مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

هيئة التحرير

أحمد البرصان عبد الفتاح الرشدان

السنة العاشرة العددان (٣٤-٣٥) شتاء وربيع ٢٠٠٦

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعــة الأولى

عمــان – شتاء وربيع ٢٠٠٦

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصـر	أ.د. أ حمد سعيد نوفل الأردن
أ.د. اسحق الفرحان الأردن	أ.د. أمين مشاقبة الأردن
أ.د.سعد ناجي جواد العـراق	أ.د. عبد الإله بلقزيز المغـرب
د. عبد الله النفيسي الكويت	أ.د. علي محافظة الأردن
د. غانم النجار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجدي عمر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصـر
أ.د. محمد المجذوب لبنان	أ.د.محمد المسفر قطـر
أ.د. مروان كمال الأردن	أ.د. هيثم الكيلاني سوريا

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٦. يمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر نظام Office / IBM من نسختين ورقيتين مرفقاً بهما القرص (DISK)، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠ كلمة، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وخمس نسخ من مستلة مقاله المنشور.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ **السياسات الأميركية تهيئ المنطقة للانفجار ضد مصالحها**

هيئة التحرير

البحوث والدراسات

١٥ **النفط العربي بين متطلبات التنمية وتطوير الدور الدولي للعرب سياسيا واقتصاديا**

حسين عبد الله

٤٥ **سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية**

بلال الشوبكي

٧١ **القضية الفلسطينية بقيادة حماس، التغييرات وآفاق المستقبل**

رائد نعيرات

التقارير والمقالات

٩٣ **النظام السياسي الفلسطيني، بعد الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦**

مها عبد الهادي

١٢١ **الديمقراطية الفلسطينية تؤسس لتداول السلطة السلمي في الوطن العربي**

مركز دراسات الشرق الأوسط

السياسات والبرامج اللازمة فلسطينياً وعربياً لتوجيه السيناريوهات المحتملة للصراع العربي الإسرائيلي حتى عام٢٠١٥ ١٢٩

نادية مصطفى

مؤتمر الشرق في تركيا، تحذير من الانفجار بسبب الضغط الإمبريالي الصهيوني (٩-١٣/١١/٢٠٠٥) ١٤٣

خضر المشايخ

ردود الفعل الإسرائيلية حيال فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦ ١٤٧

عبد الحميد الكيالي

مؤتمر "العرب وإسرائيل عام ٢٠١٥ السيناريوهات المحتملة" يرسم ملامح السنوات العشر القادمة في الصراع ١٥٣

حنان شتات وعبد الحميد الكيالي

ندوة العلاقات العربية-الصينية في بكين ١١-١٢/١٢/٢٠٠٥ ١٦٧

جواد الحمد

مراجعـات ١٨٥

مروان الأسمر

ملخصات بالإنجليزية ٢٠٥

ترجمة: نبيلة خضر

تحرير: مروان الأسمر

المقال الافتتاحي

السياسات الأميركية تهيئ المنطقة للانفجار ضد مصالحها

هيئة التحرير

منذ احتلال العراق والرئيس الأمريكي جورج بوش يبشر بتحقيق الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط، ويعلن أن رسالة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي "تحقيق السلام والديمقراطية"، ولكن عندما جرت الانتخابات الفلسطينية والتي اتسمت - بشهادة من جميع المراقبين - بأنها حرة ونزيهة، وبعد أن فازت حركة حماس في الانتخابات، وشكلت الحكومة الفلسطينية، وإذ بالولايات المتحدة تقلب ظهر المجن لكل القيم الديمقراطية والحرية، وأخذت تتآمر على حكومة حماس، الحكومة المنتخبة والشرعية، هادفة إلى إسقاطها بكل السبل، فمنعت عنها المساعدات، وحاصرتها بشتى السبل، ثم أوعزت للإتحاد الأوروبي ولبعض الدول الصديقة في المنطقة بمحاصرة حكومة حماس، والعمل على توسيع حملة مضادة لبرنامجها وتوجهاتها، واعتبرت أن فوز الحركة يمثل ظاهرة خطيرة، قد تفتح الباب أمام الحركات الإسلامية الأخرى في دول المنطقة العربية للوصول إلى الحكم، لذا تنكرت لكل وعودها، وإلى كل ما بشرت به من تحقيق الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط الكبير.

وإذا كانت الحكومة الفلسطينية الجديدة هدفاً لإدارة جورج بوش الابن، فإن بوش يشن حملة شعواء ضد إيران والمفاعل النووي الإيراني، ويسعى لنقل الملف إلى مجلس الأمن الدولي، تمهيداً لمحاصرة إيران على الطريقة العراقية السابقة، لأن

الولايات المتحدة تعارض حصول دول عربية أو إسلامية على التقنية النووية، حتى السلمية منها، وإن احتجّت بالخوف من امتلاك السلاح النووي، بينما تغض الولايات المتحدة الطرف، بل وتشجع إسرائيل على امتلاك السلاح النووي الذي تهدد به المنطقة العربية والإسلامية، وذلك حتى تكون إسرائيل القوة المهيمنة في الشرق الأوسط.

وعلى إثر تهديد الولايات المتحدة لإيران وتنكرها للديمقراطية الفلسطينية الحرة النزيهة، ارتفعت أسعار البترول بشكل مذهل، مع احتمال قيام إدارة بوش بمغامرة عسكرية جديدة، تستهدف فيها إيران هذه المرة.

ويمكن القول: إن الفشل الأمريكي في العراق، والتهديد لإيران، والتنكر للديمقراطية الفلسطينية، وتأييد سياسة إسرائيل وحكومة أولمرت في بناء الجدار العازل، وتهويد القدس، وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة، ورفض الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وتزايد تدني شعبية الرئيس جورج بوش، كل ذلك ينذر بمرحلة خطيرة تمر في الشرق الأوسط، حيث يحاول اللوبي الإسرائيلي جر الولايات المتحدة إلى مغامرة عسكرية ضد إيران، مثلما فُعِلَ بالعراق، كما يدفع بكل قواه الإدارة الأمريكية لإسقاط الحكومة الفلسطينية الجديدة بحجة قيادة حماس لها، ولا شك أن ذلك يمثل خطورة قد تقلب الأوراق في المنطقة، خاصة وأن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بشكل عام على الانفجار، حيث أن شعوب المنطقة محبطة من سياسة الولايات المتحدة، ومن سياسة أنظمتها العربية والإسلامية، وذلك بسبب السير في المخطط الأمريكي بشكل مباشر أو غير مباشر، وبسبب لجوئها إلى سياسة الحصار والخنق المفروض على الشعب الفلسطيني إضافة إلى الاحتلال.

إن محاولة إسرائيل ومعها الولايات المتحدة تغيير خريطة المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة ليس سراً، وقد يكون إسقاط الحكومة الفلسطينية سبباً جديداً لتزايد شعبية حماس، مما سيحفز النشاط السري للحركات الإسلامية، وسيفتح المجال ويعزز أطروحة التيارات غير السياسية في الحركة الإسلامية، التي تشكك في مصداقية العمل من خلال صناديق الاقتراع، كما قد يحرج الحركات المعتدلة، ويسحب البساط من تحتها، لصالح حركات العنف السياسي، التي تعد أن الطريق الوحيد للتعامل مع الأوضاع هو السلاح، ناهيك عن تصاعد التأييد لخيار المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والأمريكي في العراق، مما يعمل على تقويض محاولة كل الجهود السياسية في بناء الاستقرار وتحقيق الهدوء في المنطقة، وبالتالي فإن هذا يهدد مستقبل الدور الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة وفي العالم، ولذلك فإن الولايات المتحدة قد تسهم نفسها في نجاح وارتفاع شعبية تيار المقاومة المسلحة، وإسقاط الحكومات والأحزاب والقوى والشخصيات الصديقة لها في المنطقة.

إن المرحلة المقبلة تتطلب الاستقرار السياسي في المنطقة،و تأييد ودعم الحكومة الفلسطينية المنتخبة، وعدم تأييد الولايات المتحدة، أو الانسياق معها في مواجهة إيران، والضغط على الفلسطينيين أو محاصرة سورية ... وذلك وفق المعطيات التالية:

١- إن المراهنة على سياسات الولايات المتحدة، قد ثبت فشلها خلال القرن الماضي.

٢- إن دعم الحكومة الفلسطينية يعد ضرورة ملحة، وذلك لتجنيب المنطقة انتفاضة شعبية خطيرة تهدد الأنظمة قبل غيرها، خصوصاً فيما يتعلق بتقديم الدعم المالي، لأن ذلك يعزز مبدأ حكومة الديمقراطية.

٣- إن تأييد فلسفة الحومة الفلسطينية الجديدة الرافضة للتنازل عن حقوق شعبها، سيعزز الأمن والتضامن العربي والإسلامي ، ويشجع على الابتعاد عن

الانسياق في المخطط الأمريكي ضد إيران أو غيرها، لأن ذلك قد يؤدي إلى عدم الاستقرار، وتهديد تدفق النفط.

٤- تزايد أهمية استثمار عائدات البترول بالمنطقة العربية، بعد أن ثبت خطورة الاستثمار في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة.

٥- تنامي فرص إقامة علاقة توازن قوى إستراتيجية عبر الصين الشعبية وروسيا الاتحادية وغيرها.

إن الظروف الدولية والإقليمية والشعبية، تدفع نحو موقف عربي إسلامي موحد ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، وإلا فإن تقسيم المنطقة إلى كانتونات سياسية، أو إمارات ملوك الطوائف، سيكون مشروعاً أمريكياً إسرائيلياً قادماً، وعندها ستدخل المنطقة في دوامة فوضى وحروب طائفية وعرقية لا نهاية لها، وسيكون الدمار حينئذٍ على الجميع.

البحوث والدراسات

النفط العربي بين متطلبات التنمية وتطوير الدور الدولي للعرب سياسيا واقتصاديا

أ.د. حسين عبد الله*

أولاً: الإجحاف بحق النفط العربي

ترتبط السيادة على الموارد الطبيعية وحرية الدولة، بتحديد أفضل السياسات لاستغلالها، وبمدى ما تتمتع به الدولة من حرية الإرادة، والدعم السياسي القوي، وهو ما تجلى بوضوح أثناء وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣. وفي ظل غياب الحرية والدعم المطلوبان، تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط، وبمساندة من شركاتها العالمية العملاقة، من السيطرة على مقدرات صناعة النفط وتوجيه سياسة الإنتاج والأسعار بما يحقق مصالحها على مدى أكثر من نصف قرن. ومن أمثلة ذلك، فشل المحاولة التي قام بها مصدق رئيس وزراء إيران لتأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١. فقد كانت الشركة البريطانية للبترول تحتكر نفط إيران منذ مطلع القرن العشرين بشروط مجحفة لإيران مما دفع إيران بقيادة مصدق لمحاولة تصحيحها بالتفاوض. إلا أن كل المفاوضات فشلت، فقررت الحكومة تأميم النفط، وانطلقت الناقلات تحمل النفط الإيراني إلى موانئ العالم في محاولة لتسويقه، ولكنها عادت مثقلة بنفطها الذي قاطعته الحكومات الغربية وشركاتها والتي كانت تكوّن مع الشركة البريطانية احتكارا نفطيا عالميا. وقد استمرت المقاطعة بضع سنوات مارست خلالها حكومات الدول الصناعية الغربية، بقيادة بريطانيا والولايات المتحدة، ضغوطا شديدة ضد مصدق

* خبير اقتصاديات البترول والطاقة، وكيل أول وزارة البترول المصرية وممثلها في المكتب التنفيذي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٧٤-١٩٩٢)، وأستاذ اقتصاديات البترول بجامعة الكويت (١٩٦٩-١٩٧٤)، ومدير الشئون الاقتصادية بالهيئة المصرية العامة للبترول (١٩٦٦-١٩٦٩).

الذي لم يجد مساندة من سلطات بلده، فانتهى الأمر بعزله وسجنه. ومن ثم عادت الشركات الغربية، بعد أن تقاسمت الغنيمة فيما بينها، وكان نصيب الأسد لصالح الشركات الأمريكية والبريطانية، لكي تواصل استغلال النفط الإيراني إلى أن استردت إيران السيادة الوطنية على نفطها في ظل حرب أكتوبر والثورة الإيرانية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ازدادت الأهمية النفطية للمنطقة العربية، عندما أتضح أن موارد الطاقة المتاحة في أوروبا واليابان، صارت تقصر عن الوفاء باحتياجات إعادة البناء فيهما. فحتى ذلك الوقت كان الفحم يمثل نحو ٨٥٪ من احتياجات المنطقتين من الطاقة، ولم يعد الإنتاج المحلي منه يفي بتلك الاحتياجات، كما تحولت الولايات المتحدة منذ ١٩٤٨ إلى مستورد صاف للنفط بعد أن كانت مصدرا صافيا له. وكان مما ساعد على التنمية السريعة لإنتاج النفط في المنطقة العربية، أن شركات النفط العالمية – والتي تتبع الدول الصناعية الغربية – كانت تسيطر سيطرة شبه مطلقة على إنتاج النفط الخام وتسعيره، مما مكنها من تخفيض أسعاره المرة تلو الأخرى كما سنبين بعد قليل. وهكذا جاء تزويد الاقتصادات الغربية بالنفط الرخيص من الشرق الأوسط مكملا ومساندا لمشروع مارشال الأمريكي لإعادة بناء اقتصادات أوروبا واليابان وهما من أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، وكان نصيب الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط من عائداته، يتحدد قبل عام ١٩٥٠ بعائد مقطوع يدفع كإتاوة ويتراوح بين ١٠-٣٠ سنتاً لكل برميل.

فلما قبلت الشركات العالمية – تحت الضغوط المتزايدة – بمبدأ مناصفة الأرباح، وصار سعر النفط الخام يتخذ أساسا لحساب تلك الأرباح منذ ١٩٥٠، اتجهت الشركات بحكم سيطرتها المطلقة على الإنتاج والتصدير والتسعير إلى تخفيض ذلك السعر، خدمة لاقتصاد الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط ومساندة لها في إعادة التعمير. وفي ظل تلك السياسة انخفض سعر النفط العربي الخفيف من ٢,١٨ دولار

للبرميل عام ١٩٤٧ إلى ١,٨٠ دولار عام، ١٩٦٠ حيث بقى ثابتا عند ذلك المستوى حتى مطلع السبعينيات.

وإذا كانت أوبك التي أنشئت عام ١٩٦٠، قد أفلحت خلال عقد الستينيات في تثبيت أسعار النفط من حيث قيمتها الاسمية، إلا أنها لم تفلح في وقف تدهور الأسعار من حيث قيمتها الحقيقية. فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الإجمالي لمجموعة الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) من ١٠٠ إلى ٢٦٠ خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٧٠. وباستخدام المخفض المشتق من هذا الرقم القياسي GNP deflator، يتضح أن سعر النفط الذي انخفض في صورته الاسمية من ٢,١٨ دولارا للبرميل إلى ١,٨٠ دولارا خلال الفترة المذكورة، قد انخفض أيضا في صورته الحقيقية إلى ٧٠ سنتاً مقومة بدولارات عام ١٩٤٧. بل إن نصيب الدول المصدرة للنفط من هذا السعر لم يكن يزيد على ٥٠٪ من ذلك السعر بعد طرح التكلفة وفقا لاتفاقية مناصفة الأرباح، وبذلك لم يكن هذا النصيب حتى عام ١٩٧٠ يتجاوز ٣٠ سنتا للبرميل مقومة بدولارات عام ١٩٤٧ وهى نفس القيمة التي كانت تلك الدول تتقاضاها كحد أقصى في ظل نظام العائد المقطوع قبل إدخال مبدأ مناصفة الأرباح عام ١٩٥٠.

ومع تدنى السعر الأسمى والحقيقي للنفط على هذا النحو، ارتفع تدفق النفط العربي الرخيص، الذي كانت تسيطر على إنتاجه وتسعيره الشركات الغربية الكبرى، لكي يغذي الصناعات الغربية المتحولة من الفحم إلى النفط، من نحو مليون برميل يوميا عام ١٩٥٠ إلى ١٥ مليون ب/ي عام ١٩٧٠ ثم إلى ٢٢,٥ مليون ب/ي عام ١٩٧٩. بل إن الولايات المتحدة، التي تحولت إلى مستورد صاف للنفط منذ ١٩٤٨، لم تستطع مقاومة إغراء النفط المستورد الرخيص، فقامت بمنح تراخيص استيراد لبعض المستوردين عرفت باسم "التذكرة" Ticket وكانت تلك التراخيص تتداول في الأسواق الأمريكية، بسعر يعادل الفرق بين سعر النفط المستورد الرخيص وسعر النفط الأمريكي المرتفع الثمن.

هذا فيما يتعلق بالسعر، أما بالنسبة لمظاهر الغبن التي حاقت بالنفط العربي في مجالات أخرى فلا يتسع المجال لتناولها هنا، ولذلك نكتفي بالإشارة إلى أمثلة من أهمها:

(١) حرمان الدول المصدرة للنفط من توطن صناعة التكرير على أراضيها، وفقدانها للمنافع الاقتصادية والصناعية التي تحققها تلك الصناعة للناتج المحلى الإجمالي، وللعمالة الوطنية عبر الصناعات المغذية لها والصناعات اللاحقة والمستخدمة لمنتجاتها. فقد حرصت الدول الصناعية المستوردة للنفط في أعقاب الحرب العالمية الثانية على توطين المصافي على أراضيها، ولم تستجب لمطالب الدول العربية المصدرة للنفط، بأن يكون لها نصيب من تلك المصافي يتناسب مع نصيبها بصفتها منتج ومصدر للنفط. وحتى عندما تحررت إرادة الدول العربية بفضل حرب أكتوبر، وتمكنت من إدارة شئون النفط وطالبت خلال الحوار العربي الأوروبي الذي دار خلال السبعينات، والذي شارك فيه الكاتب، بزيادة نصيبها من طاقة التكرير، لم تستجب الدول الأوروبية وعزت السبب إلى ما تراكم لديها من طاقة تكرير عاطلة، نتيجة لانكماش الطلب عقب تصحيح الأسعار. وهكذا ظلت الدول العربية محرومة من ثمار التصنيع اللصيق بالمادة الخام التي يعتمد عليها اقتصادها القومي، حيث لا تتجاوز طاقة المصافي العربية حتى لآن ٨٪ من طاقة التكرير العالمية، مع أن إنتاجها من النفط يبلغ نحو ٢٧٪ من الإنتاج العالمي وتبلغ صادراتها نحو ٤٠٪ من الصادرات العالمية. كما أن أغلب المنتجات النفطية المكررة في المنطقة العربية، يستخدم لتلبية الاحتياجات المحلية ولا يزيد ما أقيم منها بهدف التصدير على نحو ٣٪ من طاقة التكرير العالمية.

(٢) كذلك حرمت الدول العربية من نصيبها العادل من صناعات البتروكيماويات بمراحلها الثلاث، الأساسية والوسيطة والنهائية، والتي تحقق في مجموعها قيمة مضافة هائلة، فضلا عن مساهمتها في تنمية العديد من الصناعات المغذية

واللاحقة. فبينما تضيف صناعة التكرير للناتج المحلى الإجمالي GDP نحو ٣ دولارات لكل برميل، فان القيمة المضافة في صناعة البتروكيماويات ترتفع إلى ٣٦ دولارا في مرحلة المنتجات الأساسية كالإثيلين والبروبلين، وإلى ١٣٢ دولارا في المنتجات الوسيطة وإلى أكثر من ٢٦٠٠ دولار إذا حول برميل من النفط إلى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر.

(٣) ومن الأضرار التي لحقت بالنفط العربي أيضا، استنفاد كميات هائلة من احتياطياته لتغذية الصناعات الغربية بأسعار حقيقية غاية في التدني، إذ ارتفع إنتاج النفط العربي من نحو مليون برميل يوميا عام ١٩٥٠ إلى نحو ٢٢ مليون ب/ ي في منتصف السبعينيات، وبأسعار لا تتجاوز -كما أوضحنا- ٣٠ سنتا مقومة بدولارات عام ١٩٤٧. وفي يقيني أن ما حققته الدول الصناعية الغربية، وخاصة في أوروبا واليابان، من طفرة صناعية وتنموية في أعقاب الحرب العالمية الثانية يعتبر مدينا بقدر كبير للنفط العربي الرخيص الذي تحول إليها على أيدي شركاتها والتي كانت تسيطر سيطرة شبه كاملة على صناعة النفط العالمية.

ثانياً: تصحيح الإجحاف في ظل حرب أكتوبر ثم الانتكاسة

مع أن إنشاء أوبك عام ١٩٦٠ كان كفيلا بتحقيق جانب من آمال الدول الأعضاء، وأغلبها دول عربية، إلا أن الخلافات التي سادت بين النظم الحاكمة في المنطقة العربية منذ منتصف الخمسينات وانتهت بهزيمة ١٩٦٧ لم توفر لها المساندة السياسية والعسكرية الكافية لتحقيق تلك الآمال. ومن ثم ساد الاعتقاد أن شوكة العرب، قد انكسرت بتلك الهزيمة إلى الأبد، وأن ثروتهم النفطية سوف تستمر في التدفق إلى الدول الصناعية المستهلكة للنفط وبالأسعار التي تراها تلك الدول مناسبة لتحقيق مصالحها.

ومع اشتداد الطلب العالمي على النفط نتيجة لتآكل أسعاره، أخذت الدول المصدرة للنفط في الضغط على الشركات لرفع الأسعار. وقد نجحت الثورة الليبية -

في ظل ظروف مواتية – في إبرام اتفاقية طرابلس مع الشركات العالمية عام ١٩٧٠، كما أعقبتها اتفاقية طهران التي أبرمتها مع الشركات دول الخليج النفطية في مستهل ١٩٧١. ونتيجة لذلك زيد سعر النفط في الخليج بنحو ٣٥ سنتا للبرميل، كما تقررت زيادة سنوية بمقدار ٥ سنتات للبرميل و٥,٢٪ لمواجهة التضخم النقدي العالمي.

لكن قيمة الدولار لم تلبث أن تدهورت إثر قرار تعويمه في ١٥ أغسطس ١٩٧١ وما تبعه من تخفيض قيمته رسميا في ١٧ ديسمبر ١٩٧١، مما دعا دول أوبك إلى المطالبة بتعويض النقص في القيمة الحقيقية لأسعار النفط. وانتهت المفاوضات التي دارت بين دول الخليج وبين شركات النفط العالمية إلى أبرام اتفاقية جنيف الأولى، والتي زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو ٨,٥٪ اعتبارا من ٢٠ يناير ١٩٧٢.

كذلك تضمنت الاتفاقية أحكاما تقضى بتعديل الأسعار كل ربع سنة على أساس مؤشر يقيس قيمة الدولار بالنسبة لعملات تسع دول صناعية كبرى. فلما خفضت قيمة الدولار للمرة الثانية في ١٢ فبراير ١٩٧٣ أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في يونيو ١٩٧٣، متضمنة الإبقاء على الإطار العام للاتفاقية الأولى مع إدخال تعديلات طفيفة على المؤشر الخاص بحساب قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى وتصحيح الأسعار شهريا تبعا لتقلب العملات. وبذلك تم زيادة الأسعار بنحو ١١,٩٪.

وكان أقصى ما توصلت إليه الدول المصدرة للنفط بمقتضى تلك الاتفاقيات ارتفاع نصيبها من ٩١ سنتا للبرميل إلى دولارين. وحتى هذه الزيادة الهزيلة كانت عرضة للتآكل في قيمتها الحقيقية نتيجة لخفض قيمة الدولار، وللارتفاع الكبير في معدلات التضخم التي سادت في مستهل عقد السبعينيات.

هذه هي صورة الوضع خلال الفترة التي سبقت حرب أكتوبر، والتي اشتدت أيضا خلالها الطلب العالمي على النفط نتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي ساد خلال السنوات ١٩٧١-١٩٧٣. ومع أن أجل اتفاقية طهران كان يمتد حتى ١٩٧٥، إلا أن دول أوبك أخذت تطالب بتعديلها بما يتلاءم مع الظروف التي استجدت، وخاصة

فيما يتعلق بمعدل تصحيح أثر التضخم الذي حددته الاتفاقية عند ٢,٥٪ سنويا، بينما تراوح في الواقع حول ٦-٨٪ سنويا خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٧٢.

ومع أن مطالب دول أوبك كانت تنحصر في إطار العلاقات التجارية القائمة بينها وبين الشركات المتعاملة معها، إلا أن نيكسون رئيس الولايات المتحدة آنذاك، لم يتردد في تحذير القادة العرب بصورة علنية في المؤتمر الصحفي الذي عقد في البيت الأبيض يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٣، بأنهم سيخسرون أسواقهم إذا استمروا في المطالبة بزيادة الأسعار ومذكرا إياهم بمصير دكتور مصدق عندما قام بتأميم النفط الإيراني. هكذا كانت الغطرسة المقتنعة بأن شوكة العرب قد انكسرت إلى الأبد، وأن قدرتهم على المطالبة بزيادة أسعار النفط وعوائدهم منه، لا يمكن أن تتجاوز الحدود التي تقدرها الدول المستهلكة للنفط بمعاونة شركاتها النفطية.

وقد عقد اجتماع وزاري استثنائي لدول أوبك في فيينا يومي ١٥-١٦ سبتمبر ١٩٧٣، حيث تقرر أن تتفاوض الدول بصورة فردية أو جماعية مع الشركات لرفع الأسعار، وتحدد لبدء المفاوضات بين مجموعة الخليج والشركات في فيينا يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣. وكانت المعارك قد سبقت هذا الموعد بيومين، ومع ذلك التقى مندوبو الطرفين في الموعد المحدد، حيث عرض ممثلو الشركات تعديل اتفاقية طهران فيما يخص معدل تصحيح التضخم بجعله ٨٪، وكان السعر قد بلغ نحو ٣ دولارات، وبذلك يرتفع السعر إلى ٣,٢٥ دولاراً للبرميل.

وكانت نتائج المعارك على الجبهة المصرية، قد أخذت تؤكد أن الجانب العربي سيفلح في استرداد كرامته، ومع ما هو معروف من ارتباط أسعار النفط بالسيادة الوطنية وحرية الإرادة، اشتدت عزيمة المفاوضين العرب، ومعهم إيران، فرفضوا مقترح الشركات في فيينا. وحينذاك أدركت الشركات حقيقة ما يجرى في ساحة القتال، فعادت تعرض رفع نسبة الزيادة إلى ١٥٪ لكي يصبح السعر ٣,٤٦ دولارا للبرميل، إلا أن فريق الخليج -الذي عززت المعارك موقفه التفاوضي- رفض مرة أخرى اقتراح الشركات. عندئذ قام مفاوضو الشركات بالتشاور مع مجالس إداراتهم،

فجاءهم الرد بأن الشركات لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من ذلك دون التشاور مع حكومات الدول المستهلكة للنفط، (وهذا ما يؤكد ارتباط النفط بالسياسة، ابتداء من حرب السويس الأولى ١٩٥٦، مروراً بهزيمة ١٩٦٧، واستمرارا إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وصولاً إلى حرب الخليج ١٩٩٠، وما تلاها من وجود عسكري غربي في منطقة الخليج، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق، والتهديد الموجه لإيران بحجة امتلاكها للتقنية النووية).

وبالعودة إلى أكتوبر ١٩٧٣. فإنه بعدما توقفت المفاوضات يومين (١٠ و١١ أكتوبر) استطلعت الشركات خلالهما آراء عدد من حكومات الدول الرئيسية المستهلكة للنفط ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فيما إذا كان يجب عليهم تحسين الأسعار إلى الحد الذي يجعلها مقبولة من دول أوبك، جاء رد الحكومات سلبيا وبالإجماع تقريبا. عندئذ طلب ممثلو الشركات في فيينا من دول أوبك يوم ١٢ أكتوبر تأجيل المفاوضات لمدة أسبوعين لإجراء مشاورات أخرى مع الحكومات المستهلكة للنفط. وكانت بشائر الانتصار العربي في الحرب قد تأكدت، فرفض وزراء النفط في منطقة الخليج ذلك الاقتراح وتوقفت المفاوضات.

وفي يوم ١٥ أكتوبر خرجت طائرة مصرية تحمل وفدا نفطيا مصريا برئاسة وزير البترول المصري، ثم توقفت في الرياض لكي يصعد إليها وفد نفطي سعودي برئاسة وزير البترول السعودي، واتجهت بعد ذلك إلى الكويت، حيث شهد بها فندق الشيراتون أخطر القرارات التي نقلت سيادة صناعة النفط كاملة إلى أصحابها الشرعيين. بدأ الاجتماع يوم ١٦ أكتوبر بمشاركة وزراء النفط في دول الخليج الأعضاء في أوبك، وهي السعودية والكويت والعراق والإمارات وقطر بالإضافة إلى إيران، حيث تقرر لأول مرة في تاريخ صناعة النفط، ومن جانب واحد زيادة سعر النفط بنسبة ٧٠٪ وبذلك ارتفع السعر من ٣ دولارات إلى ٥,١٢ دولار للبرميل. ولأن مصر لم تكن عضوا في منظمة أوبك، فلم تشارك علنا في هذا الاجتماع، وكان القرار صادرا باسم المنظمة. ولكن مصر بحكم انتصارها في المعارك التي استردت

الكرامة العربية، كانت تحمل المسئولية الكاملة عن القرار، والتي استهانت بها الدول المستهلكة للنفط.

في اليوم التالي (١٧ أكتوبر) عقد اجتماع لوزراء الدول العشر الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) وكانت مصر عضوا بها. ولأن الاجتماع كان يتسم بالصفة السياسية، فقد اجتمعت الوفود تحت عنوان "مؤتمر وزراء النفط العرب" بدلا من الاجتماع العادي لمجلس وزراء المنظمة. وقد تقرر في ذلك الاجتماع خفض إنتاج النفط فورا بنسبة ٥٪ شهريا، كما تلاه اجتماع ثان يوم ٤ نوفمبر حيث تقرر أثناءه أن يكون الحد الأدنى للخفض ٢٥٪ حتى ذلك التاريخ مع الاستمرار في الخفض الشهري بنسبة ٥٪. ولأن إنتاج دول أوبك كان عند الطاقة الإنتاجية القصوى خلال سبتمبر ١٩٧٣، لم يكن بمقدور الدول غير العربية تعويض الخفض في الإنتاج العربي. وبذلك انخفض إنتاج النفط العربي من نحو ١٩,٩ مليون برميل يوميا خلال سبتمبر ١٩٧٣، إلى نحو ١٥,٣ مليون ب/ي بنسبة ٢٣٪. أما باقي دول أوبك وهى إيران وفنزويلا ونيجيريا واندونيسيا، فلم يرتفع إنتاجها خلال الفترة المذكور بأكثر من ٣٪ (من ١٢,٨ مليون ب/ي إلى ١٣,١ مليون). وبذلك انخفض إنتاج أوبك نتيجة لانخفاض إنتاج الدول العربية الأعضاء بها من نحو ٣٢,٦ مليون ب/ي إلى ٢٨,٤ مليون بنسبة ١٣٪.

في خط مواز لهذا التطور في إنتاج النفط، ونتيجة لإعلان نيكسون يوم ٢٠ أكتوبر عن صفقة مساعدة عسكرية مقدارها ٢,٢ مليار دولار لإعادة تسليح إسرائيل، أعلنت المقاطعة النفطية لكل من الولايات المتحدة وهولندا التي تبنت موقفا معاديا أثناء اجتماع السفراء العرب في لاهاي، وأضيفت البرتغال إلى الدول المقاطعة لسماحها باستخدام مطاراتها في إمداد إسرائيل بالمعدات العسكرية. غير أن المقاطعة النفطية العربية لم تلبث أن أخذت في التراخي وتلاشت إلى حد كبير في نهاية مارس ١٩٧٤، عندما تم رفعها بالنسبة للولايات المتحدة.

وهكذا تأكد منتجو النفط، بفضل الانتصار العربي في حرب أكتوبر، أنهم لن يعاملوا على أنهم جزء ثانوي في الاقتصاد الدولي الذي تسيطر عليه الدول الصناعية الغربية وشركاتها النفطية الكبرى. وقد تأكدت هذه الثقة بالنفس، بعد أن قبلت الشركات صاغرة زيادة الأسعار التي تقررت في اجتماع ١٦ أكتوبر، وساندتها قرارات خفض الإنتاج في ١٧ أكتوبر وفي ٤ نوفمبر، والتي نتج عنها تقلص المعروض من النفط دون بدائل في أسواقه العالمية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي ينجح فيها أي تجمع لمنتجي المواد الأولية في العالم الثالث، في السيطرة على مواردهم الطبيعية بمثل تلك الصورة الحاسمة. ولما طلبت الشركات عقد جلسة في فيينا في أواخر نوفمبر ١٩٧٣ مع ممثلي الدول المصدرة للنفط من أجل "استيضاح" السياسة السعرية الجديدة، أصرت منظمة أوبك على ألا تكون الجلسة بأي حال جلسة مفاوضات، وأنه مهما يكن هيكل الأسعار في المستقبل، فإنه سيتحدد بقرارات منفردة من المنظمة وليس من أية جهة أخرى.

وتأكيدا لهذا الموقف، اجتمع وزراء الخليج أعضاء أوبك في طهران يومي ٢٢ و٢٣ ديسمبر١٩٧٣ حيث تقرر زيادة سعر النفط القياسي (عربي ٣٤) إلى ١١,٦٥ دولارا للبرميل ساريا من أول يناير ١٩٧٤، وهو ما يعادل تقريبا أربعة أمثال ما كان عليه قبيل حرب أكتوبر.

توالت بعد ذلك القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة انتصارات أكتوبر. فقد كانت اتفاقية المشاركة التي أبرمت مع الشركات عام ١٩٧٢ تتيح للدول النفطية حق تملك ٢٥٪ من مرفق إنتاج النفط الخام على أن ترتفع تلك النسبة إلى ٥١٪ بعد عشر سنوات، أي في عام ١٩٨٢.

وبدلاً من انتظار السنوات العشر، قررت دول الخليج رفع نسبة المشاركة في مستهل ١٩٧٤ إلى ٦٠٪. وتلى ذلك سلسلة من القرارات والإجراءات التي انتهت بالتملك الكامل لكافة المنشآت النفطية القائمة على أرض الدول المصدرة للنفط.

وهكذا جاءت المحصلة النهائية لتداعيات حرب أكتوبر، ممثلة في إعادة هيكلة صناعة النفط، بحيث انتقلت السيطرة الكاملة على مقدرات إنتاجه وتصديره إلى

أصحابه الشرعيين، وارتفعت بذلك إيرادات تصدير النفط في الدول العربية المصدرة للنفط من نحو ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى نحو ٧٥ مليار دولار عام ١٩٧٤، ثم تصاعدت لتبلغ ٩١ مليار دولار عام ١٩٧٧ قبل أن تقفز إلى ١٤٦ مليار عام ١٩٧٩ وإلى ٢١٣ مليار عام ١٩٨٠ إثر قيام الثورة الإيرانية.

لكن أسعار النفط أخذت في التآكل خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، بفعل السياسات التي استخدمتها الدول الصناعية الغربية. فعلى مدى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ ارتفع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، بتشجيع من الدول الصناعية وشركاتها، بنحو ٨ مليون ب/ ي بينما انخفض استهلاك العالم من النفط بنحو ٦ مليون ب/ ي، نتيجة لتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة وإحلال مصادر بديلة محل النفط. بذلك أخذ إنتاج أوبك في الانخفاض خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، مما دعاها إلى محاولة الدفاع عن هيكل الأسعار، بتبني سياسة مناسبة لوضع سقف لإنتاج المجموعة وتوزيع الأنصبة بين أعضاء المنظمة في صورة حصص بدأت منذ مارس ١٩٨٢ وما زالت قائمة للآن. وبعد أن كان إنتاج أوبك قد حقق ذروة عند ٣٠,٩ مليون ب/ ي عام ١٩٧٧ وذروة ثانية عند ٣٠,٥ مليون ب/ ي عام ١٩٧٩ إنهار إلى ٢٢,٢ مليون ب/ ي عام ١٩٨١ واستمر في الانخفاض إلى أن بلغ نحو ١٤,٩ مليون ب/ ي عام ١٩٨٥. وكان من نتائج ذلك الاختلال بين الطلب والعرض تراكم طاقة إنتاجية غير مستغلة في دول أوبك بلغت في عام ١٩٨٥ نحو ١٥,٦ مليون ب/ ي أو ما يعادل ٢٩ ٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية في العالم غير الشيوعي، وهو ما كان يمثل السوق العالمية للنفط في ذلك الوقت. عندها قررت أوبك أنها لن تستمر في حمل مسئولية المنتج المكمل Residual Producer تاركة لغيرها من الدول المصدرة إطلاق الإنتاج على أقصاه، كما أعلنت أنها ستحاول الحفاظ على نصيبها من السوق، وأنها ستنتهج "سياسة الحرية للجميع" Free for All فأطلقت في السوق خلال ١٩٨٦ نحو ١٧,٧ مليون ب/ ي، وكانت النتيجة انهيار

الأسعار من نحو ٢٨ دولارا للبرميل في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ إلى نحو ١٣ دولارا في المتوسط عام ١٩٨٦ وانخفضت في يوليو ١٩٨٦ إلى ٧ دولارات.

ومع التزام أعضاء أوبك بالحصص المخصصة لكل منهم، عاد السعر ليستقر حول ١٨ دولارا للبرميل خلال ١٩٨٧، وعاد إنتاج أوبك إلى الارتفاع مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط، لكي يبلغ نحو ٢٧ مليون ب/ ي في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ قبل أن يقفز في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٩,٦ في محاولة من أوبك لتخفيف الضغط على الأسعار التي اشتعلت في العام المذكور. ولا تتضمن تلك الأرقام سوائل الغاز الطبيعي التي تقترن بإنتاج الغاز في دول أوبك، وتقدر في الوقت الحاضر بنحو ٣,٤ مليون ب/ ي غير خاضع لنظام الحصص.

ثالثاً: ضرائب الاستهلاك وتوزيع الريع النفطي

يتسم النفط، باعتباره موردا طبيعيا ناضبا، بوجود ما يعرف بالريع النفطي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له. إذ كلما انخفض سعر النفط الخام، تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح. وقد انتهجت الدول الصناعية من السياسات النفطية، وبمساندة شركاتها النفطية العملاقة، ما ساعدها على الضغط نزوليا على أسعار النفط، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الريع النفطي.

ويعرف الريع النفطي، بأنه الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزع الريع النفطي – بعد استبعاد كافة التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة – بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وبين حكومات الدول المستوردة للنفط (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المكررة).

وتستند حصة الدول المنتجة للنفط في مشروعيتها، إلى أن النفط يعتبر مصدرا طبيعيا ناضبا، وما تحصل عليه بمثابة نصيب في الريع يعوضها جزئيا عن نضوب تلك الثروة، ويعتبر ثمنا لها مستقلا عن تكلفة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فان هذا النصيب سيساعدها على توفير استثمارات تستخدم في البحث عن حقول جديدة، وتنميتها لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين، كما يساعدها على تمويل الاستثمارات اللازمة لتمويل العمليات اللاحقة لإنتاج النفط الخام، كالتكرير والنقل والتوزيع، وذلك تحقيقا لمزايا التكامل العمودي (أو الرأسي) الذي تتمتع به شركات النفط العالمية.

أما الدول الصناعية المستهلكة للنفط، فتحصل على نصيبها من الريع النفطي بصفة أساسية، عن طريق فرض ضرائب على المنتجات النفطية المكررة Excise Tax، بدلا من فرض رسوم جمركية على وارداتها من النفط الخام. ويتيح هذا الأسلوب للدول المستوردة للنفط درجة أكبر من المرونة، لكي تميز بين المنتجات المختلفة بالنسبة لمستوى الضريبة المفروضة، وذلك بما يخدم أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وكما ذكرنا، يختلف توزيع الريع النفطي بين الدول المنتجة للنفط وبين الدول المستهلكة له، تبعا لقوة أو ضعف أسعار النفط الخام. ففي عام ١٩٧٠ كان برميل المنتجات المكررة يباع للمستهلك النهائي في الدول الاثنتى عشرة التي كونت المجموعة الأوروبية European Communities (EC) بنحو ١١,٤٢ دولاراً. وباستطلاع إجمالي التكاليف، بما في ذلك تكلفة الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع وأرباح الشركات الوسيطة، كان الريع الصافي يقدر بنحو ٦,٠٧ دولارا، لم تحصل منه الدول المصدرة للنفط على أكثر من ١,٤٢ دولار،أي ما يعادل ٢٣٪ بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للنفط تحصل على ٤,٦٥ دولار أو ما يعادل ٧٧٪.

فلما استردت الدول المصدرة للنفط، في ظل حرب أكتوبر ١٩٧٣، حريتها في تحديد الإنتاج والأسعار، تحول توزيع الريع النفطي إلى صالحها. ففي عام ١٩٧٥ بلغ

سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الأوروبية نحو ٢٧,٩٠ دولارا، بينما بلغ صافي الريع نحو ١٨,٩٠ دولارا موزعا بنسبة ٥٢٪ للدول المصدرة وبنسبة ٤٨٪ للدول المستوردة. وقد بلغ نصيب الدول المصدرة ذروته عام ١٩٨٠ عندما كانت تحصل على نحو ٣٤,٣٠ دولارا للبرميل (٦٤ ٪ من صافي الريع) مقابل ١٨,٩٥ دولارا لضرائب الحكومات الأوروبية (٣٦٪ من صافي الريع)، بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي في العام المذكور نحو ٦٥,٥٠ دولار.

وكما ذكرنا فقد أخذت أسعار النفط في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينات، ثم انهارت إلى أقل من النصف عام ١٩٨٦. عندئذ لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، مما كان سيؤدي إلى انعكاس أثره في زيادة الطلب على النفط، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها النفطية من نحو ٢٢,٥٠ دولارا للبرميل خلال العام المذكور، ثم استمر في الارتفاع إلى أن بلغ نحو ٦٤ دولارا في المتوسط خلال عقد التسعينيات، وبذلك غذيت خزائنها بنحو ٨٤٪ من صافي الريع النفطي، بينما لم يتجاوز نصيب الدول المصدرة للنفط منه ١٦٪ خلال العقد المذكور.

هذا فيما يخص السوق الأوروبية التي يبلغ نصيبها نحو ربع الواردات العالمية من النفط عام ٢٠٠٢. ويأتي مشروع الاتحاد الأوروبي لفرض ضريبة الكربون، بحجة حماية البيئة لتشكل عبء إضافي على هيكل الضرائب النفطية التي تتحيز لصالح الفحم، رغم أنه المصدر الأكثر تلويثا للبيئة، وبالنسبة لليابان، فإن الحال لا يختلف كثيرا، فقد بلغ السعر للمستهلك النهائي فيها خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ نحو ٩٣ دولارا في المتوسط، وبطرح نحو ٣٦ دولارا تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة، ونحو ٦ دولارات تكلفة إنتاج النفط ونقله إلى اليابان، فإن صافي الريع يبلغ نحو ٥١ دولارا، حصلت منه حكومة اليابان على نحو ٣٦ دولارا كضرائب بنسبة ٧١٪، وبلغ نصيب الدول المصدرة للنفط نحو ١٥ دولارا أو ما يعادل ٢٩٪ من صافي الريع.

ولا يشذ عن هذا النمط في مجموعة الدول الصناعية الغربية، سوى الولايات المتحدة التي بلغ فيها السعر للمستهلك النهائي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ نحو ٤٧ دولارا، يطرح منه تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة، وأيضا تكلفة إنتاج النفط الخام ونقله لكي يبلغ صافي الريع ٢٩ دولارا تقاسمته الضرائب الأمريكية مع الدول المصدرة للنفط.

وفي مارس ٢٠٠٠، قامت أوبك بوضع ما عرف بآلية ضبط الأسعار Price band mechanism والتي من مقتضاها تحريك الإنتاج بالزيادة أو الخفض بما يحافظ على أسعار النفط بين حد أدنى وحد أعلى (٢٢-٢٨ دولارا للبرميل من سلة أوبك). ومن مقتضى تلك الآلية أنه إذا تجاوز السعر الحد الأعلى، واستمر التجاوز على مدى ٢٠ يوم عمل زيد الإنتاج بنحو ٥٠٠ ألف ب/ ي، أما إذا انخفض السعر دون الحد الأدنى واستمر كذلك لمدة ١٠ أيام عمل فإن الإنتاج يخفض بنفس الكمية المذكورة. غير أن الزيادة أو الخفض لا تتم تلقائيا، بل ينبغي أن تتقرر في اجتماع وزاري لأوبك. وقد ارتفع السعر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إلى نحو ٢٥ دولارا للبرميل في المتوسط، وهو ما أدى إلى تحسن طفيف في نصيب الدول المصدرة للنفط من صافي الريع إذ ارتفع من ١٦٪ إلى ٢٣٪ في المتوسط، بينما انخفض نصيب الدول المستوردة بنفس القيمة من ٨٤٪ إلى ٧٧٪.

أما بعد ارتفاع سعر سلة أوبك إلى نحو ٣٦ دولارا خلال ٢٠٠٤ وإلى نحو ٥٠ دولارا عام ٢٠٠٥ نتيجة لعوامل خارجة عن سيطرة أوبك، فإن الأمر يبدو مبكرا لبناء سيناريوهات بالنسبة لاتجاه السعر، ومن ثم توزيع الريع النفطي خلال المدى المتوسط والمدى الطويل. ومع ذلك -كما سنوضح لاحقا- فإنه توجد دلائل قوية على أن الإمدادات النفطية العالمية تتجه نسبيا إلى الشح، بمعنى أنها سوف تعجز عن مواكبة الزيادة المطردة في الطلب العالمي على النفط. ومن ثم لا يتوقع أن يتراجع السعر إلى ما دون الخمسين دولارا للبرميل من سلة أوبك، بدولارات ثابتة القيمة

حتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي، بل إن السعر العادل ينبغي أن يتجاوز هذا النطاق وفقا لمعايير موضوعية كما سنبين تاليا.

رابعاً: السعر العادل للنفط

كشفت أحداث ٢٠٠٤ عن الأعطاب الجوهرية التي أصابت صناعة النفط، نتيجة لسياسة الدول الغربية الضاغطة على الأسعار، والتي آثرت الكسب القصير الأجل على الربح البعيد المدى. فقد تدهور حجم الاستثمارات الموجهة لتوسيع الطاقة الإنتاجية[1] وخاصة في دول الخليج وغيرها من دول أوبك التي تتمتع باحتياطيات غزيرة ونفقات منخفضة، نتيجة لتدهور أسعار النفط وعائداته. وبذلك عجزت الطاقة الإنتاجية للنفط عن مواجهة الزيادة غير المسبوقة التي طرأت على الطلب العالمي، وبلغت نحو ٥ , ٤ مليون ب/ ي خلال عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، كما لم تستطع الطاقة الإنتاجية الاحتياطية أن تخفف من حدة ارتفاع السعر المرتبطة بالعواصف السياسية والأمنية التي أثارتها السياسة الأمريكية بحجة "الحرب ضد الإرهاب" واستخدمتها لاحتلال العراق ومساندة الإبادة الوحشية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هو مستوى السعر الذي يضمن توفير استثمارات كافية، للبحث عن موارد نفطية تواكب الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط، كما تحقق عائدا مجزيا للشركات، وتعويضا معقولا للدول المصدرة للنفط والتي هي دول نامية تعيش على مصدر رئيسي واحد للدخل، مآله النضوب النهائي ولا يتجدد مهما طال الزمن؟

---

[1] ينظر في موضوع الاستثمارات النفطية، دراستنا الموسعة في التقرير السنوي المعنون "**الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٥**"، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، دار الأهرام المصرية، مارس ٢٠٠٥.

تقدر الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط على مدى ربع القرن المقبل بنحو ٥٠٠ مليار دولار، وذلك لكي تواكب الزيادة المطردة في الطلب العالمي، والذي يتوقع أن يرتفع من نحو ٨٢ مليون ب/ ي عام ٢٠٠٤ إلى ١٢٠ مليون ب/ ي بحلول ٢٠٢٥. إلا أن الأسعار المتدنية للنفط -في صورتها الحقيقية- لا تشجع على التوسع في الاستثمار. ومن دلائل ذلك -كما أوضحنا من قبل- أن اعتمادات الإنفاق الرأسمالي لشركات النفط العالمية، لم تعد تجارى في نموها الزيادة التي طرأت على تكلفة العثور على النفط، وهو ما صار يقتضى رفع تلك الأسعار.

وفي تقديرنا، فإن السعر الذي يحقق الغاية المشتركة، معبرا عنها بعائد مجز لاستثمارات الشركات العالمية للنفط، وتعويض الدول المصدرة للنفط عن نضوبه النهائي، يمكن أن يتراوح في الوقت الحاضر حول ٥٠ (خمسين) دولارا للبرميل، مع تحرير السعر من الضغوط التي تمارسها لإبقائه متدنيا الدول المستوردة للنفط وخاصة الدول الصناعية الغربية.

وفيما يلي نوضح المبادئ التي نستند عليها في تقدير هذا السعر، وهى مبادئ، سبق إقرارها في اتفاقات نفطية دولية:

(١) أقرت اتفاقية طهران التي أبرمت في مستهل ١٩٧١، وقد سبق الإشارة إليها، مبدأ ارتفاع الأسعار بمعدل ٢,٥٪ سنويا لمواجهة التضخم، كما أقرت مبدأ زيادة ٥ سنتات سنويا بمثابة علاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة، يتسارع نضوبها بازدياد الطلب عليها مما يجعلها تستحق هذه العلاوة، التي تستمد جذورها من القانون الأمريكي الذي كان يمنح شركات النفط إعفاء ضرائبيا عرف باسم "مسموح النضوب" Depletion Allowance لتشجيعها على الاستكشاف. وكانت السنتات الخمس في اتفاقية طهران تعادل ٢,٥٪ من سعر النفط الذي كان يتراوح حوالي دولارين للبرميل. وبذلك يصبح معدل الزيادة السنوية التي اعتمدتها اتفاقية طهران نحو ٥٪ سنويا. ومع أن اتفاقية

طهران لم تعد سارية، إلا أن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم ونمو الطلب على النفط ما زالا يصلحان أساسا لتدرج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية.

(٢) كذلك أقرت اتفاقية جنيف الأولى، مبدأ تصحيح سعر النفط تبعا لما يطرأ على قيمة الدولار –الذي يستخدم لتسعير النفط- من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية. وبمقتضاها تم زيادة الأسعار بنحو ٨,٥٪، اعتبارا من ٢٠ يناير ١٩٧٢ عقب صدور قرار تعويم الدولار في ١٥ أغسطس ١٩٧١ وما تبعه من تخفيض قيمته رسمياً في ١٧ ديسمبر ١٩٧١. فلما خفضت قيمة الدولار للمرة الثانية في ١٢ فبراير ١٩٧٣ أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في يونيو ١٩٧٣، حيث تم بمقتضاها زيادة الأسعار بنحو ١١,٩٪ مع تصحيحها شهرياً تبعاً لتقلب العملات.

هذه هي المبادئ التي ينبغي اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية، لتدرج السعر الأسمى للنفط حفاظا على قيمته الحقيقية. وحتى مع افتراض أن تغيرات قيمة الدولار بالزيادة أو الانخفاض في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى يلغى بعضها البعض في المدى الطويل، فإن معدل الزيادة السنوية وفقا لمبدأي طهران، لا يقل عن ٥٪ سنويا في المتوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وهذا ما نقبله كحد أدنى لمعدل التدرج السنوي للسعر الأسمى.

أما بالنسبة لسنة الأساس التي يتخذ السعر فيها كأساس لبداية التدرج، فينبغي أن يراعى في اختيارها منطقية السعر وعدالته بالنسبة لكافة الأطراف، ولاسيما الدول المصدرة للنفط من الدول النامية، والتي تعتمد على مصدر واحد للدخل، وذلك لأنه مصدر طبيعي ناضب وغير متجدد، وكذلك فضلا عما تحملته من غبن شديد واستنفاد لثروتها النفطية على مدى الفترة ١٩٤٧-١٩٧٣، ثم مرة ثانية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٣ كما شرحنا.

وفي تقديرنا، أن السعر الذي تم تصحيحه في ظل حرب أكتوبر وهو ١١,٦٥ دولارا للبرميل ساريا من أول ١٩٧٤، يعتبر سعرا عادلا وتعويضا منطقيا للغبن

الذي حاق بالدول المصدرة للنفط على مدى ربع القرن ١٩٤٧-١٩٧٣ ولم يتجاوز نصيبها خلاله ٣٠ سنتا للبرميل مقومة بدولارات عام ١٩٤٧.

ومن مقتضى أعمال المبادئ الثلاثة، لتقدير معدل الزيادة السنوية في السعر الأسمى (٥٪) على مدى السنوات الثلاثين الماضية، فإن السعر الأسمى لبرميل من سلة أوبك والذي يعرف الآن باسم OPEC Reference Barrel (ORB)، ينبغي أن لا يقل في الوقت الحاضر عن ٥٠ دولارا.

هذا هو المستوى الذي يمكن للسعر أن يتحرك حوله في الوقت الحاضر (٥٠ دولارا لبرميل من سلة أوبك)، على أن يتدرج ارتفاعا خلال المستقبل، تبعا لما تكشف عنه تطورات العوامل الثلاثة التي يتحدد بمقتضاها معدل الزيادة السنوية للسعر الأسمى، وهى: معدل التضخم، ومعدل النمو السنوي للطلب على النفط، ثم تغيرات قيمة الدولار في مواجهة العملات الرئيسية التي أقرتها اتفاقيتا جنيف.

ولا يمثل توقفنا عند سعر ٥٠ دولارا تعارضا مع ارتفاع سعر أورب ORB الذي يتراوح في الوقت الحاضر بين ٥٠-٦٠ دولارا. وذلك **لأننا أولاً**، نناقش سعر برميل من سلة أوبك الذي تقل درجة جودته عن درجة جودة النفط الأمريكي الخفيف، وبالتالي ينخفض سعره عادة بنحو ١٠ عشرة دولارات عن النفط الأمريكي. **وثانياً**، لأننا نناقش السعر في المدى البعيد وتحت الظروف العادية، وهو ما تحاول الدول الصناعية الغربية إعادته إلى مستوى ٢٥-٣٠ دولارا عندما تنقشع الظروف غير العادية، وخاصة الجيوسياسية، التي تسود في أهم مناطق التصدير في الوقت الحاضر، وخاصة منطقة الشرق الأوسط.

ومن شأن هذا المستوى الذي نقترحه تحت الظروف العادية وهو ٥٠ دولاراً متدرجاً في الارتفاع، وفقا للعوامل الثلاثة السابق شرحها، أن يتحقق لشركات النفط العالمية عائد مجز يشجعها على التوسع في الاستثمارات وتوسيع الطاقة الإنتاجية، لمواكبة النمو السريع في الطلب العالمي على النفط، دون أن يصدم المستهلكون بصدمات سعرية مفاجئة. ومن ناحية أخرى فإن هذا النطاق السعري يضمن

لأصحاب الثروة النفطية الناضبة الحصول على نصيب عادل ومستقر من الريع النفطي الذي تقتنصه خزائن الدول الصناعية في صورة ضرائب تصل إلى أكثر من ٧٠٪ من السعر للمستهلك النهائي، كما ذكرنا.

خامساً: ازدياد القوة التفاوضية لمصدري النفط في ظل إمدادات تشح

تستهدف سياسة الدول الصناعية الغربية الإبقاء على سعر النفط عند مستوى متدن، استنادا إلى عدد من الاعتبارات، يأتي في مقدمتها اتجاه كلفة التنقيب والإنتاج إلى الانخفاض نتيجة للتحسينات التقنية. ومن ثم فإن أصحاب الحقول الحدية ذوى النفقة المرتفعة سوف يكون في مقدورهم ضخ كميات متزايدة من النفط في أسواقه مما يشعل المنافسة بين المنتجين ومن ثم تنخفض الأسعار.

وقد حققت التحسينات التقنية بالفعل، انخفاضا ملحوظا في نفقات البحث عن النفط وتنميته وإنتاجه، ولكن النتائج النهائية لتلك التحسينات لم تنجح في زيادة حجم الاحتياطيات النفطية المكتشفة، إذ لم يعد في الإمكان العثور على حقول عملاقة من نوع ما تحقق في الخليج العربي. فقد انخفض حجم الحقل المكتشف من نحو ٢٠٠ مليون برميل في المتوسط خلال عقد الستينيات، عندما ركزت الشركات جهودها الاستكشافية في الشرق الأوسط، إلى نحو ٥٠ مليون برميل خلال عقد التسعينيات. ونتيجة لذلك انخفض حجم النفط المكتشف على مستوى العالم من نحو ٧٠ مليار برميل سنويا في المتوسط خلال عقد الستينيات، إلى نحو ٢٠ مليار برميل خلال عقد التسعينيات، وهو ما يكفي فقط لتعويض ما ينضب من الاحتياطيات بالإنتاج في حدود ٥٥ مليون ب/ ي بينما بلغ الإنتاج العالمي من النفط ٨٣,٣ مليون ب/ ي خلال عام ٢٠٠٥.

وإذا كان خبراء جيولوجيا النفط العالميون لا يستبعدون احتمال العثور على حقول عملاقة، إلا أن ما يحظى بموافقة أغلبهم، أن تلك الحقول سوف تتواجد في المناطق النائية والصعبة وبتكلفة مرتفعة، وهو ما ينعكس في ارتفاع تكلفة التنقيب والإنتاج.

وقد جاء تقرير Merrill Lynch الذي أذيع في أبريل ٢٠٠٤ بعنوان Higher Sustained Oil Price Now A Recognized Realty مؤكدا اتجاه النفقة إلى الارتفاع، إذ يشير إلى أن تكلفة العثور على النفط وتنميته، ارتفعت منذ منتصف التسعينيات بمعدل ١٠٪ سنويا في المتوسط، ولذلك صار من اللازم لتشجيع الاستثمار في صناعة النفط، أن يرتفع السعر، وذلك للحفاظ على معدل العائد في ضوء الارتفاع الذي طرأ على التكلفة.

ويؤكد التقرير، أن الطاقة الإنتاجية للنفط خارج أوبك أثبتت عدم قدرتها على النمو بدرجة كافية، فضلا عن ارتفاع تكلفتها، مما يعجزها عن الضغط على الأسعار في اتجاه نزولي. كما يشير إلى أن موازنات الإنفاق الرأسمالي لشركات النفط العالمية المتكاملة، لم تعد تجارى في نموها الزيادة التي طرأت على تكلفة العثور على النفط وتنميته، وهو ما ينعكس سلبا على قدرتها الإنتاجية.

ويستخلص تقرير Lynch، أن استمرار الأسعار المرتفعة للنفط صار حقيقة واقعة، ليس فقط في أسوقه بل أيضا في أسواق الأوراق المالية، وفي مجال السياسات التي تنتهجها شركات النفط العالمية المتكاملة التي تقوم بوضع خططها الاستثمارية، على أساس أن سعر البرميل سوف يتراوح حول ٢٨ دولارا (ثابت القيمة) في المدى المتوسط.

والواقع أن ما استخلصه هذا التقرير لم يكن جديداً، إذ سبق تأكيده من جانب خبراء جيولوجيا النفط العالميين الذين يعارضون الادعاء أن احتياطيات النفط قد ارتفعت خلال السنوات العشرين الماضية ويصفون الزيادة بأنها وهمية، بل يؤكدون أن العالم لم يتمكن من تعويض ما استخرج من النفط على مدى السنوات العشرين الماضية. ومن ذلك، كما يوضح تقرير حديث لمجموعة IHS Energy Group أن اثنتي عشر دولة مسئولة عن إنتاج ثلث الإنتاج العالمي من النفط، لم تستطع خلال السنوات العشر ١٩٩٢-٢٠٠١ تعويض ما نضب من احتياطياتها إلا بنسب ضئيلة. بل إن أهم الدول المنتجة وهى روسيا والمكسيك والنرويج وبريطانيا تراوح معدل التعويض فيها بين ١٥٪ و٣١٪.

تأكيداً لما سبق، وكما يستخلص من بيانات المساحة الجيولوجية الأمريكية US Geological Survey (USGS) لعام ٢٠٠٢، فإن الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة تبلغ نحو ٩٥٩ مليار برميل، وذلك بنقص ١١٪ عن التقديرات المعلنة. كما تبلغ احتياطيات أوبك نحو ٦١٢ مليار برميل وهو ما يقل بنحو ٢٨٪ عن المعلن.

ولعل مما يؤكد اتجاه الإمدادات النفطية نحو الشح المتزايد، ما توقعته وكالة الطاقة الدولية IEA في تقريرها WEO لعام ١٩٩٨ من أن إنتاج النفط التقليدي سيبلغ ذروته في منتصف العقد الثاني من القرن ٢١ ليبدأ رحلة النضوب الطبيعي تدريجيا، وأن العرض العالمي من النفط بنوعيه (تقليدي وغير تقليدي) سيقصر بحلول عام ٢٠٢٠، نتيجة لتدهور أسعار النفط وعائداته وجهة الطلب عليه، بحيث يواجه العالم بحلول العام المذكور عجزا يقدر بنحو ١٩ مليون ب/ ي وهو ما ينبغي توفيره من مصادر نفطية غير تقليدية وغير معلومة.

وتختتم الوكالة دراستها بدعوة أعضائها لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الموقف، في إشارة لما يمكن أن يحدث من ازدياد حدة المنافسة بين الدول المستوردة للنفط للحصول على احتياجاتها النفطية، أيا ما كان الثمن.

جدول يبين نمو القدرة العالمية لإنتاج النفط (الوحدة = مليون برميل يوميا)

الدولـــة أو المنطقـــة	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠١٥	٢٠٢٥	٪ ٢٠٠٥
الســـعودية	٨,٦	٩,٢	١٤,٥	١٦,٣	١٣,٣
العـــراق	٢,٢	٢,٠	٤,٢	٦,٦	٥,٤
الإمارات	٢,٥	٢,٩	٣,٦	٥,٤	٤,٤
الكـــويت	١,٧	٢,١	٣,٥	٥,٢	٤,٣
قطـــر	٠,٥	٠,٨	٠,٧	٠,٨	٠,١
ليبيـــا	١,٥	١,٦	٢,٢	٢,٩	٢,٣
الجزائر	١,٣	١,٦	٢,١	٢,٨	٢,٣
إجمالي الدول العربية أعضاء أوبك	١٨,٣	٢٠,٢	٣٠,٨	٤٠,٠	٣٢,٧
دول عربية غير أعضاء في أوبك	١,٤	١,٩	٢,٥	٢,٨	٢,٣
إجمالي الدول العربية	**١٩,٧**	**٢٢,١**	**٣٣,٣**	**٤٢,٨**	**٣٥,٠**
إيران (دولة خليجية عضو في أوبك)	٣,٢	٣,٧	٤,٣	٥,٠	٤,١
إجمالي الدول العربية مع إيران	**٢٢,٩**	**٢٥,٨**	**٣٧,٦**	**٤٧,٨**	**٣٩,١**
باقي أعضاء أوبك	**٥,٧**	**٦,٧**	**٨,٦**	**١١,٠**	**٩,٠**
منها فنزويلا	٢,٤	٣,١	٤,١	٥,٦	٤,٦
أوبك ودول عربية غير أعضاء فيها*	٢٨,٦	٣٢,٥	٤٦,٢	٥٨,٨	٤٨,١
نصيب المجموعة من إنتاج العالم ٪	٤١,٢	٤٠,٦	٤٣,٨	٤٨,١	
الاتحاد السوفييتي (سابقا) منطقة تصدير	١١,٤	١١,٢	١٥,٣	١٧,٦	١٤,٤
إجمالي الإنتاج في أهم مناطق التصدير	**٤٠,٠**	**٤٣,٧**	**٦١,٥**	**٧٦,٤**	**٦٢,٥**
نصيب مناطق التصدير من العالم ٪	٥٧,٦	٥٤,٦	٥٨,٣	٦٢,٥	
الولايات المتحـدة	٩,٧	٩,٣	٩,٧	٩,٣	٧,٦
بحـر الشـمال	٤,٠	٦,٣	٥,٤	٤,٥	٣,٧
باقي العـالم	١٥,٧	٢٠,٧	٢٨,٨	٣٢,٠	٢٦,٢
إجمالي العـالم	**٦٩,٤**	**٨٠,٠**	**١٠٥,٤**	**١٢٢,٢**	**١٠٠**

إضافة إلى توقع ازدياد الشحة النفطية التي أوضحنا بعض معالمها، فإن الجدول السابق يشير إلى أن نصيب الدول العربية من القدرة الإنتاجية للنفط في العالم، يمكن إن يرتفع من نحو ٢٧,٥٪ عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٣٥٪ بحلول ٢٠٢٥. وإذا انضمت إليها إيران، وذلك لاشتراك المصالح والموقع، فإن هذا النصيب يرتفع إلى ٣٩٪. ويتوقع أن ينضم كذلك إلى هذه المجموعة، التي تمسك بمفاتيح الصادرات النفطية العالمية، باقي دول أوبك وخاصة فنزويلا، وبذلك يقترب نصيب المجموعة من نصف إنتاج العالم.

وليس من المتوقع أن تتخلف مجموعة الاتحاد السوفييتي (سابقا)، بما فيها دول بحر قزوين، عن مساندة سياسة نفطية تستهدف حماية أسعار حقيقية للنفط ونصيب عادل من الريع النفطي. وبذلك يرتفع نصيب تلك المجموعة من الدول المصدرة للنفط إلى نحو ثلثي القدرة الإنتاجية للنفط بحلول ٢٠٢٥.

ومع الازدياد المطرد في الطلب العالمي على النفط، وازدياد إمداداته شحة، بالإضافة إلى تركز قدرته الإنتاجية في عدد محدود من الدول، فإن تلك المجموعة سيقع على كاهلها القدر الأكبر من المسئولية في ترشيد إنتاج النفط ورفع كفاءته وإطالة عمره في ظل أسعار عادلة، كما أوضحنا.

ومن جانبها، ينبغي على الدول المستوردة للنفط، وخاصة المجموعة الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، أن تدرك أن الأمر صار يتطلب انتهاج سياسة مخالفة لسياستها التقليدية التي تسعى لتأمين احتياجاتها النفطية بأسعار متدنية، مما انعكس سلبيا على حجم الاستثمار اللازم لتوسيع قدرات النفط الإنتاجية. وعليها إذا رغبت في تأمين احتياجاتها Security، في ظل الظروف السابق شرحها، أن تعمل على تحقيق تلك الغاية بمعاملة الدول المصدرة للنفط معاملة الشريك التجاري، كما تتعامل هي فيما بينها، وليس باحتلال أراضى الدول المصدرة للنفط، مع ما يقترن بذلك من تدمير للمنشآت النفطية وإحباط لفرص الاستثمار الباحثة عن النفط خدمة لمستهلكيه.

سادساً: احتمالات المستقبل المنظور

كانت الحساسية المفرطة لدي المستهلك الأمريكي بالنسبة لسعر البنزين، قد شجع قاضيا فدراليا في ولاية ألاباما لإصدار قرار في ابريل ٢٠٠١، يتهم فيه أوبك بأنها تتواطأ بهدف تقييد حرية التجارة في النفط، مخالفة بذلك قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية، مما دفع أوبك إلي الاستعانة بمحامين للدفاع عنها، وظلت القضية تتداول في المحاكم الأمريكية إلى أن رفضتها المحكمة العليا في أكتوبر ٢٠٠٤.

وفي إبريل ٢٠٠٤ تقدم بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي بمشروع قانون يستهدف تعديل قانون مكافحة الاحتكار الأمريكي، بما يسمح بتجريم أي عمل يستهدف التأثير على أسعار النفط وكذلك الممارسات التي تتعارض مع متطلبات المنافسة. ويستهدف التعديل التشريعي المقترح إخضاع دول أوبك للمحاكمة أمام المحاكم الأمريكية باعتبارها "كارتل" يستهدف احتكار النفط وتحديد أسعاره إضرارا بالمستهلك الأمريكي.

كذلك أعلن في يوليو ٢٠٠٤ ثلاثة من أعضاء الكونجرس الأمريكي أنهم "يعتزمون بذل الجهد لدفع ممثل الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية WTO، لتقديم شكوى ضد أوبك لأن سياستها الإنتاجية قد ساهمت في رفع أسعار البنزين في الولايات المتحدة، ولأن أوبك تعتبر كارتل احتكاري غير قانوني، ينبغي وقف عملياتها غير القانونية".

هذه عينة من مواقف الدوائر الأمريكية غير المنصفة في حق أوبك، رغم أنها منظمة دولية لا تختلف في أهدافها ومهامها عما تمارسه الدول الصناعية الغربية في إطار وكالة الطاقة الدولية IEA من تنسيق لسياسات الطاقة عموما والنفط بصفة خاصة.

كذلك يغفل أنصار تلك المواقف أن الجانب الأكبر من مشكلة الطاقة في الولايات المتحدة يرجع إلى ما تعانيه بنيتها الأساسية من تهالك أجزاء مهمة فيها ومن قصور في الاستثمار اللازم لتجديدها وتوسيع إمكانياتها.

وإذا كان الأمر على هذا الحال ومنابع النفط وما زالت قادرة على الوفاء باحتياجات العالم المتزايدة، فكيف سيكون الحال مع ازدياد شحة تلك المنابع كما هو متوقع خلال المستقبل المنظور؟

إن الإجابة المنطقية على هذا التساؤل، هي أن الدول الصناعية المستوردة للنفط، بقيادة الولايات المتحدة التي تستهلك ربع النفط العالمي، ستمارس ضغطا متزايدا على الدول المصدرة للوفاء باحتياجاتها. وهذا الضغط إذا استجابت له الدول المنتجة، يمكن أن تصاب حقولها بأضرار جسيمة، فضلا عما سيلحق بعائداتها من تآكل نتيجة لتدنى الأسعار الحقيقية وهو ما يقترن في العادة بسياسة الضغط لزيادة الإنتاج.

ومن هنا تبدو الضرورة الحيوية لتحرر إرادة مصدري النفط واستقلال قرارهم، وذلك بالنسبة لتبنى أفضل السياسات الإنتاجية المحققة لمصالح شعوبهم، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بتضامن الدول العربية، النفطية وغير النفطية، على نحو ما تحقق في ظل حرب أكتوبر ١٩٧٣ السابق شرحه.

ومما يجدر ذكره أن هذه المرة لن تكون المرة الأولى التي تمارس فيها الدول الصناعية ضغطها على الدول المصدرة، بغية زيادة إنتاجها من النفط. فقد سبق أن مارست تلك الضغوط خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات، ولاسيما أثناء انعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي CIEC (حوار الشمال والجنوب)، الذي عقد في باريس على مدى ١٨ شهرا (يناير ١٩٧٦-يونيو ١٩٧٧) وشارك فيه كاتب البحث، بصفته واحدا من أعضاء لجنة الطاقة الخمسة عشر. وقد قاومت وقتها الدول المصدرة للنفط هذا الضغط، وطالبت بأن يقتصر استخدام النفط على الأغراض النبيلة Noble uses، وأن يقيد استخدامه كوقود حفاظا على قيمته العالية بالنسبة لغيره من مصادر الطاقة الأقل قيمة كالفحم. وكانت مقاومة الدول النفطية للضغوط الغربية تستند إلى التحرر النسبي الذي اكتسبته في ظل انتصار أكتوبر بعد أن ذاقت هوان الهزيمة في ١٩٦٧ وهوى معها نصيبها من عائدات النفط في صورته الحقيقية إلى ٣٠ سنتا للبرميل كما شرحنا.

وهنا ينبغي على الجميع الإدراك، بأن السياسة الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، قد اختارت لضمان السيطرة على نفط العرب أن تشغلهم بقضايا سياسية وأمنية مثل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والاحتلال الأمريكي للعراق، بالإضافة إلى الوجود العسكري داخل دول الخليج العربية، والتهديد المتواصل ضد سوريا وإيران. وإذا كانت تلك القضايا من مقتضاها تحميل الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، بعض النفقات (مثل المعونات السخية التي تمنح لإسرائيل فضلا عن مساندتها سياسيا وعسكريا)، فإن تلك النفقات تسترد أضعافا مضاعفة عن طريق خفض القيمة الحقيقية لأسعار النفط سواء فيما تحقق عبر نصف القرن الماضي، أم خلال المستقبل المنظور كما تأمل.

ويستخلص مما قدمناه على امتداد هذه الدراسة، أن الدور الذي يمكن أن يلعبه النفط بالنسبة لمتطلبات التنمية العربية وتطوير الدور الدولي للعرب سياسيا واقتصاديا سوف يرتكز على محورين:

أولهما: أن تتحرر الإرادة العربية في ظل تضامن عربي حقيقي، بحيث تستطيع الدول النفطية انتهاج سياسات إنتاجية، تحقق مصالح الشعوب دون ضغط من جانب الدول الصناعية الغربية، وهى تجربة سبق أن خاضتها الدول العربية بنجاح في ظل حرب أكتوبر، وقفزت عائداتها النفطية في ظلها من نحو ١٤ مليار دولار سنويا إلى ذروة قاربت ٢١٣ مليارا كما ذكرنا سابقا.

أما المحور الثاني: فيعتمد على الاعتراف بأنه لم يعد في مجال التنمية، أي مجال للنظرة القطرية الضيقة، وأن المفتاح الوحيد للخروج من المأزق العربي هو "التكامل في مجال الاستثمار الإنتاجي الحقيقي".

ولنضرب على ذلك أمثلة ناجحة، وأخرى يمكن أن تدرس وتتحقق بنجاح:

(١) أنشئ في يناير ١٩٧٧ **خط أنابيب سوميد** SUMED برأس مال مصري سعودي كويتي إماراتي قطري، ويعمل الخط بسعة ٣ مليون برميل يوميا في نقل النفط العربي والذي لا تسمح الناقلات العملاقة بنقله عبر قناة السويس.

ويمتد الخط من منطقة العين السخنة جنوب السويس إلى منطقة سيدي كرير على الساحل الشمالي المصري حيث يحمل بالناقلات المتوسطة والصغيرة إلى أوروبا. وقد حقق الخط على مدى ربع قرن وفرا كبيرا في تكلفة النقل بدلا من الدوران حول إفريقيا، كما حقق أرباحا كبيرة لأصحاب رأس المال.

(٢) وهناك **مصفاة سيدي كرير** التي أنشئت بالقرب من نهاية خط **سوميد** على الساحل الشمالي المصري، وهى أول مصفاة متكاملة لتحويل المشتقات النفطية الثقيلة إلى خفيفة وحميدة بيئيا وفقا للمواصفات الأوروبية. وقد بدأ تشغيلها في أبريل ٢٠٠١ وكان رأس المال الأجنبي يساهم فيها، إلى جانب رأس المال المصري، ثم حل محله أخيرا رأس مال عربي. وإذ يتوقع أن يزداد اعتماد أوروبا على استيراد النفط مع تفضيلها لاستيراده في صورة منتجات ذات مواصفات بيئية حميدة، فان المجال صار متاحا لتوسيع طاقة تلك المصفاة وإقامة غيرها بحيث يمكن تصفية الجانب الأكبر من الزيت الخام المنقول عبر خط "**سوميد**" وتصديره لأوروبا كمنتجات. وذلك إضافة إلى ما يمكن إقامته حول هذا المجمع النفطي العملاق من صناعات مغذية وأخرى لاحقة.

(٣) وإذ تحقق **صناعة البتروكيماويات** كقيمة مضافة نحو ٣٦ دولارا في مرحلة المنتجات الأساسية كالإثيلين والبروبلين، ونحو ١٣٢ دولارا في المنتجات الوسيطة وأكثر من ٢٦٠٠ دولار إذا حول برميل من النفط إلى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر، فإن الأمر بات يستدعى إعادة النظر في تلك الصناعة على الصعيد العربي، وإعادة بناء هياكلها، لا على أساس قطري كما هو الحال الآن، مما أفقدها الكثير من قوتها التنافسية في الأسواق العالمية، وإنما على أساس تكاملي عربي يستفيد من كل العناصر التكاملية المتاحة.

(٤) وإذا كانت مصر تقدم الغاز الطبيعي للصناعة التي تقام على أراضيها، بسعر لا يذكر مقارنة بأسعاره العالمية، فما الذي يؤخر المستثمر العربي عن الإسراع بإقامة العديد من الصناعات مستفيدا من تلك الميزة الهامة وغيرها، مثل العمالة

المدربة الرخيصة، وقائمة طويلة من المحفزات الاقتصادية، منها اتساع السوق المصرية وقرب الأسواق الأوربية.

(٥) كذلك أعيد طرح فكرة سبق أن طرحتها أثناء رئاستي لوفد مصر في مؤتمر الطاقة العربي الأول والذي تم عقده في أبو ظبي في مارس ١٩٧٩، وهى دراسة جدوى تزويد منطقة التكامل المصري السوداني بالغاز العربي، والذي كان أغلبه في ذلك الوقت يبدد بالحرق، حيث يوجد ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة وملايين الفلاحين المدربين، وحيث لا ينقصنا رأس المال والمعدات التقنية الحديثة، لكي تقام صناعات غذائية تغنى العرب عن واردات غذائية مشبوهة بالملوثات وتجاوزت قيمتها حينذاك ١٢ مليار دولار سنوياً.

سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية

بلال الشوبكي*

رغم تعدد الحقب التاريخية واختلاف الأنظمة السياسية التي حكمت روسيا، فإن المنطقة العربية شكلت عاملا مشتركا في مختلف الحقب التي مرت بها روسيا، إذ لقيت اهتماما وإن كان اهتماما متباينا من حيث شدته إلا أنه لم ينقطع، ويعود هذا إلى الرغبة الروسية في أن تحافظ على تواجد فاعل في ساحة السياسة الدولية، والمنطقة العربية تشكل أسهل الطرق لذلك، لما تشهده من قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

في هذه الدراسة، نحاول إيضاح وتفسير السياسات الروسية الجديدة تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والتي أحدثت ردة فعل عالمية، وذلك من خلال التمهيد بنبذة تاريخية، لفهم طبيعة التعامل الروسي مع هذا الملف في الوقت الحاضر. وقبل الشروع في استعراض هذه السياسات الجديدة، تجدر الإشارة إلى الدور الروسي في حل القضية الفلسطينية والذي خضع لعدة محددات منها، تحجيمه في إطار شكلي وتابع لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية، فأدرجت روسيا ضمن الدول الراعية للعملية السلمية، ولم تلعب أي دور منفرد، وساهمت في دعم سلطة الحكم الذاتي عبر مشاريع عديدة نفذتها الشركات الروسية في غزة.

وبقي الدور الروسي مقتصرا على القيام بدور الوسيط إلى أن اندلعت الانتفاضة، وظهرت خطة خريطة الطريق كمشروع لتحقيق السلام، وتم استيعاب روسيا بوصفها كشرفة على تنفيذ الخريطة، في إطار عضويتها في اللجنة الرباعية، أما

* مدير قسم الدراسات في المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نابلس- فلسطين.

بالنسبة للسياسات الروسية الجديدة والتي شهدها العام ٢٠٠٥ والتي كان لها أثر هام على القضية الفلسطينية، سيتم تحليلها وفقا للآتي:

١- زيارة بوتين للسلطة

وتأتي هذه الزيارة في محاولة من روسيا للعب دور مستقل عن التوجه الأمريكي في المنطقة، وهذا ما ظهر في تحليل أوردته صحيفة معاريف الإسرائيلية، من أن الزيارة تمثل العودة الروسية للساحة الدولية عبر أنسب الطرق وهي أزمات الشرق الأوسط. وبما أن الهدف هو تأدية دور مميز عن الدور الأمريكي، فهذا يعني أهمية كبيرة للجانب الفلسطيني الذي من مصلحته دخول أطراف أخرى مؤثرة على سير العملية السلمية غير الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقق نوع من التوازن في أطراف العملية.

٢- الدعوة الروسية لعقد مؤتمر دولي للسلام

كخطوة أولى للعب روسيا هذا الدور تمت الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في موسكو، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة وإسرائيل، لأن ذلك يعني وجود طرف قوي في العملية السلمية في الشرق الأوسط أمام واشنطن، وهذا يتعارض مع المصالح الأمريكية. مما دفع روسيا إلى تغيير الدعوة من مؤتمر قمة إلى لقاء خبراء.

٣- الدعم الروسي للسلطة

بعد هذا الرفض الأمريكي لفكرة المؤتمر الدولي في موسكو، حاول بوتين وخلال زيارته للسلطة الدخول من زاوية أخرى في هذه المنطقة، فقد أعلن بوتين أثناء لقائه عباس عن إمكانية تقديم روسيا دعما عسكريا للسلطة، وهذا ما تم رفضه أمريكيا وإسرائيليا وتبرير ذلك بالخوف من وصولها "للإرهابيين"، الأمر الذي دفع بوتين لتدارك الموقف، والإعلان أن هذا الدعم الروسي إنما يأتي بهدف مساندة للسلطة في حربها على "الإرهاب".

٤- الملف الإيراني والسوري

فقد شهدت العلاقات الروسية الإسرائيلية، توتراً ملحوظاً في الفترة الأخيرة نتيجة لصفقة الصواريخ الروسية لسوريا، ونتيجة للموقف الروسي الداعم لحق

إيران بتنفيذ المشاريع النووية المدنية، الأمر الذي يثير قلق إسرائيل بسبب علاقتها المتوترة مع إيران وسوريا.

٥- التعاطي مع نتائج الانتخابات الفلسطينية

آخر هذه السياسات يكمن في كيفية التعاطي الروسي مع نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ودعوة روسيا حركة حماس لزيارة روسيا، بما يعنيه ذلك من خروج عن الخط الأمريكي في أسلوب التعامل مع ملفات القضية الفلسطينية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث، في غموض الدور الروسي في القضية الفلسطينية، ولاسيما بعد التوجهات الروسية الجديدة التي شهدها العام ٢٠٠٥، هذا التجدد في النشاط الروسي في المنطقة، يثير تساؤلات حول أسباب العودة الروسية إلى المنطقة، وما هي محددات هذه العودة؟ وكيف يمكن أن تؤثر على العملية السياسية، ولاسيما بعد التغييرات الداخلية التي شهدتها الحياة السياسية الفلسطينية والإسرائيلية؟

الفرضيات

يسعى الباحث خلال هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات التالية:

١- أن سياسة روسيا الخارجية ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية، لا تقوم على استراتيجية ثابتة في المنطقة، وإنما تعتمد في تحديد سياساتها على التغيرات في الساحة الدولية بصورة عامة، وتتعامل مع القضية الفلسطينية على إنها طريق للحفاظ على تواجدها في المنطقة بصفتها لاعب أساسي في السياسة الدولية بغض النظر عن أطراف الصراع ومصالحهم.

٢- سعي روسيا الدائم لأن تكون لاعب دولي مستقل عن الرؤية الأمريكية، هو السبب وراء اتخاذها مواقف وسياسات مختلفة عن القوى الأخرى، بحيث تظهر سياساتها منحازة للطرف الفلسطيني، وهذا ما ظهر مؤخرا في سياساتها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط.

٣- بالرغم من خروج السياسات الروسية عن التوجه الأمريكي في المنطقة، إلا أن العلاقات الأمريكية الروسية والإسرائيلية الروسية، تجعل من هذه السياسات مجرد مناورات روسية لخدمة مصالحها مع العالم الغربي، وبشكل لا يخدم مصلحة الفلسطينيين.

أهداف البحث

١- التعرف على سياسة روسيا في المنطقة ومدى ثباتها واستمراريتها.
٢- التعرف على محددات الدور الروسي في القضية الفلسطينية.
٣- تفسير السياسات الروسية الجديدة في المنطقة.
٤- التعرف على إمكانية استفادة الفلسطينيين من روسيا بوصفها قوة عظمى وعضو في مجلس الأمن، وذلك باستغلال حاجة روسيا للتواجد في المنطقة.

منهج البحث

بما أن الباحث سيلجأ إلى استعراض تاريخي لسياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، من أجل فهم المواقف الحالية، فإن المنهج التاريخي سيكون مهما في هذا الاستعراض التاريخي.

حدود البحث

١- بالرغم من أن البحث سيلقي لمحة تاريخية عن الدور السوفييتي في القضية الفلسطينية، إلا أن الدراسة ستركز على سياسة روسيا تجاه القضية الفلسطينية منذ تولي بوتين للرئاسة حتى تاريخ هذه الدراسة.
٢- في إطار توضيح محددات الدور الروسي في المنطقة، سيلجأ الباحث إلى توضيح طبيعة العلاقات الروسية الأمريكية والروسية الإسرائيلية، دون إيراد هذه العلاقات ضمن المحاور الرئيسية في البحث.

٣- سيتناول الباحث معالجة السياسات الروسية في الفترة المحددة أعلاه وفقا للتطورات والسياسات المفصلية، وذلك نظرا لغياب روسيا عن المنطقة بصفتها لاعبا أساسيا في بعض الفترات المشمولة بالإطار الزمني المحدد في هذا البحث، وهذا لا يعني تجاهل التطرق إلى تراجع الدور الروسي في هذه الفترات.

الأدبيات السابقة

يمكن القول، بعد الإطلاع على مجموعة من الأدبيات التي عالجت موضوع هذه الدراسة، أن الأدبيات انقسمت في طرحها للموضوع إلى أربعة اتجاهات:

الأول: يطرح سياسة موسكو تجاه القضية الفلسطينية من منطلق اهتمام موسكو مثل غيرها من القوى الدولية بمنطقة الشرق الأوسط عموما لما تعج به من مصالح لتلك الدول، وفي مثل هذه الحالة تشكل القضية الفلسطينية مدخلا جيدا لهذه المنطقة، ومن الأدبيات التي تنطلق من هذا التوجه، كتاب بعنوان "التورط السوفييتي في الشرق الأوسط" لهانتز، وكتاب آخر بعنوان "صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية" لنورهان الشيخ، وأيضا كتاب "روسيا الاتحادية والمنطقة العربية"، لعبد القادر محمد فهمي.

الثاني: يعالج الموضوع من خلال علاقة القوى الدولية ببعض، ولاسيما موسكو وواشنطن، بحيث تطرح القضية الفلسطينية على أنها أداة متنافس عليها للتحكم بمنطقة الشرق الأوسط عموما، ومن الأدبيات التي سارت على هذا النهج كتاب بعنوان " الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط" لممدوح محمود مصطفى منصور، وكتاب "سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط" لشارل زورغبيب.

الثالث: يدرس سياسة موسكو تجاه القضية الفلسطينية من خلال دراسة العلاقات الروسية الإسرائيلية، ومن أمثلة ذلك كتاب بعنوان "موسكو وإسرائيل" لعمر

حليق، وكتاب بعنوان "اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري" لمحمد علي سرحان.

الرابع: يدرس السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية مباشرة، ومن خلال التطرق للمواضيع التي تشكل محور الأدبيات السابقة، كما هو الحال في الموسوعة الفلسطينية التي تفرد قسما خاصا لمعالجة الدور الروسي في القضية الفلسطينية، وتأتي هذه الدراسة استكمالا للنوع الرابع الذي يعالج القضية الفلسطينية، من خلال إعطاء الاهتمام للأطراف التي قد يشكل دراستها إثراءً للدراسة.

استعراض تاريخي لسياسة الاتحاد السوفيتي وروسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية

كما أشير في بداية هذه الدراسة، إلى أنه بالرغم من التحولات التي شهدها الاتحاد السوفييتي وروسيا الاتحادية، ولاسيما الداخلية منها، إلا أنها لم تغفل أهمية المنطقة العربية[1]،فقد شكلت هذه المنطقة ساحة لاستعراض القوة والنفوذ بين القوى العالمية.

فعلى فترات متقطعة وقصيرة استثنائية، نجد أن الاتحاد السوفييتي ووريثته روسيا تولي لهذه المنطقة اهتماما متزايدا.

ومما أعطى المنطقة العربية أهميتها، ما تشهده من صراع عربي إسرائيلي، والذي شكل البوابة لدخول القوى العالمية لهذه المنطقة، أحيانا لمصلحة الدول العربية والقضية الفلسطينية، وأخرى لمصلحة خصومها، ويبقى التقاء المصالح هو الحكم في هذه المسألة.

---

[1] شارل زورغبيب، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، سلسلة آفاق دولية، ع١، د ت، دم، ص ص٩-١٢.

وبعودة سريعة إلى تاريخ تعامل السوفييت مع العرب والقضية الفلسطينية، نجد أن البداية الواضحة والواسعة للدور السوفييتي في المنطقة، انطلق بعد وفاة ستالين[١]، فطيلة فترة حكم الأخير بقي الاتحاد السوفييتي رهنا لسياسة العزلة الدفاعية، وضرورة البناء الداخلي إلى جانب الترويج لتطبيق الاشتراكية في بلد واحد. كما ساهمت القناعات السوفييتية بتخلف المنطقة العربية في عدم تشكيل هذه المنطقة مطمعا للاتحاد السوفييتي بعيدا عن مناطق نفوذها[٢].

لكن هذه العوامل لم تلغ الدور السوفييت بشكل كامل في تلك المرحلة، فرغم معاداته للصهيونية قام بدعم قيام إسرائيل عام ١٩٤٧، وأيد تقسيم فلسطين، وكان من بين الأوائل الذين اعترفوا بإسرائيل. كما أن الاتحاد السوفييتي دعم إسرائيل في حرب عام ١٩٤٨، وأمدها بالسلاح في فترة التهدئة[٣]. وبقيت السياسة السوفييتية لصالح إسرائيل إلى أن تبدل الموقف عام ١٩٥٤، عندما استخدم الاتحاد السوفييت الفيتو ضد قرار لصالح إسرائيل كامتنان لمواقف سوريا ومصر ضد الغرب[٤].

لكن التحول الأبرز كان عام ١٩٥٦، فقد تدهورت العلاقات السوفييتية الإسرائيلية، نتيجة التقارب الأمريكي الإسرائيلي، وبدا واضحا للسوفييتي أن إسرائيل تمثل حارسا للمصالح الغربية في المنطقة العربية، وبناء عليه أخذ الاتحاد السوفييتي في بدء الدعم الكامل للعرب وبعد انتهاء حرب ١٩٥٦، اتضح الأمر أكثر

---

[1] ا.ه هانتز، التورط السوفييتي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، لندن، تعريب: مروان خير، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص٧.

[2] عبد القادر محمد فهمي، روسيا الاتحادية والمنطقة العربية: دراسة مقارنة للسلوك السياسي الخارجي السوفييتي الروسي حيال المنطقة العربية، شؤون عربية، ع ١٠٥، آذار ٢٠٠١، ص ص ١٨٤-١٨٥.

[3] عمر حليق، موسكو وإسرائيل: عرض مدعم بالوثائق لجهود موسكو في خلق إسرائيل وإبقائها، الدار السعودية للنشر، جدة، ١٩٦٧، ص ٢٢٢.

[4] الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس: دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٧.

وتزايد الدعم السوفييتي للعرب، وتوج ذلك باعتراض الاتحاد السوفييت على لسان خروتشوف أثناء زيارته مصر عام ١٩٦٤، بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني، لكن بقي هذا في إطار اعتبار قضية الشعب الفلسطيني قضية لاجئين[١].

واستمر الموقف السوفييتي المناصر للعرب منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٧٣، وأعجب السوفييت بالأداء العربي في حرب ١٩٧٣، والتي كانت بمثابة الاختبار العملي للسلاح السوفييتي، وتخلل هذه الفترة بدء تعامل السوفييت مع القضية الفلسطينية، على أنها قضية شعب وعدم حصرها في قضية لاجئين، وبعد صدور قرار ٣٣٨ ضمن الاتحاد السوفييتي أن يكون له دور في حل القضية الفلسطينية، وقد ترأس الاتحاد السوفييتي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر جينيف كانون الأول ١٩٧٣، والذي تبين فيه موقف موسكو تجاه الوضع في الشرق الأوسط، وقد تبلور هذا الموقف في النقاط التالية[٢]:

١- ضرورة التزام إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.
٢- الحفاظ على حق الدول في أن تحيا بسلام بما فيها إسرائيل.
٣- ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
٤- رغبة الاتحاد السوفييتي في أن يكون له دور في عملية التسوية.

ورغم هذه المواقف المناصرة للقضية الفلسطينية، فإن جملة من التفاعلات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى تراجع مؤقت في الموقف السوفييتي، واتضح ذلك في البيان المشترك بعد مباحثات فانس وغروميكو في تشرين الأول ١٩٧٧، وكان التراجع السوفييتي في تخليه عن فكرة الانسحاب من جميع الأراضي، وتراجع عن وصف الحقوق الفلسطينية بالوطنية والمشروعة، لكن سرعان

[1] الموسوعة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

[2] المصدر السابق، ص ٤٢.

ما عاد الموقف السوفييتي إلى ما كان عليه بعد رفض إسرائيل للبيان السوفييت الأمريكي[١].

ورغم أن اتفاق كامب ديفيد الذي وقعه السادات أخرج السوفييت جزئيا من الشرق الأوسط[٢]، إلا أن ذلك لم يمنع السوفييت من دعم منظمة التحرير في إطار منافسته للولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة، وقد توج ذلك بدعوة بريجنيف لمؤتمر دولي عام ١٩٨١، وذلك لحل أزمة الشرق الأوسط وفقا للأسس التي وضعت في مؤتمر جينيف، وكان الجديد في هذا المشروع هو إشراك منظمة التحرير في المؤتمر كونها جزءا من الطرف العربي[٣]. وبقيت السياسة السوفييتية تجاه هذه المنطقة مستقرة إلى عام ١٩٨٥ والذي شهد تولي غورباتشوف لقيادة الاتحاد السوفييتي.

بعد هذه الخلفية التاريخية، يستكمل البحث المواقف السوفييتية والروسية، تبعا للمحددات التي أثرت فيها وستكون البداية، مع العودة السوفييتية للداخل لتخفيف الأعباء الخارجية.

محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي والقضية الفلسطينية

أولاً: العوامل الداخلية في الاتحاد السوفييتي

شهدت أولويات الاتحاد السوفييتي تغيرا ملحوظا، منذ مجيء غورباتشوف، فلم تعد الطموحات الخارجية تحتل المرتبة الأولى في سلم الأولويات السوفييتية، وحلت محلها الأولويات الداخلية من إعادة للبناء والإصلاح، وهي الحقبة التي أطلق عليها البيريسترويكا. وهذا التوجه قاده غورباتشوف على أمل تخفيف الأعباء الخارجية التي من الممكن أن تعرقل البناء الداخلي.

---

[1] المصدر السابق، ص ٤٣.

[2] نبيل عمرو، ألف يوم في موسكو ١٩٨٨-١٩٩٣، دار الشروق، عمان، ١٩٩٥، ص١٢٥.

[3] عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره ص ١٩٠-١٩١.

وقد أثر هذا بطبيعة الحال على الدور السوفييتي في القضية الفلسطينية أولا، لأنها لم تعد معنية بإشغال نفسها في القضايا العالمية، وثانيا لأنها غير معنية بتوتير علاقاتها مع الغرب وإسرائيل، فعملية البيريسترويكا بحاجة إلى التكنولوجيا الغربية والمساعدات والتعاون في هذا المجال، والدول العربية لا تشكل بديلا مناسبا للغرب في هذا الجانب، حتى في الجانب الاقتصادي أتقنت إسرائيل إقامة علاقات تجارية مع الاتحاد السوفييتي مستغلة الظروف السوفييتية الداخلية[١].

واستمر هذا النهج في تنمية العلاقات السوفييتية الإسرائيلية والسوفييتية الغربية، حتى مع مجيء يلتسن والذي لم يغير إلى حد كبير الخطوط العامة التي وضعها غورباتشوف، وتطورت العلاقات الروسية الإسرائيلية وبدء التعاون العسكري بين البلدين.

ومن الأمور الداخلية التي أثرت سلبا على الدور الروسي في القضية الفلسطينية، أن رؤوس الأموال الروسية أصبحت بيد كبار اليهود، فقد أصبحت البنوك والبورصات ووسائل الإعلام من الأدوات المهمة التي تشكل ضاغطا على روسيا في مواقفها بشأن قضية الشرق الأوسط عموما[٢].

لكن رغم أن جميع العوامل الداخلية أثرت بشكل ملحوظ على قدرة روسيا على لعب دور واضح في المنطقة، فقد كان ليلتسن موقفه بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، والذي تبلور في الآتي[٣]:

١- تأييد المفاوضات وتشجيع العملية السلمية.

---

[1] طه الولي، العلاقات الروسية الإسرائيلية، توتر بين موسكو وتل أبيب، موقع صحيفة النور الإلكتروني http://www.an-nour.com/old/161/arabic&international/arabic_international%20(2).htm

[2] محمد علي سرحان، اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٢، ط١، ص ص ١١١-١١٤.

[3] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية- الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١١٢-١١٤.

٢- تنشيط المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام.
٣- رفض الإجراءات الإسرائيلية من إغلاق ومصادرة للأرضي وزيادة الاستيطان وتهويد القدس.
٤- روسيا لا تؤيد تحميل عرفات مسؤولية "الإرهاب"، وتطالب بمشاركة أطراف عربية وأوروبية في دعم عملية السلام.

ثانياً: العلاقة الروسية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية

من الطبيعي أن تتأثر المواقف الروسية تجاه القضية الفلسطينية بطبيعة العلاقة الروسية الإسرائيلية، والتي تصاغ وفقا لعدة اعتبارات يمكن إجمالها في الآتي:

١- **مواطنون يهود في روسيا**، وهذه الفكرة أشرنا لها جزئيا في معالجة حقبة البيريسترويكا، فوجود نسبة كبيرة من اليهود كمواطنين في روسيا ودول الكومونويلث، أمر لا يمكن أن تتجاهله روسيا في رسم علاقاتها مع إسرائيل، ولاسيما أن اليهود باتوا يسيطرا على أهم المرافق الاقتصادية من شركات عملاقة وبنوك وبورصات مما جعلها تؤثر بشكل كبير في السياسة الخارجية الروسية[1]، إضافة لذلك فإن السيطرة اليهودية على وسائل الإعلام في روسيا يمكنها من صياغة رأي عام مؤيد لها في الوسط الروسي ودول الاتحاد السوفييتي السابق.

٢- **مواطنون إسرائيليون من أصل روسي**، فالمواطنون الإسرائيليون الناطقون بالروسية يشكلوا شريحة واسعة في إسرائيل، وهذه الشريحة تأخذ بالاعتبار في تحديد السياسة الخارجية الروسية، ولاسيما فيما يتعلق بالموقف من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

---

[1] محمد علي سرحان، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١١-١١٤.

وقد اتضح هذا الأمر، في تعليق بوتين على ما يجري في الأراضي الفلسطينية من أحداث عنف، عندما أشار أن روسيا تنظر باهتمام لأكثر من مليون ناطق بالروسية في إسرائيل، إلى الحد الذي اعتبر فيه بوتين إسرائيل إحدى الدول الناطقة بالروسية[1]، وفي ذلك إلى ما يمكن أن يعنيه هذا القاسم الثقافي المشترك من تأثير على مواقف روسيا تجاه الوضع في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل.

٣- **المصالح اقتصادية**: في الوقت الذي أصبح فيه العامل الاقتصادي الأكثر أهمية في صياغة شكل العلاقات بين الدول، نجد أن إسرائيل أدركت هذا الوضع وقامت بتنشيط العلاقات الاقتصادية مع روسيا، وساعدها في ذلك يهود روسيا، وهذا أوجد مصالح اقتصادية كبيرة من الصعب أن تضحي بها روسيا، ويأتي كل هذا في ظل غياب مصالح اقتصادية بنفس الحجم بين روسيا والدول العربية، وهذا ما قد يدفع روسيا لأن تكون حذرة في تعاطيها مع الأوضاع في الشرق الأوسط، بما يرعى مصالحها مع إسرائيل والغرب.

٤- **روسيا وإسرائيل والحرب على "الإرهاب"**: من القضايا الهامة التي تؤثر في طبيعة العلاقات الروسية الإسرائيلية هو الموقف من "الإرهاب"، ففي الوقت الذي تحاول فيه إسرائيل وصم المقاومة الفلسطينية "بالإرهاب"، لا تستطيع موسكو إلا أن توافقها الرأي، وذلك لأنها تواجه نفس المعضلة في الشيشان، والمبررات التي تقدمها روسيا في حربها في الشيشان وداغستان لا تبتعد كثيرا عن التبريرات الإسرائيلية، وهذا ما يجعل من انتقاد روسيا للعنف إسرائيلي في الأراضي الفلسطينية انتقادا لذاتها.

---

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا تضع فلسطين والشيشان في سلة واحدة، ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٢، موقع إسلام اونلاين الاليكتروني:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/04/article21.shtml

بل إن تغطية الإعلام الروسي لأي عملية تفجيرية فلسطينية، لا يختلف عن تغطية العمليات التي يشنها الشيشان ضد الجنود الروس، ففي ١٨/ ٤/ ٢٠٠٢ تم تغطية خبر عمليتين تفجيريتين، الأولى ضد جنود إسرائيليين، والثانية ضد جنود روس وفق نفس الرؤية، وهذا يساهم في إيجاد نوع من التفاهم بين روسيا وإسرائيل إلى حد تبادل الخبرات في حربيهما[1].

ثالثاً: العلاقة الأمريكية الروسية

في هذه الجزئية من الدراسة، لن نعالج العلاقات الأمريكية الروسية من خلال استعراض تاريخ العلاقات بين البلدين، وإنما سنلقي الضوء على الملامح العامة لهذه العلاقة، وكيفية تأثيرها على القضية الفلسطينية، من خلال التدليل عليه ببعض الأمثلة الحية في الجزء التالي الذي يعالج بعض التطورات الإقليمية والمحلية التي أثرت على القضية الفلسطينية، والتي قد تكون كافية لفهم التأثير الأمريكي على روسيا ودورها على الساحة العالمية.

بات من الواضح، أن انهيار الاتحاد السوفييتي وانكفاء موسكو بعد ذلك على حل الهموم الروسية الداخلية، قد أبعد روسيا عن دورها المعهود في هذه المنطقة، وتحولت مواقفه إلى تصريحات إعلامية وبعض المساعدات المالية المتواضعة، في حين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على السياسات المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط بما تشمله من تطورات القضية الفلسطينية.

ولكن في ظل هذا التفرد الأمريكي في التدخل لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بقيت المواقف الروسية تسير على خط واحد عبرت من خلاله عن ضرورة قيام دولة فلسطينية،

وهنا يتضح للمطلع توافق التناغم في السياسة الخارجية الأمريكية مع الروسية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وإن كان هناك خروج روسي في بعض

---

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره.

الأحيان عن الخط المرسوم أمريكيا، فإنه لا يكون في القضايا الجوهرية، وإنما في أمور ربما تكون إعلامية أو دبلوماسية كما حصل من خلاف روسي أمريكي بشأن التعامل مع عرفات في آخر شهور حكمه.

كما أن روسيا تواجه جملة من العوامل أثرت في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأضعفت من قدرة موسكو على مناكفة المنافس التاريخي، ويمكن إجمالها في نقطتين:

(١) انضمام عشر دول من دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة لعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فدخولها في الاتحاد الأوروبي يقوي التكتل الذي تقوده بريطانيا، بما يعنيه ذلك من انسجام أقوى في السياسة الخارجية لمعظم دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويضعف قدرة روسيا على مواجهة السياسات الأمريكية المدعومة من قبل أوروبا الشرقية والغربية.

(٢) روسيا مثل غيرها من القوى العالمية تسعى في نهاية المطاف لتحقيق مصالحها، والحفاظ على بيئة يمكن أن تضمن فيها الحد الأدنى على الأقل من هذه المصالح[1]. وبما أن المصالح الدولية مرهونة بسياسات القوى الكبرى والفاعلة على الصعيد الدولي، فإن مصالح روسيا تتحقق في المحافظة على علاقات تتناسب ومصالحه مع هذه القوى، وليس مع دول ضعيفة ليس لها دور فاعل على الساحة الدولية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر عدم استقلالية القرار الروسي عن الأمريكي، فيما يخص القضية الفلسطينية، إذ أن مصالحها مع أميركا وإسرائيل أكبر بكثير منها مع العرب والفلسطينيين، وهذا يتطلب محاباة روسية للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها معها وخاصة الاقتصادية منها. وبالرغم من أن الكثير من المسؤولين

---

[1] ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط، مكتبة مد بولي، مصر، د ت، ص ص١٠٠-١٠٣.

العرب سعوا لأن يكون لروسيا دورها المميز في حل القضية الفلسطينية، إلا أنهم لم يقدموا لها أي مقابل، متجاهلين أن العلاقات الدولية لا تقوم على غير المصالح، ولم يوجدوا البيئة التي تشجع روسيا على أن يكون لها دور في المنطقة.

فعلى هذه الأرضية الهشة، قامت المواقف الروسية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتي في طابعها العام تحاول أن تكون أكثر حيادية وموضوعية، دون أن يكون ذلك على حساب مصالحها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. فهي إلى جانب الفلسطينيين والعرب ما دام ذلك لا يشكل إزعاجا للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

أما بالنسبة لمواقف روسيا الحالية من القضية الفلسطينية، فهي باستثناء التصريحات والتحركات والدبلوماسية جزء من المواقف الأمريكية، ففي نهاية المطاف الاتحاد الأوروبي جزء من اللجنة الرباعية التي تعمل وفقا لخريطة الطريق الأمريكية الصنع. فتصور روسيا للدولة الفلسطينية القادمة هي الدولة الناتجة عن المفاوضات وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام.

رابعاً: التطورات الإقليمية والمحلية

شهدت منطقة الشرق الأوسط مع بداية الألفية الثالثة، جملة من التطورات ألقت بظلالها على القضية الفلسطينية، ومن أبرزها الحرب على العراق وما سبقها من انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية، هذه الأحداث ساهمت بشكل أو بآخر في بلورة مواقف القوى الدولية ومن بينها روسيا بشأن القضية الفلسطينية.

وقد أشير سابقا إلى الاستحواذ الأمريكي في لعب دور المؤثر على القضية الفلسطينية، مما أضعف من دور الدول الأخرى ومن بينها روسيا فلم يتعدى الدور الروسي التصريحات التي انسجمت في كثير من الأحيان مع الرؤية الأمريكية، ومع بداية الحديث عن إمكانية الحرب على العراق، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى استمالة القوى العالمية لتشكيل أوسع تحالف ممكن من أجل الحرب على "الإرهاب".

ومن أجل ضمان هذا التحالف والذي تريده هذه المرة روسيّا وأوروبيا وعربيا وإسلاميا، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال القضية الفلسطينية بشكل أكثر حكمة من حربها على أفغانستان، فبدلا من تجاهل الإسرائيليين كما فعلت في حربها على أفغانستان، ووضعت تحالفها مع الدول العربية على رأس أولوياتها، وأخرجت للعالم ما عرف بخطة خريطة الطريق على أنها الرؤية الأفضل للسلام الكامل والشامل في الشرق الأوسط، بشكل يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة، وأظهرت للعالم من خلال ترويجها للخريطة على أن الرابح الوحيد هم العرب والفلسطينيون، بحيث ظهرت التعديلات والتحفظات التي وضعها شارون على الخطة، دليلا على إجحاف هذه الخطة بحق إسرائيل.

كانت هذه الخطة مجاملة لروسيا وأوروبا وللأمم المتحدة، بإدراجها على أنها راعية لعملية السلام القائمة على خارطة الطريق تحت مسمى اللجنة الرباعية[١]. وفي ذلك تنازل شكلي عن الدور الأمريكي المتفرد في هذه القضية الذي عزل القوى الأخرى عن التدخل فيها.

ويحمل هذا دلالة على أن الدور الروسي حتى في حالة تفعيله، لا يمكن أن يكون إلا لحاجة في نفس الولايات المتحدة الأمريكية، وبغياب هذه الحاجة يتأثر الدور الروسي، فإذا كانت مصلحة بوش قبل الحرب على العراق في مداراة روسيا والعالم، فإن مصلحته تغيرت بشكل عام، وذلك بسبب حاجته للقوة اليهودية في الانتخابات الأمريكية التي كانت تطرق باب أجندته في تلك المرحلة[٢]. ويمكن أن يكون هذا السبب هو ما دفع الإدارة الأمريكية التغاضي عن تنفيذ خريطة الطريق في مواعيدها المحددة، وفي حال انتقادها لعدم تنفيذ بنود خريطة، فإن هذا النقد يوجه في

---

[1] ياسر الزعاترة، خريطة الطريق: مواقف الأطراف المختلفة وآفاق التطبيع، من موقع الجزيرة الالكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C22E5E48-1260-49CE-98C7-1A1E3ED688D4.htm

[2] ياسر الزعاترة، المصدر السابق.

أغلب الأحيان إن لم يكن في مجملها إلى الفلسطينيين، مشددين على الجانب الأمني في الخطة بما يعنيه من مواجهة مع فصائل المقاومة الفلسطينية.

كما أن الحاجة إلى مجاملة القوى الأخرى، مثل أوروبا وروسيا بالإضافة إلى الأمم المتحدة لم تعد قائمة، وعلى هذا الأساس تم تجاهل اللجنة الرباعية المشرفة على خريطة الطريق، ليعود الاستئثار الأمريكي بالمنطقة.

و بالنسبة لموقف روسيا بشأن المبادرات السلمية، فقد اتضح في استقبال بوتين لوزير الخارجية السعودي (١٩/ ٤/ ٢٠٠٢) الذي امتدح المبادرة السعودية للسلام مع إسرائيل، دون أن ينتج عن اللقاء أي مواقف روسية عملية واضحة لا غموض فيها تجاه ما تفعله إسرائيل في الأراضي الفلسطينية[1].

الموقف من عرفات

ربما يكون الموقف الروسي من قضية استبعاد عرفات، وعدم التعامل معه الأكثر وضوحا من حيث خروجه عن الموقف الأمريكي، فبالرغم من المقاطعة الأمريكية لعرفات، حاولت روسيا أن تسير في اتجاه آخر تبين فيه استقلالية قرارها، لكن ذلك لم يكن له التأثير العملي في فك حصار عرفات.

فقد أكدت روسيا على أن تغييب عرفات لا يخدم الطرف الإسرائيلي والفلسطيني، وأن خيار التفاوض والحوار لا يمكن أن ينجح دون مشاركة عرفات. وأوضح بوتين أن تغييب عرفات لن يؤدي إلا إلى تقوية الأطراف الراديكالية، وبالتالي سيتزايد العنف وحينها لن يكون هناك مجال للتفاوض. كما أن عرفات يمثل لروسيا "زعيم دولي معترف به، وله احترام وتقدير داخل العالم العربي وداخل الأراضي الفلسطينية على وجه الخصوص، وإزاحته تصب في نهر العنف الدامي،

---

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا تضع فلسطين والشيشان في سلة واحدة.

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/04/article21.shtml

ذلك العنف الذي تنظر إليه روسيا بأعين قلقة وترى ضرورة إيقافه، وإن كانت تفهم في ذات الوقت حق إسرائيل في السعي لتحقيق الأمن لمواطنيها"[1].

وقد شهدت فترة حصار عرفات في المقاطعة عدة زيارات لدبلوماسيي روس، في إشارة منهم إلى أن عرفات ما زال يمثل الشعب الفلسطيني، وهو القائد المنتخب وعليه يجب التعامل معه، ومن هذه الزيارات وصول وزير الخارجية الروسي أيغور إيفانوف إلى رام الله بتاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٣، وفيها التقى الرئيس ياسر عرفات، وتم مناقشة آلية تفعيل دور اللجنة الرباعية[2].

مستجدات السياسة الروسية

كان الهدف من هذا الاستعراض التاريخي لمواقف موسكو من القضية الفلسطينية، محاولة لفهم السياسات الأخيرة لموسكو في الشرق الأوسط والتي تمس بشكل أو بآخر القضية الفلسطينية، فقد شهد العام ٢٠٠٥ سياسات روسية في المنطقة، أثارت اهتمام المراقبين والمحللين لمعرفة مدى قوة هذا التوجه الجديد ودوافعه وإمكانية استمراريته، ويمكن إجمال الدلائل والإشارات التي توحي بظهور مواقف وسياسات روسية جديدة في زيارة بوتين للأراضي الفلسطينية، والدعوة لعقد مؤتمر دولي في موسكو، إضافة لاستعداد موسكو لدعم السلطة الفلسطينية، كل ذلك يأتي متوازيا مع سياسة روسية مختلفة عن التوجه الأمريكي بشأن ملف إيران النووي وملف سوريا، وأخيرا ما انفردت به موسكو من دعوة قادة حماس بعد فوزهم في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

---

[1] المصدر السابق.

[2] الموقع الرسمي للسلطة الفلسطينية:
.http://www.pna.gov.ps/Arabic/details.asp?DocId=365

أولاً: زيارة بوتين للأراضي الفلسطينية

في ظل حالة من الركود السياسي في المنطقة، فاجأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين العالم بزيارة تاريخية للأراضي الفلسطينية بعد أن زار مصر وإسرائيل، هذه الزيارة والتي أجمع المراقبون على أنها محاولة روسية لاستعادة دورها في المنطقة، وباعتبار القضية الفلسطينية، الأكثر أهمية فإنها تشكل مدخلا مناسبا لمثل هذا الدور، لكن المهم في ذلك هو إيجاد تفسير للدوافع الحقيقية وراء هذه الزيارة، والتي قد تتبلور في الأفكار التالية:

- يرى معظم الخبراء، أن هذه الزيارة تأتي في إطار السعي الروسي الحثيث للعب دور مستقل عن الإرادة الأمريكية، وذلك بغية استعادة دورها التاريخي في المنطقة، ويتفق مع هذه الرؤية الكاتب بصحيفة معاريف الإسرائيلية "بن كسبيت" ففي تحليل له بعنوان "روسيا تلعب دورا مزدوجاً"، اعتبر فيه أن زيارة بوتين تأتي في ظل اعتقاد روسي أن الوقت بات ملائما للعودة إلى الساحة الدولية بقوة[1].

وعلى هذا الأساس يرى أصحاب وجهة النظر تلك، أن بوتين جاء إلى الأراضي الفلسطينية والمنطقة بشكل عام، ليبين للعالم أن موسكو ما زالت لديها الإمكانيات للعب دور مؤثر وفاعل في السياسة الدولية، وفي حال كان هذا التحليل يعبر عن الواقع بالفعل، فإن ذلك يعطي دلالات مستقبلية لتغير معادلة إدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، بما قد يؤدي له نهوض الدب الروسي من إحياء لسياسة التحالفات السابقة، وإنهاء التفرد الأمريكي بفرض نفوذه في هذه المنطقة. لكن يبقى هذا التحليل مستبعدا نظرا للضعف الروسي نسبة لقوى أخرى مثل أوروبا المنسجمة مع التوجهات الأمريكية في كثير من الأحيان.

---

[1] بن كسبيت، روسيا تلعب دوراً مزدوجاً، معاريف، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥.

- أما المنطلق الثاني في فهم دوافع الزيارة الروسية، أنها تأتي استمرارا لحالة التذبذب وعدم الوضوح في السياسة الخارجية الروسية، والتي تتأرجح بين الانكفاء على حل المشاكل الروسية الداخلية، ومحاولة لعب دور عالمي، وتبقى المواقف والسياسات الروسية في حالة من عدم الاستقرار والغموض، وضمن هذا الفهم تفسر الزيارة الروسية على أنها محاولة للتذكير بين الفينة والأخرى، أن موسكو ما زالت موجودة، وبالرغم من عدم رغبتها في لعب دور قوي على الساحة الدولية في هذه الفترة إلا أن هذا لا يعني أنها لا تعمل لان يكون لها دور مستقبلي بعد أن تكون قد استعادت قواها التي انهارت بانهيار الاتحاد السوفييتي.
- وفي توجه آخر وربما يكون الأكثر منطقية من وجهة نظر الباحث، أن الزيارة الروسية جاءت بصفتها جزءا من الكروت السياسية التي يحملها بوتين من أجل مناكفة الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار سعيها لتحقيق أكبر المنافع سواء ضمن عضويتها في الدول الثماني الكبرى، أو في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية التي تعتبر منطقة نفوذ مهمة لروسيا، والتي باتت مهددة من النفوذ الأمريكي.

وما يدعم هذا التوجه لتفسير هذه الزيارة، هو عدم خروجها بنتائج عملية تختلف عن التوجه الأمريكي، فقد أكد بوتين على ضرورة تنفيذ خريطة الطريق، والتأكيد على دور روسيا ضمن اللجنة الرباعية، وضرورة تحقيق الأمن لإسرائيل، وفي هذا دلالات واضحة على أن روسيا لم ترد من هذه الزيارة، إلا التلويح للولايات المتحدة الأمريكية، بعدم تجاهلها في كل ما يدور من أحداث على الساحة الدولية. وما يؤكد على أن روسيا لا ترغب في خلق سياسة جديدة في الشرق الأوسط تختلف عن تلك الأمريكية، هو تعاطيها مع الرفض الأمريكي والإسرائيلي لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلم في موسكو.

ثانياً: الدعوة الروسية لعقد مؤتمر دولي للسلام في موسكو

حتى يكون لزيارة بوتين موضوعها الخاص والجديد، لم يتردد في دعوة الأطراف المعنية، لعقد مؤتمر دولي في موسكو للسلام، وذلك بالرغم من علمه المسبق أن هذه الفكرة مرفوضة سلفا من إسرائيل، وبالفعل رفضت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الدعوة في الوقت الذي أعلن فيه عباس عن ترحيب السلطة بهذه الدعوة.

التجاوب الروسي مع الرفض الأمريكي والإسرائيلي لفكرة عقد المؤتمر، تدلل أن موسكو ما زالت مكتفية بدور المناكف للسياسات الأمريكية، ولا تسعى لدور مستقل ومستمر، فقد عدّل بوتين من فحوى الدعوة لتتناسب مع الرغبة الأمريكية الإسرائيلية، واكتفى بالدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في موسكو على مستوى الخبراء[١].

وجاء الرفض الأمريكي على لسان الناطق باسم البيت الأبيض "سكوت ماكليلان"، إذ أن الموافقة على مثل هذا المؤتمر يعني موافقة ضمنية على عودة روسيا إلى المنطقة بصفتها طرفا قويا ومنافسا للسياسة الأمريكية في المنطقة، وأمريكا في هذه المرحلة بالذات بحاجة إلى التفرد أكثر من أي وقت مضى، في ظل مشاريعها التغييرية في منطقة الشرق الأوسط عموما[٢].

ثالثاً: الدعم الروسي للسلطة

بعد فشل روسيا المتوقع من الدخول إلى ساحة الشرق الأوسط عبر المؤتمر الدولي للسلام في موسكو، حاول بوتين استخدام أحد الكروت السياسية المتبقية، وقد جاء ذلك بإعلانه عن استعداد روسيا لدعم السلطة لفلسطينية بتجهيزات عسكرية، قد تساعدها في بسط نفوذها على أراضيها. وهذا ما واجه الرفض القاطع

---

[1] http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=3054، مصدر سبق ذكره.

[2] محمد زيادة، روسيا في المنطقة.. لماذا الآن؟، ٤ مايو٢٠٠٥م، مفكرة الإسلام، http://www.islammemo.cc/taqrer/one_news.asp?IDnews=418

أيضا من قبل إسرائيل، وقالت أنها لن تسمح بإدخال أي معدات عسكرية إلى أراضي السلطة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فبررت رفضها للدعم العسكري الروسي للسلطة، وعلى لسان الناطق باسم الخارجية الأمريكية "آدم إيرلي"، جاء أن الولايات المتحدة تخشى من وصول هذه التجهيزات إلى أيدي "الإرهابيين" وذلك سيؤدي إلى عرقلة مسيرة السلام، ولتدارك هذا الموقف خرج بوتين مرة أخرى وبتصريح يوضح فيه، أن الدعم العسكري الروسي للسلطة يأتي ضمن التعاون الروسي الفلسطيني في محاربة "الإرهاب"[1].

ويتضح للمراقب أن بوتين في زيارته هذه بقي في دور المدافع عن النفس، فلم يتوانى عن تقديم التبريرات للطرف الإسرائيلي والأمريكي، على كل ما أقدم عليه من تصريح أو موقف، مدللا بذلك على هشاشة الموقف الروسي، وعدم ضمان استمراريته، ويتجلى التبرير الروسي المقدم لأمريكا وإسرائيل بشأن الموقف الروسي من إيران وسوريا.

رابعاً: الملف الإيراني والسوري

من أبرز القضايا التي أثيرت في الإعلام خاصة الإسرائيلي منه، فور بدء زيارة بوتين إلى المنطقة، قضية التعاطي الروسي مع الملف الإيراني النووي، وقضية صفقة الصواريخ الروسية التي بيعت لسوريا، كان هذان الملفان كافيين لتوتير العلاقة بين موسكو وتل أبيب، والتي أثرت سلبا على تطلعات بوتين من هذه الزيارة. فبالرغم من أن إسرائيل رفضت مقترحات بوتين بشأن المؤتمر الدولي أو حتى دعم السلطة، فإنه لم يتوانى عن تطمينها بشأن علاقته بالملفين الإيراني والسوري.

وفي أحد المقالات للكاتب "اليائيل شحر" في صحيفة معاريف وتحت عنوان "بوتين يساعد الأعداء" اعتبر فيه أن الزيارة الروسية لمنطقة الشرق الأوسط تأتي في إطار العمل الروسي على دعم ومساعدة أعداء إسرائيل مركزا على التعاون الروسي

[1] محمد زيادة، مصدر سبق ذكره.

الإيراني في الملف النووي، وصفقة الصواريخ الروسية التي وصلت سوريا والتي يرى فيها الإسرائيليون خطرا على أمنهم[١].

إثارة هذا الموضوع من قبل الإعلاميين، أعاد بوتين مرة أخرى إلى موقع الدفاع عن النفس، حيث قال في المؤتمر الصحفي الذي عقد في إسرائيل ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٥، أن الصواريخ التي وصلت سوريا لا تشكل خطرا على إسرائيل فهي قصيرة المدى ومضادة للطائرات، وخطرها فقط ممكن إذا دخلت إسرائيل الأراضي السورية[٢].

وبشأن التعاون الروسي مع إيران في النشاط النووي، أكد بوتين أن مساعدة روسيا لإيران في إنتاج الطاقة النووية تنحصر في المجال المدني فقط، مؤكدا حرص بلاده على عدم انتشار السلاح النووي في المنطقة لما لذلك من آثار خطيرة على استقرار المنطقة. وفي ذلك إشارة أخرى على أن روسيا غير قادرة إلى الآن على مواجهة السياسات الأمريكية في المنطقة، مما يجعلها طرفا غير موثوق به عربيا وفلسطينيا[٣].

وهذا ما دفع البعض للقول، أن الزيارة لم تأت في الوقت المناسب، فقد شهدت العلاقات الروسية الإسرائيلية توترا ملحوظا في الفترة الأخيرة نتيجة لصفقة الصواريخ الروسية لسوريا، ونتيجة للموقف الروسي الداعم لحق إيران بتنفيذ المشاريع النووية المدنية، الأمر الذي يثير قلق إسرائيل بسبب علاقتها المتوترة مع إيران وسوريا.

خامساً: روسيا والتعامل مع حماس

أجمع الكثير من المراقبين، على أن موسكو لم تحقق ما طمحت إليه من خلال زيارتها لمنطقة الشرق الأوسط، ولذلك بقيت في حالة ترقب لأي فرصة يمكن

---

[1] المصدر السابق

[2] المصدر السابق

[3] http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=3054، مصدر سبق ذكره.

اغتنامها للدخول من خلالها إلى قلب الأحداث في الشرق الأوسط، في ظل هذا الترقب الروسي جاءت الانتخابات التشريعية لتشكل فرصة جديدة لموسكو، تعمل من خلالها على مناكفة واشنطن وتبين للعالم أن لها دور مستقل تجاه القضايا الدولية.

أثارت الانتخابات التشريعية انتباه العالم ووجهت أعين المراقبين والمحللين لها، بعد أن أفرزت أغلبية حمساوية داخل المجلس التشريعي، لم تكن لتتركها موسكو تمر دون استغلال، فبعد أن أعطى الشعب الفلسطيني ثقته لكتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، واجهت الحركة تحديا مهما وهو كيفية التعامل الخارجي، فإدراجها على قائمة الحركات "الإرهابية" في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، جعل من تحركها على المستوى الدولي أمرا صعبا.

ولكن رغم إجماع المحللين والمراقبين على أن حماس لن تلقى ترحيبا دوليا، إلا أن الواقع أظهر غير ذلك، فبعد أن ظهرت النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية، سارعت روسيا بتوجيه دعوة لقادة حماس لزيارة موسكو، وتبعها في ذلك عدة دول كاسرين بذلك المقاطعة الأوروبية والأمريكية الرسمية لحماس والتي اشترطت اعتراف حماس بإسرائيل من اجل التعامل معها. داحضين بذلك ما تم الترويج له من أن المجتمع الدولي لن يتعامل مع حماس، فالمجتمع الدولي لا يعني بأي حال الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فالكثير من الدول التي تشكل المجتمع الدولي لم تفرض شروطا من أجل التعامل مع حماس.

وبما أن موضوع دراستنا السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية الفلسطينية، فمن المهم فهم السياسات الروسية الأخيرة المتعلقة بالتعامل مع حماس، فهل المنطلقات ا التي كانت وراء زيارة بوتين للأراضي الفلسطينية هي نفسها؟ أي أن الهدف هو ضمان كرت جديد في منطقة الشرق الأوسط، يمكن أن تستغله روسيا في مناكفة الولايات المتحدة الأمريكية.

من الواضح أن روسيا بالرغم من دعوتها لحركة حماس لزيارة موسكو، لم تكن راغبة في شيء أكثر من التلويح لأمريكا أنها ما زالت قادرة على المناورة، فقد سارعت

بعد الدعوة التي أثارت الجدل إلى التأكيد على أن موسكو ستتعامل حماس كونها جزءا من الرباعية وستنقل وجهة نظر اللجنة الرباعية إلى قادة حركة حماس، وأنها ستدعو حماس إلى نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل، وهذا خفف من ردة الفعل الأمريكية.

لكن هذا لم يعف موسكو من الاتهامات الموجهة لها على أنها تتعامل مع حركة "إرهابية"، الأمر الذي دفع موسكو لمواجهة هذه الاتهامات من خلال تبيان شرعية حركة حماس بصفتها ممثلا منتخبا عن الشعب الفلسطيني. وأرجعت موسكو رأيها بضرورة التعامل مع حركة حماس إلى سببين رئيسيين:

١- إن وصول حركة حماس إلى الحكم في السلطة الفلسطينية، إنما جاء نتاج للعملية الديمقراطية التي شهد العالم على نزاهتها وشفافيتها، والتي جاءت أيضا بعد مطالب دولية متكررة بضرورة إجرائها. وأن رفض التعامل مع مخرجات العملية الانتخابية هو التفاف على الديمقراطية وتدخل في خيارات الشعوب.

٢- الأمر الثاني الذي شكل مبررا هاما لتعامل موسكو مع حماس، هو انفراد حركة حماس من بين فصائل المقاومة الفلسطينية بالالتزام شبه الكامل بالهدنة والتهدئة، مما يعطي دلالات واضحة على أن الحركة لديها القابلية للتعامل بأساليب غير عسكرية مع إسرائيل. الأمر الذي دفع بوتين للقول أن حركة حماس لا يمكن وصفها بأنها منظمة "إرهابية" منذ الآن[1].

الاستنتاجات

- سياسة موسكو الخارجية اتسمت عموما بعدم الثبات تجاه منطقة الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية. لكن هذا لا يعني عدم التوازن، فتذبذب السياسة الروسية كان في الاستمرارية، وليس في المواقف.

[1] طارق ديلواني، روسيا تبحث عن دور في الشرق الأوسط عبر حماس، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٦، مجلة العصر، http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7449

- في إطار الاستعراض التاريخي لسياسة موسكو الخارجية، نجد أن المصالح الخاصة كانت المحدد الأبرز لهذه السياسة.
- إضافة لهذا العامل -المصالح الروسية- واجهت موسكو عدة محددات قيدت سياساتها الخارجية، ويمكن إجمالها في الآتي:
  ١- المشاكل الداخلية الروسية.
  ٢- العلاقات الروسية الإسرائيلية.
  ٣- العلاقات الأمريكية الروسية.
  ٤- بعض التطورات الإقليمية والمحلية.
- رغم عدم الثبات في السياسة الروسية من حيث درجة تركيزها أو حدتها إلا أنها اتسمت بطابع مشترك، وهو المحافظة على حد أدنى من العلاقات مع جميع الأطراف.
- العرب لم يقدموا لأي طرف مناكف للسياسات الأمريكية والإسرائيلية أي مقابل حتى يشجعوا هذه القوى على الاستمرار في ذلك، بل على العكس قامت الدول العربية بالتحالف مع الغرب على حساب علاقاتها مع القوى الأخرى ومن بينها موسكو.
- السياسات الروسية الأخيرة لا تخرج عن محاولة روسيا البقاء على الساحة الدولية، بما يضمن عودتها مستقبلا إلى ما كانت عليه، وبذلك لا يمكن اعتبار القضية الفلسطينية بمعطياتها وأطرافها أكثر من أداة لتحقيق طموح موسكو العالمي.

القضية الفلسطينة بقيادة حماس
التغييرات وآفاق المستقبل

د. رائد نعيرات*

تميزت القضية الفلسطينية على مدار تاريخها بتعقيداتها وتميزها عن باقي القضايا، وذلك على مختلف الأصعدة سواء تفاعلاتها الداخلية، أو علاقاتها الخارجية. لكن المتابعة الدقيقة لإفرازات الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، أدخلت القضية الفلسطينية في حالة من التعقيد الذي يكاد يكون منقطع النظير، وذلك للأسباب التالية: لأول مرة تحصل حركة إسلامية في العالم العربي على هذه النسبة من المقاعد في السلطة التشريعية، ولأول مرة في العالم العربي تقود الحركة الإسلامية السلطة بطريقة ديمقراطية.

كذلك فإن تعقيدات البنية السياسية للنظام السياسي للسلطة الفلسطينية تضاعف من هذه التعقيدات، أما القضية الأكثر إلحاحا وتسارعا من هذه التعقيدات فهي وجود الاحتلال الإسرائيلي والذي يفرض على الفلسطينيين نوعا من العلاقة، سواء مع المحتل، أو مع العالم الخارجي. كل هذه التعقيدات تفرض تحديات جديدة على السلطة الفلسطينية بقيادة كتلة التغيير والإصلاح مما سيؤدي إلى خلق تحديات جديدة للقضية الفلسطينية. هذه التعقيدات والتحديات وفرص التعامل معها ستكون محور هذا البحث والذي سيقوم بالوقوف على أهم إفرازات الانتخابات التشريعية الفلسطينية على القضية الفلسطينية وترسيخ معالم الديمقراطية، وكذلك طبيعة التعامل مع الفرص والتحديات التي تواجه القضية الفلسطينية بقيادة حركة حماس

* رئيس قسم العلوم السياسية –جامعة النجاح الوطنية–فلسطين.

ممثله بكتلتها التشريعية كتلة التغيير والإصلاح وحكومتها الجديدة. وسيتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أثر الانتخابات الفلسطينية على ترسيخ الديمقراطية الفلسطينية.

المحور الثاني: أهم التحديات التي تواجه حركة حماس في قيادة القضية الفلسطينية.

المحور الثالث: حركة حماس والعملية السلمية.

أثر الانتخابات الفلسطينية على ترسيخ الديمقراطية

عاشت القضية الفلسطينية منذ اليوم الأول بعد النكسة، محاولة خلق هوية فلسطينية جامعة تحقق مآرب وطموحات الشعب الفلسطيني أو ما يمكن تسميته بالعقد الفصائلي، والذي شابه الكثير من الإخفاقات على جملة من الأصعدة سواء في تصورات هذه الفصائل لطريقة العمل، أو في طريقة برمجة السياسة الفلسطينية ككل، وهذا ولد انفصاما دائما في العمل السياسي الفلسطيني، وكانت العلاقة الفصائلية الفلسطينية تقوم على أساس الإشراك السياسي بدل قاعدة المشاركة السياسية مما ولد جملة من الإشكاليات، منها:

١- تضارب برامج العمل السياسي الفلسطيني.

٢- عدم وجود تبادلية سياسية للسلطة.

٣- انفصام تام في البرامج السياسية الفلسطينية.

٤- غياب بعض القوى عن هرم السلطة السياسية رغم وجودها الفاعل في الساحة وعلى الأرض (حركة حماس والجهاد الإسلامي)، وبقاء فتح مهيمنة على السلطة منذ تأسيسها[1].

٥- تمثيل فصائلي مضى عليه أكثر من أربعين عاما دون أي تعديل في حصة هذه الفصائل، رغم أن بعضها لم يعد يتمتع بذاك الثقل.

---

[1] مارك أ. هيلر، انتصار حماس – ردود فعل أولية، ٦/ ٣/ ٢٠٠٦،
http://www.falasteen.com/article.php3?id_article=6446

لقد خلقت هذه الإشكاليات على مدار العمل الوطني الفلسطيني تقليدا سياسيا طالما أدى إلى تشخيص بعض مخرجات النظام السياسي الفلسطيني بالعقم أحيانا، من ناحية الطريقة والآليات التي كان يتشكل بها القرار الفلسطيني، وأحيانا أخرى بأن مخرجات هذا النظام لا تعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني ككل، وذلك لعدم تمثيل كافة فئات الشعب الفلسطيني في مؤسسات اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات.

ولم يقتصر وهذا الموضوع على الفصائل التي كانت خارج م.ت.ف فقط، بل وكذلك على بعض الفصائل التي كانت داخل م.ت.ف، مثل بعض قوى اليسار، وبالذات في أخطر المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية وهي مرحلة اتفاق اوسلو، والتي أدت إلى انشقاق الصف الفلسطيني إلى قطاعين عريضين ومتضاربين في البرنامج تماما، ونظرة كلا التيارين إلى أسلم الطرق لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني[1].

وبغض النظر عن موقف قوى الشعب الفلسطيني من اتفاق أوسلو، أو حتى من تقييم المرحلة التي تلت اتفاق اوسلو بإيجابياتها وسلبياتها، فقد تولد إجماع فلسطيني على ضرورة إعادة ترتيب العمل الفلسطيني والنظام الفلسطيني برمته، ليستجيب لحقيقتين أساسيتين، الأولى:حقيقة التمثيل الكلي لفصائل وقوى الشعب الفلسطيني، والثانية: أن المهام التي بات يواجهها النظام السياسي الفلسطيني لا يمكن لفصيل أو لقوة فلسطينية واحدة أن تواجه هذه التحديات بمفردها، مهما امتلكت من الآليات والوسائل، ولقد ساهمت عدة عوامل في إيجاد هذه البيئة المناسبة منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي[2].

---

1 تيسير محيسن، التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية، في السياق الفلسطيني، مجلة رؤية، عدد ١٣، ص ص ٤٧-٧١.

2 صالح النعامي، هنية: الحكمة والحوار والقانون أساس التعامل مع كل المشاكل، الشرق الأوسط ٢٠٠٦/٣/١١.

لقد مرت مرحلة إعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٠ م، بعدة مراحل كان من أبرزها: مرحلة توقيع اتفاق القاهرة والذي بموجبه تم الإقرار الرسمي للفصائل بضرورة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، سواء على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية، أو على صعيد النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية[1]، أما المرحلة الثانية فجاءت بإعلان الانتخابات التشريعية لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد. إذن فمن الأهمية بمكان والحالة هذه، الوقوف على موضوعة الانتخابات الفلسطينية وآثارها على القضية الفلسطينية، فقد شكلت الانتخابات الفلسطينية منعطفا سياسيا بالنسبة للقضية الفلسطينية، وذلك لعدة أسباب:

١- لأول مرة تجرى انتخابات ديمقراطية لكافة أطياف الشعب الفلسطيني في السلطة الوطنية الفلسطينية.

٢- لأول مرة تتنافس القوى الفلسطينية على أساس البرامج، حيث أن العملية الانتخابية جرت على أساس من البرامج الانتخابية الواضحة، ولا نعني هنا أن المواطن الفلسطيني قد اختار برنامجا بحذافيره، بل المقصود هو السلوك السياسي الذي يعتقد الناخب أن صاحب البرنامج سيسلكه تجاه القضية الفلسطينية. أو أنه حاكم سلوكا سياسيا آخر.

٣- أتت هذه الانتخابات في واقع قيادة الجيل الثاني من القيادة، وانتفت الصبغة الشرعية التقليدية الأبوية عن برامج الأحزاب أو حتى المرشحين.

وضمن هذه المعطيات، أفرزت الانتخابات التشريعية الفلسطينية جملة من الحقائق والمسلمات التي اعتبرت تحديات للنظام السياسي الفلسطيني، **ومن أبرز هذه التحديات والحقائق:**

أولاً: انتهاء هيمنة الفصيل الواحد على الساحة الفلسطينية، وقد تمثل ذلك بعدم تمكن حركة فتح من المحافظة على مقاليد الحكم في السلطة الفلسطينية، وتحول

---

[1] لمزيد من الاطلاع، انظر وثيقة إعلان القاهرة، موقع فلسطين اليوم:
http://www.paltoday.com/paltoday/modules.php?name=news&file=article&sid=14757.

حركة فتح إلى معارضة في المجلس التشريعي. ولكن الحركة في نفس الوقت ما زالت تعتبر نفسها إنها تسيطر على السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال اتجاهين محوريين: وجودها في رأس هرم السلطة بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وكذلك الوجود الكثيف لحركة فتح في مختلف دوائر السلطة والأجهزة الأمنية.

ثانياً: حصول حركة حماس على غالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. فقد حصلت حماس على ٧٨ مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي. وهذا المدخل له إفرازا ته وتحدياته بالنسبة للحركة، وذلك من عدة أوجه: فلأول مرة في التاريخ المعاصر تفوز حركة إسلامية، وبطريقة ديمقراطية تؤهلها إلى استلام مقاليد الحكم في العالم العربي، كذلك الطبيعة الفكرية والايدولوجية لحركة حماس المبنية أساسا على المقاومة، ومن هنا رسم هذا الفوز صورة ذات منطقين متناقضين بالنسبة لحركة حماس، الوجه الأول أن على حماس أن تنجح، لأن خسارتها تعني خسارة لمشروع إسلامي عالمي، الآن يتحدى البعض أنه لا يمتلك القدرة على إدارة دفة الحكم، إذا هكذا تحول النجاح الى هدف بالنسبة لحماس لا يمكن التقليل منه بأي شكل كان، والثاني هو أن نجاح حماس أصلا تأتى من قدرتها على المقاومة للمحتل، وهنا الصورة بحاجة إلى عقليات وآليات جبارة في الموائمة بين النجاح الذي يجب أن تبرهنه حماس بوصفها طليعة للحركات الإسلامية، وصاحبة نموذج قد لا تتأثر هي وحدها بفشله أو إخفاقاته، مع الحفاظ في نفس الوقت على كينونتها بصفتها حركة مقاومة ورافضة للتساوق مع مدخلات ومخرجات العملية السلمية فيما يخص القضية الفلسطينية.

أهم التحديات التي تواجه حركة حماس

عند محاولة تشريح التحديات التي تواجه حركة حماس في قيادة القضية الفلسطينية، يمكن تبويب هذه التحديات في بنديين محوريين: الأول وهو التحديات الذاتية، والثاني وهو التحديات الموضوعية والخارجية.

أولاً: التحديات الذاتية

ويمكن إجمالها في التالي:

١- القدرة الذاتية

فحركة حماس لم تشارك في السلطة كما هو حال باقي الأحزاب في مختلف دول العالم المتواجدة ولو بشكل جزئي داخل السلطة السياسية، وبالتالي فإنها ليست بالغريبة على النظام السياسي كما هو الحال عند حماس، كما أن حركة حماس وإن كانت تمارس العمل السياسي، إلا أنه ينظر إليها على انها أداة من أدوات المقاومة، أما العمل السياسي فهو الآن العمل المؤسساتي الذي يستوجب القدرات والفنيات اللازمة لذلك، ليس من باب الأداء السياسي وإنما من باب الممارسة السياسية، حيث أن المشاركة في العملية السياسية كعملية (political process) تتطلب الكادر السياسي المؤهل لقيادة مشروع الدولة، وليس مشروع حركة سياسية أو حزب سياسي، وعلاوة على ذلك، قدرة هذا الكادر على تناسق مشروعه السياسي مع برامج الدولة، بحيث لا يطغى أحداهما على الآخر وهو ما يسمى في علم السياسة، الانتقال من عقلية الثورة الى عقلية الدولة.

٢- تجديد الذات

والعقدة الأخرى تتمثل في قدرة حماس على تجديد ذاتها، في قالب سياسي تحافظ من خلاله على ثوابتها، وهذا التحدي يأتي من طبيعة الخطاب الذي عودت حماس عليه جماهيرها، إذ أن الخطاب السابق كان في جله خطابا داخليا[1]، أكثر منه موجه إلى الخارج، أما الآن فقيادة الحركة بحاجة إلى خطاب ذو شقين **الأول:** خارجي بالدرجة الأولى، **والثاني**: داخلي والإشكالية لا تكمن في فصل الخطابين بمقدار أن مضمون الرسالة التي يحملها كلا الخطابين، يتطلب الوحدانية وهنا تبرز الإشكالية في استقبال الجماهير لهذا النوع من الخطاب.

---

[1] محمد أبو رمان، زلزال حماس: اختبار البديل الإسلامي في العالم العربي، http://www.palestinianforum.net/forum/showthread.php?t=49191

أما أهم هذه الإشكالات، فتتمثل في قدرة الحركة على الإسقاط السلس لبرامجها في مؤسسات وعقلية النظام السياسي الفلسطيني، فحماس لا ينكر عليها أحد أن من حقها أن تغيير من طبيعة النظام السياسي وعقيدته، ولكن هذا التغيير يتطلب عنصرين أساسيين:

الأول: وهو كادر منافس يقنع الشارع والآخرين بأن هذا التغيير وإن كان يحمل في طياته الاستجابة للمطلب الحزبي، إلا أنه استجابة لتحقيق المصلحة العليا للشعب الفلسطيني في الوقت نفسه، عن طريق وضع الشخص المناسب وصاحب القدرات الأعلى في المكان المناسب.

الثاني: إسقاط برامج مقنعة على الشارع الفلسطيني، وتبدو أنها تتابع ثقافة المجتمع أولا، ولا تشكل مراحل انقلابية كما حدث في تصريح وزير الداخلية بشأن إطلاق اللحى في الأجهزة الأمنية[1].

ثانياً: التحديات الخارجية والموضوعية

يمكن تقسيم هذه التحديات إلى ثلاثة أقسام: تحديات النظام السياسي والقوى السياسية الفلسطينية، وتحديات الاحتلال والعلاقة مع العالم الخارجي.

١- تحديات النظام السياسي الفلسطيني والقوى الفلسطينية

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه حركة حماس على صعيد النظام السياسي الفلسطيني منها: التحديات المؤسساتية، تحديات الثقافة السياسية والعقلية القيادية، وتحديات العلاقة الحزبية.

- **التحديات المؤسساتية:** لقد كان الضعف المؤسساتي أو "عدم وجود المؤسسات بشكلها الرسمي" أحيانا، أحد أهم العوامل التي ساعدت حماس على الفوز في الانتخابات، إلا أن هذا الضعف يشكل الآن أحد أهم الإشكاليات التي تواجه حركة حماس، حيث أن الحركة ليست قائمة على بناء نظام مؤسساتي فقط، بل

[1] .http://www.alarabiya.net/Articles/2006/04/03/22544.htm

هي بحاجة أحيانا إلى هدم ما هو قديم وبناء ما هو جديد، ويعتبر هذا أعقد من البناء، فالتضخم الوظيفي، والإشباع المفرط في المناصب العليا، حيث أن بعض الوزارات بها من المدراء العامين ما يفوق بعض الدول التي يتجاوز عدد سكانها الخمسين مليون[١]، وبالتالي فإن أي عملية إصلاح سيكون لها آثار تمس المجتمع نفسه، وهي ضرورة اجتماعية للمجتمع الفلسطيني في نفس الوقت.

- **طبيعة النظر إلى المؤسسات في السابق:** حيث تم التعامل مع المؤسسات على أنها شركة، والكل يبحث عن حصته في هذه الشركة، والتوزيع غير العادل في الثروة، هذا إن لم يقود إلى تحول المشكلة في الغالب لتأخذ طابعا سياسيا في الغالب وبسرعة، وأكبر دليل على هذه الإشكاليات التي شهدتها مدينة نابلس في الأيام الأخيرة.
- **طبيعة النظام السياسي الفلسطيني:** ومن جهة أخرى، فإن هذا هو الموضوع الأهم، سواء البناء الهيكلي وتوزيع الصلاحيات، فهو نظام برلماني، في حين تبدو صلاحيات الرئيس وكأن النظام رئاسي، وهذا يخلق إشكالية نتيجة لعاملين أساسيين، الأول: قصر عمر النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، حيث لم تتولد بعد تقاليد سياسية، توضح طبيعة العلاقة بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزراء، وكذلك الظرف السياسي الذي ولدت من رحمه مؤسسة رئاسة الوزراء، حيث طغى عليها الحالة التوفيقية بين الرغبة في الاستجابة للمتطلبات الداخلية والضغوطات الخارجية، كما أن طبيعة العلاقة مع م.ت.ف وتحديد الصلاحيات، كاد أن يقود إلى أزمة على أبواب تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة[٢].

---

[1] د. خالد محمد صافي، هل يعبر قرار أبي مازن عن نهج تصحيحي وظيفي؟، http://amin.org/views/uncat/2005/mar/mar261.html

[2] د. إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس، http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?id=11015

- **تحديات الثقافة السياسية الفلسطينية والعقلية القيادية:** فقد شكلت الحقبة السابقة عقلية جمعية فلسطينية تقوم على مرتكز ما يمكن تسميته "التدرج التنازلي"، حيث أن النمطية التي تعاملت بها م.ت.ف مع العملية السلمية منذ عام ١٩٧٤ وتبني برنامج النقاط العشر، يجعل الشارع الفلسطيني والنخب، تقيس الحدث السياسي الفلسطيني بناء على هذه الخلفية التصويرية للأحداث، وفي هذاما يشكل عائقا أمام حكومة حماس في قدرتها على المناورة السياسية، حيث أن أي تصريح أو أي كلمة يتم قياسها بناءا على هذه البوصلة التاريخية والتي تشكل تخوفا لدى الشارع، بل واعتقد أنه حتى بعض القيادات التنظيمية في الحركة لديها هذا التخوف الزائد من إمكانية انزلاق الحركة في دهاليز العملية السلمية، ومن هنا يمكن رصد هذه التخوفات فيما يصدر من الشارع، أو من بعض المثقفين المطالبين لحماس بعدم الغموض البناء أحيانا، وكان هذا سبب أغلب الردود على خطاب دولة رئيس الوزراء المطالبة له بالإعلان صراحة عن موقف الحكومة من المقاومة، أو موقف الحكومة من كثير من القضايا[1].
- **تحديات التركيبة الحزبية:** ويعتبر هذا التحدي من أخطر التحديات التي ستواجه الحكومة الفلسطينية، وذلك لعدة أسباب منها:

أ- الترهل التنظيمي الذي تعاني منه حركة فتح وهي كبرى قوى المعارضة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ومع أن هذا التشرذم التنظيمي الذي تعاني منه حركة فتح، على مستوى القاعدة وعلى مستوى القيادة، إلا أن هذا التشرذم يجمع على موقف واحد تجاه حماس، فعلى مستوى القيادة حسمت فتح أمرها بعدم الاشتراك في حكومة تشكلها حماس منذ اليوم الأول لظهور نتائج الانتخابات، وتلا ذلك الإشكاليات التي حدثت في جلسة التشريعي في أول اجتماع يضم نواب حماس في ٦/ ٣/ ٢٠٠٦ ومناقشة قرارات جلسة ١٣/ ٢/ ٢٠٠٦، مما اضطر كتلة فتح في التشريعي إلى الانسحاب من

[1] هاني المصري، برنامج الحكومة والغموض البناء، الأيام، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٦.

الجلسة[١]، وهذا يعبر- في رأي أحمد سعيد نوفل - عن نمط ساد العلاقات الفلسطينية منذ الستينات [٢]، وعلى الرغم من علم الحركة بأن الحكومة ستمنح الثقة لحماس حتى لو لم تمنحها فتح، إلا أن السياسة الفتحاوية تابعت نفس النهج تجاه الحكومة في عدم منح الحكومة الثقة، أما على صعيد القاعدة فهناك جملة من الإشكاليات المهمة والتي تتعلق ببرنامج الإصلاح الذي تتبناه حماس، والذي سيكون عنوانه بالتأكيد قطاع لا بأس به من حركة فتح، مما يجعل موقف قطاع كبير من القاعدة يتجه نحو عرقلة سير الحكومة أو عدم مساعدة الحكومة. وكما يرى بعض المحللين المطلعين فإن الموقف الذي من الممكن أن يتبلور لدى الحركة هو عدم إجهاض مشروع الحركة منذ البداية، وأن تبني سياسية تظهر أن التدخل الفتحاوي وبالذات استخدام الرئيس الفلسطيني لصلاحياته التي نوه لها سابقا، تأتي استجابة لفشل الحكومة في قيادة القضية، وأنها لم تكن هي السبب في فشل الحكومة، وهذا ما أطلق عليه الدكتور علي الجرباوي سياسة التعرية[٣].

ب- العجز الذي تعاني منه باقي الفصائل الفلسطينية، وبالذات النسبة المتدنية التي حصلت عليها هذه الفصائل في الانتخابات الأخيرة، حيث شكل هذا العجز حجر الأساس في عدم قدرة الحكومة على تشكيل وحدة ائتلاف وطني. فقد ترك بدوره آثارا سلبية على طبيعة مستقبل العمل الفلسطيني، فحقيقة أن قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص عدم المصادقة على الحكومة الفلسطينية، لا يحمل أي صفة قانونية إلزامية(٤)،

---

[1] سامي الأخرس، ماذا حدث في الجلسة الأولى للمجلس التشريعي الفلسطيني؟، الحوار المتمدن - العدد: ١٤٨٤ - ٢٠٠٦ / ٣ / ٩

[2] أحمد سعيد نوفل، صراع السلطة بين فتح وحماس، الحياة،٢٤/ ٣/ ٢٠٠٦.

[3] علي الجرباوي، الوضع الفلسطيني.. الأزمة قادمة، الخليج الإماراتية، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٦

[4] http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4832000/4832992.stm

ولكنه شكل تحديان مركزيان: الأول يتمثل في تصور طبيعة المرحلة القادمة بخصوص إصلاح م.ت.ف، والثاني أنه زاد العبء على الحكومة الحالية من ناحية استغلال القوى الخارجية لهذا القرار، لزيادة الضغط على الحكومة الفلسطينية الحالية.

٢- تحديات إسرائيلية وبعض قوى المجتمع الدولي

تشكل السياسات الإسرائيلية وممارسات الحكومات المتعاقبة، تحديا لأي حكومة فلسطينية بغض النظر عن طبيعتها أو عن طبيعة القوى التي تشكل هذه الحكومة، إلا أن هذه التحديات بالنسبة لحكومة فلسطينية تقف خلفها حركة حماس ضاعفت من هذه التحديات، إذ أن الموقف الإسرائيلي المعلن منذ إعلان الانتخابات الفلسطينية، أن الحكومة الإسرائيلية لا توافق على أي انتخابات تشارك بها حركة حماس، وبعد ضغط من القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن إرئيل شارون أنه لن يعرقل سير الانتخابات الفلسطينية ولكنه يبقي على موقف حكومته تجاه حركة حماس، وأعلن موقفا رسميا من أنه لن يسمح لمرشحي الحركة بسهولة التحرك إثناء العملية الانتخابية[١]، إلا أن الموقف الإسرائيلي أخذ في التسارع تجاه حركة حماس والحكومة الفلسطينية بعد إعلان النتائج، حيث أن أعلى التقديرات الإسرائيلية كانت تتوقع أعلى نسبة ستحصل عليها حماس هي نسبة تؤهلها لأن تكون معارضة قوية داخل التشريعي، إذا وعلى أبواب تشكيل الحكومة الفلسطينية، أخذت الساسة الإسرائيلية تسير في عدة محاور من أجل إفشال حكومة حماس ومن أبرز هذه المحاور:

١- رفض تسليم إسرائيل لأموال الضرائب الفلسطينية والتي تبلغ ٥٥ مليون دولار شهرياً[٢]، ورفض إسرائيل تحويل أي أموال للسلطة الفلسطينية.

---

[1] Michael Herzog, Can Hamas be tamed?, Foreign Affairs, march/april 2006.

[2] مشكلات عويصة ومسار صعب ينتظر حكومة حماس الجديدة، تقرير إخباري، الحياة الجديدة، ٢٠٠٦/٣/٢٥.

٢- التهديد باغتيال الوزراء وعلى رأسهم رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية[١].

٣- الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، لعدم التفريق بين مؤسسة الرئاسة بقيادة محمود عباس والحكومة.

٤- رفع وتيرة التصعيد الإسرائيلي وعمليات الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعودة الى سياسة الاغتيالات، والقصف الجوي[٢].

ويأتي الموقف الإسرائيلي هذا على خلفيتين أساسيتين الأولى: مطالب إسرائيل من حركة حماس والمتمثلة باعتراف حماس بإسرائيل، وتفكيك حماس لجناحها العسكري، ونبذ العنف، والثانية وهي أن الموقف الإسرائيلي، يرفض أن يحاور أيا من الفلسطينيين ويعتبر أن أيديهم ملطخة بدماء الإسرائيلين.

إذا فإن الموقف الإسرائيلي من حكومة بقيادة حماس لم يكن مفاجئا، والحقيقة أن أغلب المراقبين لا يختلفوا على حقيقة مفادها، أن السياسة الإسرائيلية تجاه حماس ما كانت لتتغير تجاه أي حكومة أخرى، وهذا الاعتقاد بني على قاعدة أساسية وهي أن الحكومة الإسرائيلية رفضت التعامل مع الرئيس الفلسطيني أبو مازن، رغم أنه أحد أهم مهندسي اتفاق اوسلو، ولا توجد لديه اللاءات الموجودة لدى حماس، والحقيقة الأخرى أن إسرائيل والحكومة الإسرائيلية القادمة لا يوجد لديها إلا برنامج سياسي واحد، وهو فك الارتباط من جانب واحد، أو ما يطلق عليه إيهود إولمرت "خطة الانطواء" والتي كما قال إولمرت نفسه عنها، أن الخطة ستستغرق عشر سنوات، وسيبدأ المفاوضات مع محمود عباس بعد السنة الخامسة، وذلك بغية ترسيم الحدود النهائية لدولة إسرائيل، إذا فإن اعتراف حماس من عدمه بالنسبة للجانب الإسرائيلي لا يعني شيئا إذا أردنا أن نضعه في ميزان أي عمليه سلمية، وتبقى قضية

---

[1] الوطن القطرية ٢/ ٤/ ٢٠٠٦

[2] الحياة ٥/ ٤/ ٢٠٠٦

نبذ ما تسميه إسرائيل بالعنف و"الإرهاب" فقط، ولكن من الواضح أنه منذ أن أعلنت حماس التزامها بالتهدئة، لم تقم بأي عملية وإنما كانت أكثر الحركات الفلسطينية التزاما بالتهدئة[1]. وعلى العكس تماما فإن التصعيد الإسرائيلي لم يكن الهدف منه إلا دفع حماس إلى العودة للعمل العسكري، وتأجيج العمليات العسكرية مرة أخرى.

وتكمن خطورة هذا التصعيد في توجهاته التي لا تنحو باتجاه توتير الأوضاع، وعدم السماح للحكومة بتطبيق برامجها فقط، بل إن الفئة المستهدفة لديها من هذا التصعيد هي أبناء القوى العسكرية لحركة فتح، وهذا هو النهج الإسرائيلي الدائم المبني على اللعب القائم على تناقضات الساحة الفلسطينية.

ومن ثم فإن التحدي الآخر، هو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض قوى المجتمع الدولي، والذي سيتم التركيز في هذا الجزء على السياسة الأمريكية منه، وذلك لأنها مثلت العمود الفقري للسياسات الدولية تجاه الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس. وعند الوقوف على التوجهات الأمريكية حيال الحكومة الفلسطينية، نجد أنها لا تمتلك استراتيجية واضحة المعالم تجاه حركة حماس وقيادتها للمجتمع الفلسطيني، بل إن ما تمتلكه الإدارة الأمريكية هو جمله من المواقف والسياسات، وهذه المواقف والسياسات بنيت على جملة من الخلفيات والأسس، منها:

١- أن حركة حماس تعتبر حركة "إرهابية" من وجهة النظر الأمريكية، فهي على قائمة "الإرهاب" منذ عام ١٩٩٦ م.

٢- الموقف الإسرائيلي من الحكومة الفلسطينية.

ورغم هذه المواقف المسبقة، إلا أن هناك تغيرات محورية لا يمكن لأي عاقل أن يتجاهلها، تنصب جميعها فيما يتعلق بطبيعة العلاقة الأمريكية – الحمساوية، والتي تلعب دورا بارزا في رسم معالمها، منها: نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لموضوع الديمقراطية في الشرق الأوسط، والتي شكلت عصب السياسة الأمريكية داخل

[1] الشرق الأوسط ٥/ ٤/ ٢٠٠٦.

الإدارة الأمريكية الحالية، كذلك فإن حركة حماس ٢٠٠٦ ليست هي حركة حماس ١٩٩٦ م، علاوة على ذلك غياب عملية السلام والتي من الممكن أن تشكل البديل لنمو حماس وتطورها بالنسبة للولايات المتحدة، وهي قضية مهمة جدا. إذن من الثابت أن الولايات المتحدة يمكنها بسياساتها هذه، أن تحد من نجاح الحكومة الفلسطينية الحالية، بهدف إضعاف حركة حماس، ولكن هذه اللعبة الأمريكية كلها، إذ أن حماس تتحكم كذلك في الشوط الآخر من اللعبة، إذ بإمكانها كذلك أن تعرقل نجاح السياسات الأمريكية في المنطقة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه حماس، باتت تواجه مهمة تكاد تكون من أصعب المهام التي ستواجهها مستقبلا، فحماس تمثل التيار الإسلامي المعتدل في العالم العربي، وعدم سماح الولايات المتحدة الأمريكية لهذا النموذج أن ينجح، يعني حصول قضيتان هامتان:

الأولى: أن الولايات المتحدة الأمريكية تغلق أي مجال لتعاون أمريكي مع أي حركة إسلامية في العالم العربي، وهنا يبدأ التساؤل حول المشروع الأمريكي الديمقراطي في الشرق الأوسط برمته.

والثانية: أن عدم نجاح حكومة حماس، سيقود الى تقوية الاتجاه المتشدد حيال القضايا العربية برمتها، ولن يدفع إلا إلى تغليب الاتجاه المتشدد في لحركات الإسلامية على الاتجاه المعتدل الذي يرى، أن هناك إمكانية للتعامل في فسحة الهوامش المتاحة. على عكس التيارات المتشددة التي ترى أنه لا جدوى من التعامل، لأن الموقف من القضايا العربية مواقف ثابتة، ومهما تغيرت المواقف العربية فلن تتغير مواقف الدول الغربية.

أما على الصعيد الأوروبي، فإن الصورة تبدو أكثر تعقيدا، إذ أن الحركات الإسلامية المعتدلة، إلى جانب بعض القوى العلمانية أو ما يسمون بـ moderates، يعيشون جدلية كبيرة وهي حقيقة المواقف الأوروبية تجاه لقضايا العربية، فهناك من يعتبر أن هذه المواقف وإن اختلفت دبلوماسيا وكلاميا مع المواقف الأمريكية، إلا أنها تخضع للإرادة الأمريكية في النهاية، وعلى الطرف الآخر هناك من يرى أن المواقف الأوروبية مختلفة قولا وفعلا عن المواقف الأمريكية، وعلى العالم العربي أن يكثف من علاقاته مع الدول الأوروبية، ويدفع باتجاه تنمية المصالح الأوروبية بدل

المصالح الأمريكية في المنطقة، والمحك الآن هو حقيقة هذه المواقف تجاه حكومة حماس، إذ أن الامتحان الحقيقي الذي سيثبت حقيقة هذا الجدل، هو طبيعة المواقف الفعلية للاتحاد الأوروبي ودوله من التعامل مع القضية الفلسطينية.

حركة حماس والعملية السلمية

ما من جدلية شغلت صناع القرار والمحللين، بمقدار تلك التي دارت حول موضوعة العملية السلمية واثر فوز حماس عليها، وهل ستمضي حماس قدما في العملية السلمية أم لا؟. وتزداد أهمية هذه الجدلية يوما بعد الآخر، إثر ازدياد الضغوط على الحكومة الفلسطينية الحالية، ومحاولة إفشالها عبر قطع المساعدات الاقتصادية من جهة والضغوطات الدبلوماسية من جهة أخرى.

وعند الغوص في حقيقة موقف حركة حماس ولحكومة الفلسطينية الحالية من العملية السلمية، يجب الوقوف على القضايا الأساسية التي تشكل البنية الفكرية، والقاعدة التي يمكن لحماس ولحكومتها أن تنطلق منها في التعامل مع مدخلات ومخرجات العملية السلمية ومن أبرز هذه الأساسيات:

١- الطبيعة الفكرية للحركة، وليس المعني هنا الطبيعة الفكرية للموقف الإيدولوجي بالرغم من أهميته، ولكن ما هو معني التطور الفكري للحركة والذي يأتي عبر عمر الحركة، وتسارع الأحداث التي تتعامل معها الحركة، فلو أردنا أن نقيس عمر حركة حماس سنجد أنها بوصفها حركة حملت أكثر مما يمكن أن تحمله أي حركة أخرى، لا سيما إذا ما طلب منها أن تمارس ما يطلب منها الآن، ففيما يخص المعيار القياسي يمكن الخلوص إلى ذلك من خلال أن المطلوب من حركة حماس ممارسته كل ما طلب من حركة فتح ممارسته، بل ومطلوب من الحركة وحكومتها أيضا، أن تتحمل أعباء مرحلة لم تستطع أن تتحملها حركة فتح رغم طبيعتها أولا، وعمرها في الممارسة السياسية ثانياً.

٢- تجربة عملية السلام ذاتها، إذ إن ما يميز حركة حماس عن حركة فتح فيما يخص عملية السلام، أن فتح دخلت عملية السلام على أسس لم تستطع من خلالها أن تصل إلى نتيجة، والقناعة المطلقة بالمنطلقات الأساسية شابها نوع من الخلل، والمطلوب من حماس والحكومة الجديدة الآن، أن تنطلق بنفس القناعات التي بدأت بها حركة فتح. ومن أهم هذه القناعات هي قضية الاعتراف بها، حيث أن م.ت.ف قد اعترفت بإسرائيل اعترافا تعويميا، في حين لم تعترف إسرائيل بالدولة الفلسطينية، أو بحق الشعب الفلسطيني بدولة ولو من ناحية الاعتراف التعويمي، والمطلوب من حماس الآن، هو الاعتراف التعويمي بإسرائيل. وهذا أمر ما هو إلا نوع من الانتحار السياسي كما عبر عنه كثير من القادة السياسين التابعين لحماس أو الحكومة أو المراقبين السياسيين.

٣- البرنامج الفلسطيني المعاصر، تجمع جميع القوى الفلسطينية في الوقت الحاضر على ضرورة إعادة الحسابات، فيما يخص آليات التعاطي مع العملية السلمية، وقد تختلف في الرؤى والآليات، ولكنها تتفق جميعا في الواقع العملي والتصورات النهائية.

٤- البرنامج الإسرائيلي، يقوم البرنامج الإسرائيلي المطروح على فكرة أساسية تجمع عليها جميع القوى السياسية في إسرائيل الآن، وخطة الانطواء هي القاسم المشترك لهذه القوى، أو ما يمكن تسميته فك الارتباط من طرف واحد، ومن هنا فإن النتيجة المنطقية تقود إلى دراسة جدوى اعتراف الحركة من عدمه، كون الطرف الآخر لا يتعامل مع الطرف الفلسطيني بصفته شريكا.

وبناء على هذه الأرضية، نجد أن الحكومة الفلسطينية قد قدمت تصورا للعملية السلمية لا يمكن إغفاله أو تجاهله رغم تبعثر أوراقه، ويمكن رصد معطيات هذه العملية السلمية في خطة متكاملة من خلال تجميع هذه الأوراق المبعثرة، وبناء على ما صدر من الشخصيات السياسية في الحكومة، ومن قادة حماس تكون محاوره التالي:

١- البرنامج السياسي للحكومة، هو القاسم المشترك للشعب الفلسطيني والقوى الفلسطينية والذي يتمثل بإقامة الدولة على أراضي ٤حزيران عام ١٩٦٧م، والقدس الشرقية عاصمة الشعب الفلسطيني[١].

٢- حماس مستعدةللتعامل مع الأمر الواقع لوجود إسرائيل دون الاعتراف بها، في حال الانسحاب الكامل لأراضي ١٩٦٧، وإذا اعترفت إسرائيل بالدولة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني[٢].

٣- لم ترفض حماس جميع ما في الاتفاقيات، وإنما تعاملت معها من باب الواقع الذي لا يمكن تجاهله، ويجب التعاطي معه، كما صرح قادة الحكومة، أي حسبما تقدر الحركة من مضامين هذه الاتفاقيات، بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني[٣].

٤- تعتبر الحكومة وحماس، أن المقاومة حق طبيعي للشعب الفلسطيني كونه ما زال تحت نير الاحتلال، ولكنها على استعداد لتقديم هدنه طويلة في حال الانسحاب الكامل من أراضي عام ١٩١٧.

٥- النتيجة النهائية لأي حل تقبله حماس ستتعرض لاستفتاء عام في الشارع الفلسطيني.

إذن بناء على المعطيات سالفة الذكر، فيما يخص الأرضية التي أتت بها حماس للسلطة، لا يمكن اعتبار أن حماس لم تقدم مشروعا سياسيا لدفع العملية السياسية إلى الأمام، بل إن الواقع يقول، أنه فيما لو لم تكن حماس في الحكم، هل ستتمكن أي قوة فلسطينية تقديم مشروع أقل في ثوابته وفي نتائجه من هذا المشروع؟ وبكلمات وتصريحات مختلفة، ففيما يخص حركة فتح وباقي القوى الفلسطينية تطرح عقد مؤتمر دولي، والذي يعني بشكل أو بآخر عدم موافقة هذه القوى على الأسس التي تقوم

---

[1] ينظر الرسالة التي بعث بها الزهار إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان٥/ ٤/ ٢٠٠٦.

[2] ينظر تصريحات رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية. ١٨/ ٣/ ٢٠٠٦ ،مجلة العصر

[3] محمد جمال عرفة، أبو مرزوق : سنراجع "إفرازات" أوسلو الضارة، 31/01/2006، إسلام أون لاين.

عليها عملية السلام وفق المفهوم الإسرائيلي. وذلك رغم تحول مهم في مفردات الطرح السياسي لحماس عن غيرها من حيث اللغة والتكتيك.

أما فيما يخص ما تطرحه الولايات المتحدة الأمريكي وبعض الدول الأوروبية، فمن الملاحظ أن الكلام عن وجود مشروع دولي، يمتلك القدرة على دفع عملية السلام قدماً، أمرا لا يمكن الخوض فيه، فحتى خارطة الطريق لم تعد هي المحدد الأساسي للعملية السلمية، بمقدار ما أصبحت محددات العملية السلمية تتمثل في إفرازات السياسة الإسرائيلية، ومطالبة المجتمع الدولي للساسة الإسرائيلين بأن تتوافق خططهم من فك الارتباط مع خارطة الطريق، إلا أن اغلب المحللين يجمعون على أن المجتمع الدولي، بات يتكيف مع إفرازات السياسة الإسرائيلية وليس العكس.

إذن يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً: وماذا بعد؟ فالتوجهات الدولية تسير باتجاه الضغط على الحكومة الفلسطينية، وهذا الضغط ذو هدفين رئيسيين، الأول: ترويض الحركة وجعلها تتلاءم مع المطالب الدولية، الأمر الذي يبدو غاية في الصعوبة لتحقيق أهدافه، سواء من الناحية المنهجية، أو من الناحية العملية، وهذا ما خلص إليه الباحثون الإسرائيليون أنفسهم.

أما الهدف الثاني، وهو إفشال الحكومة الحالية، ويحمل هذا الهدف مخاطر أكثر صعوبة، وذلك لأن فشل الحكومة سيحكم على العملية الديمقراطية الفلسطينية، وإعادة البناء المؤسساتي بالفشل في المستقبل، وكذلك سيدخل القضية إلى عالم المجهول[1].

[1] رائد نعيرات. الحكومة الفلسطينية بين الفشل والتفشيل.جريدة القدس.١١/ ٤/ ٢٠٠٦.

الخلاصة

خلص البحث إلى جملة من الأمور أهمها:

١-إن إفرازات الانتخابات الفلسطينية مثلت العمود الفقري، لبناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي قائم على الشفافية والتعددية.

٢-إن محاولة إجهاض التجربة الفلسطينية، سيقود القضية الفلسطينية إلى عالم من المجهول والذي لا تحمد عقباه.

٣-إن ما تطرحه الحكومة الفلسطينية من تصورات سياسية حول القضية، قد يشكل مرتكزات أساسية لتصويب مسار العملية السلمية ودفعها بالاتجاه الصحيح.

٤-إن محاولة صب الجهود على ترويض حركة حماس، يعتبر أمراً غير معقول من الناحية الواقعية أو من الناحية المنطقية والعلمية المنهجية.

٥-إن أحد أهم المتضررين من فشل حكومة حماس، هي القوى والفصائل الفلسطينية الأخرى، وعلى رأسها حركة فتح.

التوصيات التي خرج بها البحث

إن الواقع الفلسطيني المعقد يفرض تكاتف جميع الجهود الفلسطينية والدولية، حيث أن الفشل لم يعد يصب في خانة هذا الفصيل أو ذاك، كما أن لساحة لفلسطينية لن تكون المتضرر الوحيد في حالة الفشل، وعلى هذا فإن أهم التوصيات التي خلصت لها الدراسة ما يلي:

١-ضرورة تكاتف جميع الجهود من أجل نجاح حكومة وطنية، يقوم برنامجها على القواسم المشتركة للشعب الفلسطيني.

٢-إذا لم تتمكن الفصائل الفلسطينية من المشاركة في بناء هيكلية هذه الحكومة، فهذا لا يعني أن يتم ترك الحكومة الحالية تعمل لوحدها أو محاولة عرقلة عملها.

٣-يجب التركيز في هذه المرحلة على تثبيت العمل المؤسساتي، ضمن معادلة تقاسم الصلاحيات وليس الالتفاف على الصلاحيات، وفق ما حدده النظام الساسي بوصفه المرجعية الدستورية القائمة اليوم.

٤-الإسراع في إقرار قانون المحكمة الدستورية وتشكيلها، وإعادة هيكلة نظام القضاء الفلسطيني، وتنقيح قوانينه لتشكيل البنية العامة للسلطات الثلاث.

٥-أما على الصعيد الدولي، فتوصي الدراسة بضرورة دعم العملية الديموقراطية وإنجاحها لمصلحة النظام الدولي والإصلاح في المنطقة، وتوصي بالأخذ بعين الاعتبار المفاهيم والمنطلقات التي طبقتها كل من روسيا وسويسرا وفرنسا والرئيس الأمريكي الأسبق بل كلنتون عند صياغة الموقف الدولي، بما في ذلك الفصل بين المعارضة للموقف السياسي للحكومة لممارسة ضغوط سياسية ودبلوماسية عليها، وبين حعاقبتها ومحاصرتها ومعاقبة من يساعدها أ، يتعاون معها من الشعب الفلسطيني [1].

[1] للاطلاع على نص مقترحات كلينتون انظر: جريدة هآرتس ١/ ٤/ ٢٠٠٦.

التقارير والمقالات

النظام السياسي الفلسطيني
بعد الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦*

شكل يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ محطة فاصلة في مسيرة الحركة الفلسطينية ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، لا تقل أهمية عن بقية الأحداث الكبرى التي شهدتها الساحة الفلسطينية، بدءاً من استيلاء الفصائل المسلحة على منظمة التحرير عام ١٩٦٨، مروراً باتفاق "أوسلو" واتفاق "الاعتراف المتبادل" بين منظمة التحرير وإسرائيل عام ١٩٩٣، وعودة القيادة الفلسطينية من الخارج إلى الداخل عام ١٩٩٤، وانتهاء برحيل ياسر عرفات عام ٢٠٠٤.

فقد شكل فوز "حماس" على "فتح" والجبهتين الشعبية والديموقراطية وحزبي الشعب وفدا وجبهتي النضال والتحرير الفلسطينية والمستقلين، نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى جديدة. ففي هذا التاريخ نجحت حركة "حماس" في تحقيق فوز ساحق، بغالبية مقاعد المجلس التشريعي (٧٤ مقعدا) في انتخابات ديموقراطية حرة ونزيهة، الأمر الذي شكل صدمة كبيرة لقوى النظام السياسي الفلسطيني سلطة ومعارضة ومنظمات مجتمع مدني.

ومما لا شك فيه، أن انتصار "حماس" في هذه الانتخابات شكل انقلابا جذريا له في النظام الفلسطيني ما بعده، والذي ستكون له تفاعلاته داخل المجتمع الفلسطيني، وعلى مستوى الإقليم، وإن كانت الإحاطة الكاملة بتداعيات هذا الحدث تحتاج إلى بعض الوقت. لكن الحقيقة الأكيدة، كانت إحداث هذه الانتخابات تغييرات كبيرة في الخارطة السياسية الفلسطينية، فحركة فتح المسيطرة على القضية منذ عقود، فقدت الآن سيطرتها الشرعية، وأحالت القضية إلى يد حماس.

---

* الأستاذة مها عبد الهادي، باحثة متعاونة مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

لذلك تدعو نتائج الانتخابات الفلسطينية الثانية، إلى التوقف بعمق أمام المتغيرات الشاملة والعميقة التي أحدثتها على الساحة السياسية الفلسطينية. وأدت إلى ما يشبه زلزالا سياسيا لكلا الحركتين الفلسطينيتين الرئيسيتين -المنتصرة والمهزومة- على حدا سواء. فمن ناحية، خسرت حركة "فتح" في الانتخابات الفلسطينية، ولأول مرة منذ نشأتها قبل أربعة عقود هيمنت خلالها على الساحة السياسية الفلسطينية، وهيمنت خلال العقد الأخير فيها على أجهزة السلطة المختلفة القضائية والتشريعية والتنفيذية، دون تغيير يذكر في آليات عملها وأدائها، حيث هيمن الروتين والأداء المتوقع مسبقاً والرتابة في العمل وأُحادية النظرة على مُجريات تلك المرحلة. ومن ناحية أخرى، نجحت حركة "حماس" في التقدم إلى أحد أهم مراكز صنع القرار الفلسطيني محملة نفسها أعباء جسام، ناتجة عن تركة ثقيلة كانت تتحمل أوزارها السلطة الوطنية الفلسطينية طوال العقد المنصرم.

ومع انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد في يوم السبت ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦ دخلت التجربة السياسية الفلسطينية مرحلة جديدة، من أهم خصائصها، أن أكثرية أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، هم من حركة "حماس" التي رفضت المشاركة في المجلس السابق على خلفية رفضها لاتفاقات أوسلو وتبعاتها السياسية، لكن على الرغم من التحول السياسي الفلسطيني الذي أدخل "حماس" المعترك السياسي الرسمي هذه المرة جنباً إلى جنب مع حركة "فتح" والفصائل الوطنية واليسارية، بقيت حركات سياسية فلسطينية خارج النظام السياسي الجديد، ومن أهمها، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية.

الحقيقة الأخرى التي كشفتها هذه الانتخابات، أن تلك الفصائل إضافة إلى فصائل أخرى ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية ومجالسها وهيئاتها المختلفة لم يكن بمقدورها الوصول إلى نسبة الحسم، وهي اثنان ونصف في المائة، لخوض الانتخابات التي جرت، الأمر الذي يؤكد هامشيتها في إطار الأطياف السياسية الفلسطينية

المختلفة، وداخل المجتمع الفلسطيني نفسه في الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى في مناطق اللجوء الفلسطيني.

وقد أظهرت نتائج الانتخابات، أسئلة مبررة داخل الشارع الفلسطيني وبين المتابعين للشأن الفلسطيني، ومن بين تلك الأسئلة، قدرة حركة "حماس" على التأسيس لخطاب سياسي يبقي الأبواب مفتوحة على علاقات متوازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية مع دول العالم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وكذلك بشأن إمكانية الحد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت، ولا تزال تواجه المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بعد انطلاقة الانتفاضة في نهاية أيلول من عام ٢٠٠٠.

وسيحاول هذا التقرير، تسليط الضوء على النظام السياسي الفلسطيني الجديد الذي تشكل بعد عقد الانتخابات البرلمانية الثانية، محاولا رصد التغيرات التي تعرض لها هذا النظام، وطبيعة العلاقات المتوقع أن تسود بين قوى النظام السياسي الفلسطيني بتلويناتها المتعددة، مستندا إلى الظروف التي سادت مع عقد الانتخابات والتطورات السياسية المحيطة.

البيئة السياسية الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة غداة الانتخابات

تعرض المجتمع الفلسطيني في الفترة السابقة للانتخابات البرلمانية الثانية إلى أزمة شديدة، وبرزت لهذه الفترة سمات ومظاهر، كان أهمها:

١- انتشار حالة الفساد وما قابلها من جهود للإصلاح المؤسسي، ومحاولات فرض النظام والقانون.

٢- تنامي صراع القوة بين أقطاب السلطة، وخاصة داخل حركة فتح بعد تراجع مكانة القيادة التاريخية بوفاة الرئيس عرفات، وفي الصراع بين الحزب الحاكم (فتح) وكبرى حركات المقاومة الفلسطينية (حماس) على السيطرة على السلطة ومواردها، وضغط الحزب الحاكم لتأجيل لحظة الحسم كلما كان

ذلك ممكناً، وفي محاولة من الحزب المنافس للعب دور بارز في إدارة شؤون قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي منه.

٣- تنامي درجة الاستقطاب الاجتماعي، نتيجة لتنامي الفقر وإضعاف الطبقة المتوسطة، حيث ارتفعت معدلات الفقر وكذا معدلات البطالة، لتصل إلى نحو ستين في المائة في المجتمع الفلسطيني، بفعل السياسات الإسرائيلية على مدار سنوات الانتفاضة، والتدمير المبرمج للبنى التحتية الفلسطينية وعمليات الإغلاق المستمرة، والاستمرار في بناء الجدار العازل الذي سيلتهم أكثر من خمسين في المائة من مساحة الضفة الفلسطينية والقدس، إلى جانب تراجع الناتج المحلي الفلسطيني، وبفعله تراجعت إمكانيات الفلسطينيين في تحقيق خيارات التحصيل العلمي والرفاه الاجتماعي.

٤- تغيير نظم الانتخابات الفلسطينية، و تصميم حماس على المشاركة السياسية العلنية في السلطة والمنظمة، والعمل في ظل شرعية سياسية انتخابية، ووضعها قواعد لأخذ دور هام في النظام السياسي الفلسطيني، وذلك بعد فوزها الساحق في انتخابات البلديات.

٥- فشل أطراف ثالثة في توحيد صفوفها لمنافسة الحزب الحاكم والحزب المنافس، ويعكس ذلك غياباً لرؤية سياسية موحدة، أو لاستعداد قيادي لقبول المنافسة السياسية الداخلية، وذلك لحسم الخلافات التنظيمية، ولعدم معرفة الأطراف المختلفة بحجم قواها الحقيقية بين الناخبين.

وفي ظل المعطيات السابقة، أعلنت "حماس" مشاركتها في الانتخابات الفلسطينية البلدية أولا ثم البرلمانية ثانيا، محدثة نقلة نوعية بدأت ملامحها العامة ليس فقط بالمشاركة، ولكن بفوزها فيها الأمر الذي أهلها لتشكيل الأغلبية في السلطة التشريعية، وهي سابقة غير معهودة في النظام السياسي الفلسطيني المعاصر، لما سيترتب على هذه المشاركة السياسية المباشرة من تغييرات في كينونة وتكوين السلطة الفلسطينية وتفاعلاتها الداخلية والخارجية.

ففي الداخل الفلسطيني، دفع فوز حماس إلى تراجع دور تنظيم "فتح" التقليدي في التحكم المطلق بمنابع صنع القرار الفلسطيني، وأدى من ناحية أخرى إلى تقليص دور قوى اليسار الفلسطيني، لنصبح أمام نظام سياسي يميل إلى ثنائية التكوين أو استقطاب السلطة. وزاد هذا الفوز من حالة التفاؤل بالإسراع في وتيرة الإصلاح الداخلي الذي انتظره المواطن الفلسطيني العادي طويلا، وكان سببا مباشرا في هذا التحول.

ولم يكن مستغربا حصول حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على نسبة كبيرة، وربما موازية لحركة فتح، خاصة أن كل المؤشرات الواقعية كانت تقول، إن حماس قد اقتربت معدلات شعبيتها من منافستها التقليدية فتح، وكان ابرز هذه المؤشرات نتائج الانتخابات البلدية، خصوصا في مرحلتها الرابعة التي أكدت تفوق حماس على نظيرتها فتح عوضا عن فوز حماس في الكثير من المؤسسات الأكاديمية والنقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع أن البعض كان يفرق بين الانتخابات البلدية والقطاعية، وما بين الانتخابات التشريعية التي تعبِّر برأيهم عن حقيقة الشارع الفلسطيني أكثر، إلا أن النتائج الفعلية لانتخابات البلديات أكدت نتائج سابقاتها، وأكدت حدوث التغيير لدى الشارع الفلسطيني.

فكما تشير النتائج التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية، فإن حماس حصلت على ٧٤ مقعد (٥٦٪ من مجموع المقاعد) مقابل (٤٥) مقعد لفتح (٣٤٪) من مجموع المقاعد و (٤) مقاعد لمستقلين متحالفين مع حماس (٣٪ من مجموع المقاعد) و(٣) مقاعد للجبهة الشعبية ومقعدان لقائمة البديل، تضم عضو مكتب سياسي في الجبهة الديمقراطية وأمين عام حزب الشعب، ومقعدان لقائمة فلسطين المستقلة، ومقعدان لقائمة الطريق الثالث.

ويضم المجلس التشريعي ١٧ من النساء (٦ من حماس و ٨ من فتح وواحدة من الجبهة الشعبية وواحدة من فلسطين المستقلة وامرأة من الطريق الثالث). ويبلغ عدد الأعضاء من سكان قطاع غزة (٤٨) مقعدا ومن الضفة الغربية والقدس ٨٤ مقعدا.

ومن خلال تحليل النتائج، نستطيع القول:

١-أن نتائج الانتخابات التشريعية بنظامها الجديد، تعبر بشكل دقيق عن التأييد الجماهيري لكل قوة شاركت في الانتخابات، وهي مؤشر صادق لحجم القوى السياسية والكتل المختلفة التي خاضت غمار المعركة الانتخابية في الضفة والقطاع.

٢-كرست نتائج الانتخابات حالة الاستقطاب بين أقوى فصيلين على الساحة الفلسطينية (حماس وفتح)، اللتان استحوذتا لوحدهما على تأييد حوالي (٨٦٪) من الناخبين، وعليه يصح القول -استناداً إلى نتائج القوائم- بأن النظام السياسي الفلسطيني هو نظام ثنائي وسيستمر كذلك إلى أمد لن يكون قصيراً، وبالتالي، فإن الحديث عن قطب ثالث مؤثر وفاعل داخل النظام السياسي الفلسطيني، أصبح الآن احتمالا ضعيفا.

٣-إن حالة الاستقطاب الحاد في الشارع الفلسطيني بين حماس وفتح، والتي ترجمتها الانتخابات التشريعية الثانية إلى داخل النظام السياسي الفلسطيني، تزداد حدتها في قطاع غزة الذي تتقاسمه تقريباً حركتي "فتح" و"حماس". فقد حازت قائمتي الحركتين على أصوات ٩٢٪ من الناخبين في القطاع، بينما تقاسمت القوائم الأربعة الباقية ٨٪ من أصوات الناخبين في القطاع. أما في الضفة الغربية، فتظهر حالة الاستقطاب أقل حدة مما هي عليه في قطاع غزة، فنجد أن الكتل الصغيرة حصلت مجتمعة على ١٦٪ من أصوات الناخبين وهو ما يمثل ضعف نسبتها في قطاع غزة، وبالإمكان القول، بأن الضفة الغربية مازالت تشكل –إلى حد ما- مجالاً للتنوع والتعددية قياساً بقطاع غزة الذي أظهرت الانتخابات، أن بعض القوى وصلت فيه إلى حد التلاشي، وما أدل على ذلك من النسبة التي حققتها قائمة البديل في قطاع غزة -وهي قائمة ائتلافية تضم ثلاثة قوى تاريخية على الساحلة الفلسطينية هي (الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب وحركة فدا) إضافة إلى مستقلين- فلم تتجاوز

نسبة القائمة في القطاع ١,٢٪ من إجمالي الأصوات، وهي نسبة تدل على أن الأحزاب المشكلة للقائمة أصبحت عملياً غير موجودة على الصعيد الجماهيري في قطاع غزة.

٤-كشفت نتائج الانتخابات، أن المحاولات التي قامت بها بعض الشخصيات والأطر المستقلة، لتشكيل قطب ثالث ليبرالي قادر على أن ينافس القطبين الكبيرين، قد فشلت. وتبين النتائج أن قائمتي فلسطين المستقلة والطريق الثالث، قد تمكنتا بصعوبة من تحصيل مقعدين في المجلس التشريعي لكل منهما، حتى أن قائمة الطريق الثالث تجاوزت بالكاد نسبة الحسم. هذا، على الرغم من أن كلا القائمتين استطاعتا حشد مجموعة من الشخصيات والمؤسسات والجمعيات الأهلية، ووفرت المال اللازم لتنظيم حملات انتخابية هي من أكبر ما نظم في هذه الانتخابات بشهادة المراقبين[1].

واستنادا لذلك نستطيع القول، بأن الانتخابات التشريعية الفلسطينية، شكلت بنتائجها منعطفاً هاماً في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث أنها جاءت لتترجم التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية للشارع الفلسطيني، وتجسده داخل النظام السياسي الفلسطيني الرسمي.

فالتحول في موازين القوى الداخلية الذي أصبحت أبرز عناوينه، حماس تقود السلطة وفتح تقود المعارضة، نقل "حماس" لتصبح القوة الأكبر وصاحبة الأغلبية في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وهو تعبير عن حجم الثقل الشعبي الذي باتت الحركة تمثله في الشارع الفلسطيني، والذي تعاظم في سنوات الانتفاضة الخمس الماضية، في الوقت الذي ضمر فيه وتراجع التأييد الجماهيري لباقي القوى، وعلى رأسها حركة "فتح".

---

[1] (ينظر دراسة تحليلية حول نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، حسن شاهين، 13 شباط ٢٠٠٦)-منشورة على موقع www.amin.org.

وكان تشكيل حكومة حماس يوم ١٩ مارس ٢٠٠٦ تحولا آخر، لا يقل أهمية عن الفوز.خصوصا وأن الحكومة المشكلة كانت "حماوية" لا "ائتلافية" لسببين:

١-الضغوط الخارجية.

٢- وبسبب آفة "المناكفة" الفصائلية الفلسطينية، لتبرز لدينا سلطة برأسين لجسد واحد، بعد رفض كافة الفصائل الفلسطينية "الالتئام" في حكومة ائتلافية.

لكن ما يقلل من أحادية سلطة حماس، أمران:

١- أن الرئاسة في السلطة لا تزال بيد حركة فتح، وبيد الرئيس صلاحيات واسعة، إضافة إلى كونه رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٢- إن حركة حماس تدرك جيدا حاجتها لمشاركة الآخرين، خصوصاً أن هناك عزلة دولية وإسرائيلية يمكن أن تحيط بحكومة حماس، إذا لم تستطع أن تقيم وفاقا وطنيا يقوي الموقف الفلسطيني في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

النظام السياسي الجديد الذي تشكل عقب الانتخابات

من خلال العرض السابق نستطيع القول، أن الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت يوم ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦، بلورت خارطة سياسية وحزبية جديدة أظهرت التقاطب بين تيارين رئيسيين، يتجسد الأول بتيار الإسلام السياسي برئاسة حركة "حماس" أو ما عرف ببرنامج المقاومة الذي حاز على أغلبية مطلقة قاربت الـ ٦٠٪ من المقاعد النيابية، ويتجسد التيار الثاني، بتيار حركة "فتح" الذي يعبر عن التيار الوطني الذي عانى الاختلالات، بسبب سيطرة البيروقراطية السياسية بتفرعاتها المختلفة عليه، وتجاوزها لقياداتها الشابة.

بمعنى أنه، جرى تحول جذري فلسطيني عن برنامج التسوية السياسية لصالح برنامج المقاومة والإصلاح الذي أحرز تقدماً أدهش الجميع عبر صناديق الاقتراع. ولا شك أن حماس استفادت من سوء الأداء الإداري والمالي للتيار الثاني، ومن

تفشي ظاهرة الفساد والمحسوبية، إضافة إلى عدم تحقيق تقدم في المسار السياسي بالاعتماد على منهج الحلول المنقوصة والجزئية، ورفع التيار الأول شعار الإصلاح والتغيير الذي بموجبه تمكن من زيادة نفوذه وشعبيته، وبالتالي فقد استطاع حصد مقاعد بصورة واسعة في المجلس التشريعي أهلته لتشكيل الحكومة.

لا شك إذن، بأن الانتخابات التشريعية الفلسطينية شكلت بنتائجها منعطفاً هاماً، وجاءت لتترجم التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية للشارع الفلسطيني، وتجسده داخل النظام السياسي الفلسطيني الرسمي، ليتحول من تحول نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزبين، ومن الاحتكار إلى المنافسة.

من خلال العرض السابق نستطيع القول، أن الخارطة السياسية الفلسطينية تنقسم إلى اتجاهات ثلاث، في الوسط تقف حركة حماس التي بنت قوتها على أساسين متينين في المجتمع الفلسطيني: تنامي تدين المجتمع الفلسطيني، والإحساس الشعبي بالتهديد الإسرائيلي. وعلى يمين حماس تقف حركة فتح، أما الاتجاه الثالث على الساحة الفلسطينية، فيمثل بشكل خاص قوى اليسار التاريخية، مثل الجبهة الشعبية والديمقراطية وفدا وحزب الشعب. ولم يتمكن هذه الاتجاه من كسب قاعدة شعبية كبيرة، لأسباب كثيرة سنأتي على ذكرها لاحقا.

إن هذا التحول في موازين القوى الداخلية هو قبل كل شيء، تعبير عن حجم الثقل الشعبي الذي باتت تمثله كل منها في الشارع الفلسطيني، الأمر الذي ترسخ في سنوات الانتفاضة الخمس الماضية. إلا أن حجم التمثيل في مقاعد المجلس التشريعي الذي حازته "حماس" والذي لم يكن في الحسبان، وغالط كل التوقعات والتنبؤات، وفاجأ الجميع بمن فيهم "حماس" نفسها، لم يأت بمحض الصدفة، وهو كذلك ما جاء بفعل عوامل عدة:

١- كفاءة تكتيكات وإدارة العملية الانتخابية لحركة "حماس".

٢- النظام الانتخابي المتبع (المختلط) الذي يمنح الفوز في شقه الخاص بالدوائر -والتي تجري الانتخابات فيها، وفق نظام الأغلبية البسيطة- لمن يحصل على

أعلى الأصوات، ويهمل الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين، حتى وإن كانت تشكل فعلياً أغلبية الأصوات في مجموعها.

٣- الدرجة العالية نسبياً من التنظيم والإدارة داخل "حماس" وجمهورها الذي توجه بكثافة عالية إلى صناديق الاقتراع، والتزم بانتخاب قائمة الحركة وممثليها على الدوائر، في حين لم يكن جمهور حركة فتح على نفس الدرجة من الالتزام خصوصاً في انتخاب ممثلي الحركة في الدوائر.

أولاً: حركة حماس في مواجهة تحديات الحكم

لم يكن انتقال حركة "حماس" من المعارضة إلى السلطة انتقالا مكانيا، أي انتقالا من موقع إلى موقع، بل انتقالا زمانيا، من زمن الدعوة إلى زمن الدولة، أي الانتقال إلى لحظة يؤسسها مبدأ الممكن السياسي. بمعنى آخر أن "حماس" ربما انتقلت من حيث تشعر أو لا تشعر من الاستراتيجيات إلى التكتيك، من الأهداف العليا إلى الأهداف المرحلية.

فمنذ عام كامل، قررت حركة حماس الانغماس في صلب النظام الفلسطيني بشقيه، منظمة التحرير والسلطة الوطنية. وأصبح هذا التوجه حقيقة قائمة، أبرز تجلياتها الجهوزية الفائقة لانتخابات المجلس التشريعي للسلطة، ثم المشاركة القوية فيه، وأخيرا فوزها بما يقارب الـ ٦٠٪ من مقاعد المجلس، بل ودخولها على خط تشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة، بعد أن قدمت الحكومة الحالية استقالتها، وكلفت حماس بتشكيلها وهو ما تم فعلا.

نقل فوز حماس في هذه الانتخابات الحركة، من قمة المعارضة إلى قمة السلطة، بعدما تبدلت الأدوار بينها وبين حركة فتح. ولم تكن حماس التي شاركت بشكل فاعل بالمقاومة، ولم تتحمل أوزار المرحلة السياسية السابقة على بينة من إمكانية تحقيق هذا النجاح الكبير في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إلا بعد انتخابات المجالس البلدية والقروية، ذلك أن الشعار الذي رفعته الحركة في الانتخابات البلدية والمجالس القروية كان "الإصلاح والتغيير"، وما يعنيه هذا الشعار من اقتصار تقديرات

الحركة على إمكانية تحقيق فوز محدود، يؤهلها للمشاركة في عملية إصلاحات طويلة الأمد، و تؤهلها لاحقاً من تحقيق عملية تغيير في السلطة السياسية. إلا أن التغير المفاجئ في هذا الشعار قبيل انتخابات المجلس التشريعي بتقديم مصطلح "التغيير" على مصطلح "الإصلاح"، عكس ولادة رؤية جديدة، مفادها أن بالإمكان السيطرة على السلطة السياسية التي استحوذت عليها حركة "فتح"، ومن ثم العمل على إنجاز عملية الإصلاح التي تصبح نتيجة طبيعية لعملية التغيير، لا مسبباً لها.

وخلال هذه الحقبة القصيرة الممتدة بين الانتخابات البلدية والقروية وبين انتخابات المجلس التشريعي، تقدمت حماس مسرعةً نحو واقع جديد، رغم كونها محاصرة من جانب بالجغرافيا الضيقة، ومن جانب آخر بزمان التجربة المقيدة بالأجندة الأمريكية الإسرائيلية التي تحتوي على معايير قبول أو عدم قبول نماذج الحكم القائمة منها أو الناشئة.

واستندت حماس إلى قوتها التي بنتها خلال السنوات الماضية، وكانت تعتمد على أساسين متينين:

١- تدين المجتمع الفلسطيني.

٢- وتنامي الإحساس الشعبي بالتهديد الإسرائيلي، وتزايد المعاناة التي يتعرض لها الفلسطينيون جراء ذلك، وخاصة خلال السنوات الخمسة الماضية، مما خلق فيهم شعورا بالانتقام ورد العدوان وهي الحاجة الجماهيرية التي لبتها حماس خلال سنوات الانتفاضة، بسلسلة العمليات النوعية التي نفذتها وهو ما مكنها من مضاعفة حجم التأييد الذي كانت تتمتع به عشية اندلاع الانتفاضة.

وحتى في برنامجها الحكومي الذي نشرت مبادئه العامة على موقعها الإلكتروني، يوم ١١ آذار تحت عنوان: "محددات البرنامج السياسي الذي قدمته حماس للفصائل والكتل النيابية لتشكيل الحكومة الائتلافية".أكدت حماس على إنهاء الاحتلال ودحره، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس بمشاركة جماعية. ويقول البند الرابع في برنامجها السياسي حرفيا " المقاومة بأشكالها المختلفة حق مشروع للشعب الفلسطيني، لإنهاء الاحتلال واستعادة حقوقه الوطنية".

وهذا التأكيد زاد من شعبيتها، حيث لم يتخيل مناصريها أن حركتهم ذات المرجعية العقيدية الدينية الصلبة، يمكن أن تنقلب على ماضيها ومرجعيتها وحتى إن حاولت، لن يكون سهلا أن تبلغ براغماتية حماس حدا تتخلى فيه عما دأبت على وصفه بالثوابت تجاه أهدافها ووسائلها النضالية. ويمكن القول، من خلال تصريحات قادة حماس عموما عقب اللقاءات الرسمية مع المسئولين المصريين ومسئولي الجامعة العربية، أن خطة حماس في الحكم تقوم على جزئيتين:

الأولى، تتعلق بكيفية تيسير الحياة اليومية للشعب الفلسطيني الداخلية، وأبرز أركانها الإصلاح والقضاء على الفساد.

والثانية، تتعلق بكيفية الخروج من المأزق والزاوية الصعبة التي تسعى قوى دولية لحشر الحركة فيها، وهي الاعتراف بالدولة العبرية والتعامل مع المجتمع الدولي عموما، وضمن هذين الإطارين هناك العديد من التفاصيل والخطط المتشعبة التي وضعتها حماس.

بالنسبة للجانب الأول، تبنت الحركة برنامجا محددا يقوم على تشكيل حكومة تجمع بين الحكم السياسي والعمل المقاوم، مع السعي لإعادة صياغة وبناء المشروع الوطني الفلسطيني، وضمن هذا عدة مشاريع تتعلق بإصلاح أجهزة السلطة، وبناء الاقتصاد وفق قواعد جديدة، وملاحقة الفساد والتوزيع العادل للمساعدات الدولية والعربية بين أبناء الشعب الفلسطيني، ومنع وصولها لجيوب فاسدين، ومنع الاقتتال الداخلي، وعدم النظر إلى الوراء لصراعات داخلية أو ثأر قديم مع مسئولين سابقين.

وفيما يتعلق بالشئون الخارجية والتفاوض والاعتراف، تركز خطة الحركة (الضمنية) كما ظهرت معالمها في مباحثات القاهرة على التغلب على مسألة مطالبتها بالاعتراف بإسرائيل، بالسعي إلى ضم (حماس) لمنظمة التحرير الفلسطينية -من خلال تفعيل الفقرة الثالثة من تفاهمات القاهرة في مارس ٢٠٠٥، الخاصة بإعادة بناء المنظمة- باعتبار أن المنظمة هي الجهة المنوط بها رسميا إدارة عملية المفاوضات مع إسرائيل.

وفي إطار هذه الخطة، ستسعى حماس من خلال المفاوضين الذين سيتحدثون باسم المنظمة لتحسين شروط التفاوض مع الدولة العبرية، سواء من خلال المنظمة أو بطرح هدنة طويلة أو بمعنى آخر "سلام مرحلي" مقابل انسحاب إسرائيلي لحدود ١٩٦٧، إضافة إلى تعديل اتفاقات سابقة مثل اتفاقات المعابر أو التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي.

وتأكدت هذه المضامين على لسان قادة حماس، منها ما كان في ٦ شباط في ندوة بنقابة الصحافيين المصريين في القاهرة، نظمها المركز الدولي للإعلام على لسان الدكتور موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لـ"حماس"، إذ قال: "نحن ملتزمون بكل ما التزمته السلطة سابقاً، وأي أمر لا يخدم شعبنا الفلسطيني ولا يخدم حقوقه الثابتة... سيُعارَض أيضاً، بطرق قانونية لتعديله أو لإنهائه"[٢].

وجاء أيضاً، على لسان السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لـ"حماس"، في مقابلة مع مجلة "دير شبيغل" صدرت في ٦ شباط أيضاً، التالي: "سنعتبر الاتفاقات الموقعة أمراً واقعاً، وستتصرف بطريقة براغماتية، لكننا لن نضحي بحقوق الشعب الفلسطيني"[٣].

ودخلت هذه الطروحات في تحد حقيقي، بعد تأدية حكومة حماس اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس في ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٦، حيث أصبحت حكومة "حماس" في مواجهة فعلية ومباشرة، لتحديات داخلية فلسطينية وضغوط دولية من قوى فاعلة على صعيد العلاقات الدولية والسياسة الشرق أوسطية.

ويمكن رصد أربع جبهات رئيسية وضعت أو ستضع أمام حكومة حماس حواجز من التحديات المختلفة، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

أ-الجبهة الداخلية

فالتحدي بشقه الأول، يتمثل أساساً بضرورة تحسين الظروف الحياتية والمعاشية للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة بعد أن نالت السياسات

---

[2] جريدة القدس، ٧/ ٢/ ٢٠٠٦.

[3] جريدة "الأيام"، ٧/ ٢/ ٢٠٠٦.

الاقتصادية على مدار سنوات الاحتلال من الإنسان الفلسطيني، حيث ساد الفقر وكذلك البطالة بين نحو ستين في المائة من إجمالي المجتمع الفلسطيني هناك، وفق التقارير الدولية خاصة بالأونروا، وتبعاً لذلك فإن الحكومة الفلسطينية التي تدير دفتها حركة "حماس" والتي تضع في سلم أولوياتها، تحسين شروط الأداء في النشاطات الاقتصادية المختلفة، تقف أمام معضلة خطيرة بعد وقف المساعدات الدولية عنها، هذا في وقت تحتاج فيه السلطة الوطنية إلى أكثر من مائة وسبعين مليون دولار شهرياً، كرواتب وأجور لمائة وخمسين ألف موظف في مؤسساتها المختلفة.

أما التحدي الداخلي الآخر، فيتمثل بضرورة إنهاء ظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني، وكذلك الانطلاق لإعادة بناء البنى التحتية الفلسطينية التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية خلال سنوات الانتفاضة، وقد تكون الأولوية في عملية البناء في هذا السياق، لقطاع التعليم الفلسطيني الذي تراجع أداؤه بفعل الإجراءات الإسرائيلية، وقد تساعد عملية الاستنهاض في القطاع المذكور في تحسين الأداء في كل مناحي الحياة الاقتصادية والثقافية، خاصة إذا علمنا أن شريحة الطلاب والتحصيل العلمي العالي وانتشار مراكز البحث، تعتبر مقدمات أساسية للتطور والارتقاء في أداء المجتمع الفلسطيني في نهاية المطاف.

ب-العلاقة مع رئاسة السلطة

كانت هناك محاولات أولية من قبل مؤسستي: الرئاسة والحكومة، للتقليل من خطورة أية مواجهة بين الطرفين، إلاّ أن الاختلاف الفكري والبرامجي الكبير الذي تحمله كل من المؤسستين، سيؤدي في نهاية المطاف إلى التقاطع في البرامج، وتقليل إمكانيات التلاقي في التعامل مع الواقع السياسي المحيط.

ففي الجانب السياسي، للرئاسة منهجها ومنطقها، ولرئاسة مجلس الوزراء منهج ومنطق مختلف، إن لم نقل مختلفاً في كل شيء. وربما كان هذا أبرز المآزق التي أفرزتها الانتخابات التشريعية الثانية، ببروز ثنائية أو(ازدواجية) في هرم قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، تكتسب كل منها شرعية مستندة على قاعدة انتخابية عريضة

وتفويض شعبي، يحول دون ادعاء كل طرف من الأطراف بالشرعية لوحده، وعدم أمكان نفيها عن غيره.

وهذا الصراع على قيادة السلطة، لن يكون النهاية، بل سيشكل المقدمة وصولا لحل الصراع على قيادة م.ت.ف، وصولا إما إلى السيطرة عليها وتغيير مضمونها وبرنامجها، وبالتالي تعترف بها حركة حماس باعتبارها الوريث الشرعي والوحيد لتراث الحركة الوطنية الفلسطينية وإنجازاتها، أو وصولا لشراكة ما بين حركتي حماس وفتح، تعيد بناء وتجديد المنظمة على أسس ومضامين جديدة، تفرضها وقائع موازين القوى الجديدة.

من هنا نستطيع القول، بأن ما تأسس لغاية الآن من خلال عملية المهادنة بين الرئاستين، ينبأ بأن الأزمة السياسية قادمة لا محالة، وقد تتفجر لاحقا وفي أي وقت من الأوقات، ارتباطا بتطورات التعايش بين سلطة الرأسين، ومدى قدرة الطرفين على التوافق والانسجام طويلا وهو ما سيأتي تفصيل الحديث به لاحقا.

جـ-العلاقة مع الدولة العبرية

منذ اليوم الأول من استلام الحكومة الفلسطينية مهام عملها، بدأ المطبخ الإسرائيلي بتنفيذ مخططات عدة، لإفشال حكومة حماس التي اعتلت سدة الحكم، متبعا خياري الحصار العسكري والاقتصادي.

تلك الهجمة الإسرائيلية الهادفة إلى إنجاح الخطة الأحادية الجانب لرئيس الحكومة الإسرائيلية المكلف "أيهود أولمرت" في الضفة الفلسطينية، على غرار ما حصل في قطاع غزة والتي جاءت متزامنة مع المقاطعة الكاملة للسلطة الفلسطينية، ولكل أجنبي جاء لزيارتها، ومع فرض العزلة التامة من الإدارة الأمريكية على حكومة حماس، خصوصا بعد سعي وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" إلى حث دول العالم لمقاطعة الحكومة الفلسطينية، إلى حين الاعتراف بالدولة العبرية، كل ذلك يزيد من حجم التحدي لحكومة حماس، ويضع مواقفها المسبقة للتعامل مع الحكومة الإسرائيلية على المحك.

وكان أهم ما يلفت الانتباه في مواقف "حماس تجاه إسرائيل قبل هذا التصعيد، أمران: جنوحها نحو التهدئة، مع إسرائيل، إلى حدّ إبداءها الاستعداد لعقد "هدنة" طويلة الأمد معها؛ وثانيا، تفهمها حلّ الدولتين، وقبولها إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع.

وكما يبدو من تصريحات قادتها، فإن حماس تميل للخروج من هذا المأزق إلى القبول شبه الواقعي بإسرائيل، عبر التجاوب مع طرح فكرة "الهدنة" طويلة الأجل – سالفة الذكر– مع العلم، بأن مؤسس الحركة وزعيمها الراحل "أحمد ياسين" كان قد أعلن ذلك قبل زهاء عشر سنوات. وتميز حماس هذا الموقف عن قضية الاعتراف القانوني بإسرائيل، وهو الأمر الذي لا زالت تكرر رفضه حتى الآن.

واستنادا إلى هذا القبول شبه الواقعي بالدولة العبرية، أبدت الحركة من جديد موافقتها التعاطي مع خيار دولة فلسطينية مستقلة في حدود ١٩٦٧، بدون التخلي عن حلم "دولة من النهر إلى البحر".

وفيما يتعلق بقضية المفاوضات مع إسرائيل، وكل ما يتعلق بها من اتصالات ضرورية لتسيير الحياة للفلسطينيين، عالجت الحكومة هذه القضية من خلال رفض المفاوضات إذا ما سارت على المرجعيات السابقة، مع الموافقة على حرية، إن يقوم الرئيس الفلسطيني بالتفاوض مع إسرائيل، ويعرض كل ما يتوصل إليه على الشعب الفلسطيني للموافقة عليه.

وهذا الموقف يعني توزيع ادوار بين الحكومة والرئيس فيما يتعلق بالاتصال بالدولة العبرية، ولكنه قد يؤدي إلى أزمة إذا تم طرح مبادرات إسرائيلية أو دولية لتحريك المفاوضات خصوصاً، أن إسرائيل ترفض حتى الآن الاتصال بوزراء الحكومة حتى فيما يتعلق بتسيير شؤون الحياة اليومية، وهذا سيعيد اتصال الاحتلال بالمواطنين والشخصيات والفعاليات، ما يضعف من هيبة وصلاحية السلطة ومن قدرتها على العمل.

د-التحدي الدولي

لم يكن تشكيل "حكومة فلسطينية" من قبل "حماس" بشكل "خالص"، ميزة أو تحدياً استطاعت تجاوزه. فقد أفرز هذا التشكيل أزمات تستعصي يوماً إثر يوم على المستوى الدولي. فقد أدى تجاوز "حماس" لتشكيل حكومة ائتلافية إلى انقطاع الحوار مع المجتمع الدولي، فأوقفت الولايات المتحدة والدول الأوروبية دعمها المالي للسلطة، بذريعة رفض الحكومة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وضرورة نبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل. وتلتهما حكومة الاحتلال الإسرائيلي بقطع كافة الاتصالات السياسية مع الحكومة الفلسطينية، ووقف تحويل المستحقات المقتطعة، وكافة أشكال المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني عبر الأجهزة والمؤسسات الحكومية الفلسطينية، مما يعني بساطة شديدة دخول القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بحالة من العزلة السياسية والحصار الاقتصادي، هذا في وقت تحتاج السلطة الوطنية إلى أكثر من مائة وسبعين مليون دولار شهرياً كرواتب وأجور لمائة وخمسين ألف موظف في مؤسساتها المختلفة.

وتزامنت هذه الضغوط الدولية على الحكومة الفلسطينية الجديدة، مع إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس "أن بلادها يمكن أن تقبل بفكرة ايهود أولمرت حول رسم إسرائيل لحدود نهائية بشكل انفرادي مع المناطق الفلسطينية بحلول عام ٢٠١٠". ويعتبر هذا الموقف الأمريكي تحديا لا يقل أهمية، ويضع الكثير من علامات الاستفهام حول قدرة حماس التعايش مع مثل هذه القرارات.

ثانياً: حركة فتح وقيادة المعارضة

منذ أكثر من عشر سنوات وعلى إثر اتفاقيات "اوسلو" أخذت حركة "فتح" على عاتقها، إقامة مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن الحركة وقعت في خطأ جسيم، أدى بها إلى دفع ثمن باهظ بعد قرابة العقد من الزمان، حيث لم تحكم التزاوج بين مرحلة السلطة والثورة. ففي غضون تلك الحقبة تسرب وهمٌ إلى العديد من أبناء الحركة، مفاده أن المشروع الوطني الفلسطيني قد أوشك على الإنجاز،

فقررت الغالبية منهم النزول عن الجبل لاقتسام الغنائم، ولهث الكثيرون منهم وراء ما سموه استحقاقاتهم على دورهم في العمل الوطني.

هذا التداخل الحاد بين حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية، وما واكبه من صراعات وانقسامات بين مراكز القوى الجديدة، وحدوث العديد من الانتهاكات الصارخة لأمن المواطن الفلسطيني وحياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، جاء مرافقاً لتعثر تلو الآخر في مسيرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، نتيجة رفض إسرائيل تقديم تنازلات حقيقية للفلسطينيين.

ورغم الفرصة الهامة التي قدمتها انتفاضة الأقصى للسلطة الفلسطينية ولحركة "فتح"، لإحداث الإصلاحات اللازمة بهياكلها وأدائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، إلا أن فتح لم تستغلها.

وأدت هذه الأزمة إلى غياب واضح للبرنامج الفتحاوي بالمطلق، الأمر الذي عكس نفسه على جسم الحركة، وخلق رؤى واجتهادات مختلفة ومتناقضة، مما نجم عن ذلك تصادم في البرامج المطروحة من قبل التيارات المتعددة التي ظهرت في إطار "فتح"، وبالتالي ذهبت "فتح" الحركة والمؤسسة اتجاه الشرذمة والتناقض فيما بينها، الأمر الذي خلق معه أكثر من خطاب وأكثر من رؤية لإدارة الصراع مع الجانب الإسرائيلي، فهناك رؤية أمين سر اللجنة المركزية فاروق القدومي الذي يتصادم مع رؤية رئيس السلطة وعضو اللجنة المركزية محمود عباس، وهناك رؤية مروان البرغوثي والذي شكل ظاهرة فتحاوية جديدة، حاولت المزج ما بين الفهم السياسي التفاوضي واستخدام آليات الفعل النضالي الكفاحي في إدارة الصراع، كما أن هناك رؤى أخرى لها مساحاتها وتقاطعاتها وارتباطاتها أيضا، والتي عبرت عن نفسها من خلال ما تم تسميته مؤخرا بتيار المستقبل في إطار حركة "فتح"... وعلى خلفية هذه التصادمات في البرامج الفتحاوية، نشأت العديد من الأطر والأدوات التي أسهمت إلى حد بعيد في شرذمة الجسم التنظيمي الفتحاوي، وعرض تشكيلاتها التنظيمية

لتصبح مجرد أدوات عاجزة عن الاستيعاب، وأصبح صراعها يتمحور في إطار تعزيز مراكز القوى المتجاذبة ليس إلا.

من خلال العرض السابق يمكن حقيقة رصد مظاهر عامة في أسباب أزمة فتح منها:

١- التداخل بين أجهزة السلطة وحركة "فتح"، وما استتبعه من ذوبان جسم الحركة في مؤسسات السلطة، وتفشي حالة الانتفاع من المال العام، وشيوع ظاهرة التكتلات العشائرية في سياقها.

٢- حالة الامتعاض من الفساد المتفشي بين مسئولي فتح الموجودين في السلطة منذ فترة طويلة، وما تردد عن أموال خارجية تذهب لجيوب أصحاب السلطة لا الشعب.

٣- ابتعاد قادة فتح تدريجيا عن هموم الشارع في الوقت الذي اقتربت فيه حماس منهم، فحماس سعت لبناء مئات المشاريع الخيرية التي وفرت المساعدات للناس، وعوضت الانهيار في الخدمات العامة التي تديرها فتح، والذي تسارع في ظل المواجهة اليومية مع الجيش الإسرائيلي.

٤-غياب المتابعة والمراقبة والمحاسبة والشفافية داخل الحركة فضلا عن الانقسامات على أساس الولاءات الشخصية والمصلحية والعشائرية والجهوية، وفضلاً عنها أيضاً على خلفية الانتماء للأجهزة الأمنية. وفي ظروف غابت عنها الحياة الديمقراطية وتعطيل المؤتمرات، برز ما سمّي بالصراع بين الحرس القديم والحرس الجديد، ليس من موقع الأجيال الشابة أو موضوع العمر، بل من ذهنية الأفكار واستحواذ القيادة وانغلاقها على أجوائها المحافظة.

وهذه الأسباب مجتمعة قادت فتح إلى الهزيمة، لتنتقل للمرة الأولى منذ عقود إلى القوة الثانية في الساحة الفلسطينية، وان كانت لا تزال تستخدم ورقتها الأخرى الضاغطة على حكومة حماس، وهي ورقة "الرئاسة".

فالواضح إذن، أن "فتح" تملك مفاتيح تسريع إنجاح "حماس"، في ذات الوقت الذي تملك فيه إعاقتها وتأخيرها، وزرع العوائق والعراقيل في طريقها، كونها تهيمن على المفاصل الوظيفية الأساسية في السلطة، أمنيا ومدنيا، في ظل هياكل إدارية هلامية وبالغة الفوضى والترهل والسلبية.

ثالثاً: اليسار الفلسطيني

شكل اليسار لسنوات الاتجاه الثالث على الساحة الفلسطينية، لكن هذه القوة ليست واحدة فهي تشمل اليوم ثلاثة أجنحة على الأقل:

١- اليسار التاريخي بقواه الأربعة الرئيسية (الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، حزب فدا).

٢- اليسار الجديد الذي يشمل أفراداً ومجموعات خرجت من صفوف اليسار التاريخي لتشكيل مجموعات جديدة، مثل "المبادرة" بقيادة مصطفى البرغوثي.

٣- شخصيات مستقلة ذات مكانة شعبية محترمة وقدرة على جذب الأصوات مثل حنان عشراوي.

وبسبب علمانيته، لم يتمكن هذه الاتجاه من كسب قاعدة شعبية كبيرة داخل المجتمع الفلسطيني المحافظ. شكلت الفترة بين نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات الفترة الوحيدة التي تمكن فيها اليسار من الحصول على تأييد يفوق ١٠٪ من الشارع الفلسطيني، لكن اليسار عاد وتراجع طيلة فترة الانتفاضة الثانية، إذ لم تتجاوز نسبته الـ ٥٪ طيلة فترة الانتفاضة)، وعاد اليسار ليتشتت ويتراجع من جديد ليتآكل تأثيره في الانتخابات البرلمانية الثانية [٤].

[4] ينظر ورقة عمل حول ملامح الخارطة السياسية الفلسطينية المقبلة، قدمها خليل الشقاقي مدير مركز البحوث المسحية و السياسية في مؤتمر لمناقشة ورقة عمل حول ملامح الخارطة السياسية الفلسطينية المقبلة. عقد المؤتمر بتنظيم من الملتقى الفكري العربي في فندق الجراند بارك في رام الله في ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٥.

وتشير نتائج الانتخابات إلى أمر لافت يحتاج إلى تركيز، وهو أن كل ما ومن ينضوي في إطار ما يسمى التيار الثالث بكل تلاوينه، حصل على ١٣ مقعداً منهم أربعة مستقلين فازوا بالتحالف مع حماس، الأمر الذي يجعل من تبقى منهم تسعة لا تصل نسبتهم إلى ٧٪ مع أنهم ينتمون إلى أربعة أحزاب وفصائل بعضها تاريخية.

وشكل هذا التراجع الكبير الوجه الآخر لنتائج الانتخابات التشريعية. وإذا ما نظرنا للمكانة التي كانت محتملة لليسار الفلسطيني والتي وصل إليها اليوم نجد فارقا هائلا، فيكاد دور اليسار الفلسطيني الفعلي والتأثيري على مسار الأحداث غير ملموس وغير واضح، وما أحرزه اليسار كان قيمة من "الكسور"، ويعود ذلك لسببين مهمين:

١- أن اليسار وبرغم دوره التاريخي، إلا أنه لم يستطع تشكيل تيار ونظرة مستقلة على مسار الثورة.

٢- عدم مقدرة اليسار على صياغة وتمثيل الدور الحقيقي بوجهيه الوطني والاجتماعي، كإستراتيجية عمل واضحة يتم من خلالها اشتقاق التكتيكات المناسبة، جعله في حالة من الارتباك السياسي والاجتماعي.

رابعاً: رئاسة السلطة والمجلس التشريعي

وكما أسلفنا لا يمكن حين بحثنا بطبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي تشكل بعد الانتخابات البرلمانية الثانية، أن نغفل دور رئاسة السلطة. فمن المعلوم أن النظام السياسي الفلسطيني نظام مختلط، أي إنه يعتمد على سلطة رئاسية وسلطة مجلس للوزراء، يشكله الفريق الذي حاز على أعلى عدد من المقاعد في انتخابات المجلس التشريعي، ولكل منهم مجال عمله. فالرئيس يتم انتخابه بشكل منفصل عن المجلس، ولديه صلاحيات في تكليف من يشكل الوزارة. كما أن القانون الفلسطيني الأساسي حدد صلاحيات السلطات الثلاث، وضمن لرئيس السلطة الوطنية في المادة ٦٢ تعيين الوزراء وقبول استقالاتهم، كما أشار في المادة ٥٧ الفقرة الأولى، بأن رئيس السلطة الوطنية يصدر القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي خلال ٣٠ يوما من

تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها خلال ذات الأجل مشفوعة بملاحظاته وأسباب اعتراضه، وإلا اعتبرت مصدرة.

وبين في الفقرة الثانية من ذات المادة، أنه وفي حال رد رئيس السلطة الوطنية القانون إلى المجلس التشريعي وفقا للأجل والشروط الواردة في الفقرة الأولى، تعاد مناقشته ثانية في المجلس التشريعي، فإذا أقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه، اعتبر قانونا وينشر فورا في الجريدة الرسمية.

كما أن أجهزة الأمن الفلسطينية مرتبطة بشكل مباشر برئيس السلطة الفلسطينية، لكونه رئيس مجلس الأمن القومي التابع مباشرة لرئيس السلطة، وبعضوية قادة الأجهزة الأمنية ووزير الداخلية. ولأن الرئيس محمود عباس هو رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، فمن صلاحياته أيضا تعيين السفراء في الخارج وتحديد السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية.

وفى مقابل ذلك، فإن من مهام المجلس التشريعي تشكيل الوزارة واختيار الوزراء، وإقرار القوانين، وإدارة كافة مناحي الحياة وفقا للقانون الأساسي، كما أن للمجلس حق المناقشة والاعتراض على أي اتفاقية مع أي طرف دولي؛ لأن القضايا التفاوضية هي من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية.

وتعتبر المسألة الخطيرة هنا، حول من له حق التفاوض مع إسرائيل، فهو ليس منوطا برئيس السلطة أو المجلس التشريعي. فالقانون الأساسي لم يعط هذا الحق لرئيس السلطة، وإنما تنفرد بهذا الحق منظمة التحرير الفلسطينية فقط.

فالعلاقة إذن بين السلطة ومجلس الوزراء هي علاقة مشاركة سياسية، وكلاهما محكوم بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعد المؤسسة الناظمة لكل هذه المؤسسات. وهنا لا بد من التذكير، بأن السلطة الفلسطينية برئاستها ومجلسها التشريعي –وعلى عكس منظمة التحرير الفلسطينية– لا يمثلان كل الشعب الفلسطيني، وإنما يمثلان فقط سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وبالأصح "مناطق السلطة الفلسطينية وفقا لاتفاق أوسلو". أما منظمة التحرير الفلسطينية فتمثل نظريا الشعب

الفلسطيني في الداخل والخارج -وان كانت لا تزال تستثني حركتي حماس والجهاد الإسلامي-، وهى بمثابة المرجعية القانونية والدستورية لكل من الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى، أن السنوات الخمسة الماضية قد شهدت تراجعا واسعا في مكانة السلطة الفلسطينية بقيادة الحرس القديم لحركة فتح، حيث تخلت السلطة طوعا عن دورها الأمني وتراجعت قدرتها على إيصال خدمات حيوية للجمهور، وخاصة منذ قيام الجيش الإسرائيلي بإعادة احتلال مدن الضفة الغربية. لكن هذا التراجع ظهر أيضا بشكل ملموس حتى في قطاع غزة الذي بقي تحت السيطرة الاسمية للسلطة الفلسطينية. كانت إحدى أبرز مظاهر هذا الضعف والتراجع ازدياد حدة الفلتان الأمني.

لكن هذه الأوضاع باتت مرشحة للتغيير الفوري بعد صدور نتائج الانتخابات البرلمانية الثانية، وهي تشهد اليوم بدايات هذا التغيير. فالموجود الآن حكومتان معارضتان في نفس المجلس. الحكومة الأولى، هي منظمة التحرير الفلسطينية، التي يرئسها أبو مازن، والتي ستكون مسؤولة عن المفاوضات السياسية وليس الوزارة. الحكومة الثانية هي الوزارة التي ستدير شؤون السكان في الضفة والقطاع. وستكون حماس بمثابة "معارضة" من داخل المجلس التشريعي، لأي مسار سياسي يعرّض الحقوق الفلسطينية للخطر، قد تتخذه مؤسسة الرئاسة المسؤولة عن المفاوضات، وستكون هذه معارضة بموجب قواعد اللعبة البرلمانية، وستكون "فتح" معارضة للوزارة، أي الحكومة الثانية، وليس معارضة للحكومة الأولى، التي يرئسها أبو مازن. وستجلس المعارضتان في مجلس واحد.

وفي ظل هذه الصورة يبدو التعاون بين الطرفين صعب المنال خصوصا، في ضوء تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي أشار فيها إلى، أن من يريد تشكيل الحكومة عليه الالتزام ببرنامجه الذي انتخب عليه، في حين علق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" في مؤتمره الصحفي الذي عقد ٢٨-١-

٢٠٠٦ في دمشق على هذا الأمر، بأن الشعب الفلسطيني عندما اختار حماس اختارها على برنامجها واختارها عن وعي، وأن هذا الشعب يدرك تبعات هذا الاختيار؛ وهو ما يعني الاختلاف بداية بين نهج الرئيس الفلسطيني ونهج حماس.

وهذا يعطي مؤشرات على إمكانية حدوث افتراق بين سلطة الرئاسة والحكومة، وإلى أن الساحة السياسية الفلسطينية، ستدخل في حالة مد وجزر بين برنامجين مختلفين. وهذا الأمر محل للجدال حاليا في الأراضي الفلسطينية.

٥- القوى الاجتماعية

والجزء المهم الذي لا يمكن إغفاله حين الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني، هو القوى والتشكيلات الاجتماعية. فقد عكست الانتخابات البلدية التي أجريت لأول مرة منذ عام ١٩٦٧، توجهات الشارع الفلسطيني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية خصوصا وأن البرامج المتنافسة في هذه الانتخابات دارت حولها.

وأشارت تجربة الانتخابات المحلية التي عاشتها الأراضي الفلسطينية على مدار أكثر من عام وما سبق ذلك من انتخابات نقابية وطلابية، إلى حيازة حماس على موقع متقدم من الرصيد الجماهيري وأنها باتت تتعمق في التجمعات "المثقفة" بين أواسط الأطباء، المحامين، المهندسين، الطلبة، وبين أواسط التجمعات المدنية...وصل في كثير من الحالات إلى ٥٠٪ [٥].

وقد شكلت هذه الانتخابات التجربة الأولى لحماس لاختبار مدى شعبية برنامجها الاجتماعي، وكانت الاستطلاعات تقول حتى إجراء المرحلة الأولى من تلك الانتخابات، أن تلك الشعبية أقل من ٢٥٪ في الساحة الفلسطينية، لكن قوتها الحقيقية ظهرت في الشارع، بعدما فازت بأكثر من ٤٠٪ من المقاعد البلدية في مرحلتها الأولى.

---

[5] صحيفة الرسالة ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦.

ولم تختلف نتائج الدورات الثلاث اللاحقة، والتي حققت "حماس" فيها فوزا واضحاً عن نتائج الدورة الأول، لكن الفجوة كانت كبيرة بنتائج المرحلة الرابعة وهي الأهم، كونها جرت في المدن والتجمعات السكانية الكبرى في المدن والمناطق المحسوبة تاريخيا على فتح، مثل نابلس وجنين وحتى رام الله، مدينة المال والأعمال في الأراضي الفلسطينية، وهو ما زاد من درجة الاهتمام والمراقبة للنتائج والتصويت.

وجاءت نتائج الانتخابات معاكسة تماما لاستطلاعات الرأي في المناطق الفلسطينية. فآخر استطلاعين اجريا قبيل عقد المرحلة الرابعة من الانتخابات المحلية، أجراهما "مركز الدراسات البحثية والمسحية الفلسطيني" في رام الله و"مركز دراسات التنمية" التابع لجامعة بيرزيت، أظهرا تفوقا واضحا لـ"فتح" التي حازت تأييد نسبة ٥٠ في المئة من فيما نالت "حماس" ٣٠ في المئة فقط، وجاءت نتيجة الانتخابات البلدية معاكسة تماما، فحصلت "حماس" على نسبة ٤٩,٨ في المئة من إجمالي عدد الأصوات فيما نالت "فتح" ٢٠ في المئة فقط.

أما بقية الأحزاب السياسية، فكان من الملاحظ إصابتها بحالة من الوهن والضعف، فقد فشلت في قراءة طبيعة المرحلة الجديدة التي أعقبت تشكيل السلطة، والتي أكدت على وجوب التداخل بين المهمات الاجتماعية والبنائية وبين المهمات التحررية الوطنية، حيث فضل البعض الارتباط ببنية "الحكم الجديد" بما يترتب على ذلك من استحقاقات في المواقع الإدارية، وكذلك الاستحقاقات المالية الناتجة عنها، الأمر الذي أبعد تلك القوى عن مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة، وإن بقيت مهمة في نظر البعض في إطار البرامج السياسية ليس إلا، دون ممارسات عملية على الأرض تعمل على احتضان تلك الشرائح الاجتماعية وتمكينها وتأطيرها.

وبالمقابل لم تلعب منظمات العمل الأهلي ذات التوجهات الديمقراطية والمدنية دوراً بديلاً، وذلك بتفاوتات نسبية، حيث تشكلت شريحة اجتماعية أصبحت مصالحها مرتبطة بالوظائف المحددة، في ظل الإغراءات الواضحة من حيث الرواتب والسفريات والتسهيلات الأخرى، مثل حضور المؤتمرات بالخارج وغيرها، الأمر

الذي أبعد قادة هذا العمل عن هموم وتطلعات ومصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة، في سياق عدم الرغبة بالاحتكاك أو الاصطدام مع "الحكم".

كل هذه الأسباب، أدت إلى ترك القطاعات الشعبية الواسعة مهملة ومهمشة، وبعيدة عن الاهتمام الاجتماعي والحقوقي والسياسي. وقد أدت هذه الحالة، وخاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وسوء الأداء الإداري والمالي، وترسيخ ظاهرة الواسطة والمحسوبية وهدر المال العام، واليأس من القدرة على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، بسبب انسداد آفاق الحل السياسي واستبدالها بخطة الانفصال أحادية الجانب في قطاع غزة وبالمعازل والجدار والاستيطان بالضفة الغربية، إلى توجه تلك القطاعات الشعبية الواسعة والمتضررة إلى البديل المجسد بحركة "حماس"، والتي استطاعت أن تحتضن تلك الفئات من عمال وأصحاب احتياجات خاصة، ومزارعين، ونساء... عبر تقديم شبكة واسعة من المساعدات الخيرية والإنسانية معززاً بخطابها السياسي الذي وعد تلك الفئات بالإصلاح والتغيير، والذي أدى إلى تحقيق نتائج مبهرة لصالح الحركة ابتدأت من النقابات ومجالس الطلبة، واستكملت بالبلديات، وانتهت بالانتخابات التشريعية الأخيرة والتي جرت يوم ٢٥/ ١ من العام الجاري.

الخاتمة

ومن خلال العرض السابق يمكن إدراك أهمية الانتخابات البرلمانية الثانية على النظام السياسي الفلسطيني، ومدى تأثيرها في رسم خريطة سياسية واجتماعية جديدة في الأراضي الفلسطينية، مع العلم، أن أهم ما ميز هذه الدورة الانتخابية:

١. مشاركة جميع الفصائل الفلسطينية بما فيها فصائل المقاومة وعلى رأسهم حماس لأول مرة.

٢. وجود منافس قوي (حماس) لأول مرة يستطيع الفوز بأغلبية المقاعد. مما يعطي بعدا جديدا، وتحولا كبيرا في الخريطة الفلسطينية السياسية، بعد تفرد حركة فتح بإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية.

٣. توقيت عقد الانتخابات التي جاء عقب انتفاضة الأقصى، وحدوث تغييرات في السياسة الإسرائيلية، وخطة الانسحاب من غزة. كما أنها أتت على أثر حدوث تغيرات كبيرة إقليمية ودولية، ومحاولة فرض واقع جديد، تحت خطة أمريكية لشرق أوسط جديد. من خلال غزو العراق وتهديد إيران وسوريا.

٤. جاءت الانتخابات على أثر اتفاق فصائلي تحت رعاية مصرية. ينص على ترتيب البيت الفلسطيني.

٦. جرت الانتخابات بعد أن أوكلت صلاحيات مهمة إلى رئاسة الوزراء، مثل وزارة الداخلية. بعد أن كانت جميع الصلاحيات الأمنية بيد الرئيس الراحل ياسر عرفات.

فهذه العوامل مجتمعة، أثرت بشكل كبير على نتائج الانتخابات، وأحدثت تغييراً على توزيع القوى السياسية الراهن. وباختصار شكلت الانتخابات التشريعية الثانية، مدخلاً لإحداث تحول جديد في النظام السياسي الفلسطيني وهو أمر فشلت الانتخابات التشريعية الأولى في تحقيقه.

لكن تأثير هذه الانتخابات، لن يقتصر على شكل النظام السياسي، رغم الأهمية البالغة لذلك، بل سيتعداه على الأرجح ليشمل المضمون والجوهر، حيث سيجد المجلس الجديد نفسه في مواجهة قضايا جوهرية، فشل النظام السياسي الفلسطيني حتى الآن في التعامل معها.

فعلى الصعيد الداخلي، سيكون على المجلس الجديد التعامل مع محاولات جادة لتعديل القانون الأساسي، كتلك التي يطالب بها رئيس السلطة محمود عباس، وتهدف إلى تعزيز مكانة مؤسسة الرئاسة مقابل المجلس التشريعي وأطراف أخرى في السلطة التنفيذية، وتلك التي تسعى لتقوية دور السلطة التنفيذية، ممثلة في وزارة العدل، مقابل السلطة القضائية. كما سيواجه المجلس الجديد ملف الإصلاح السياسي والأمني بكافة تعقيداته، وسيكون عليه التعامل مع قضايا الفساد وسوء الإدارة.

كما سيكون لحماس دور في تسيير مفاعيل النظام السياسي الفلسطيني الجديد، ودور في طرح أجندة اجتماعية هامة، مثل تلك المتعلقة بمكانة المرأة والاختلاط والحريات الاجتماعية العامة.

الديمقراطية الفلسطينية
تؤسس لتداول السلطة السلمي في الوطن العربي*

تُعد الانتخابات الفلسطينية التشريعية التي جرت يوم الأربعاء ٢٥ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٦، الثانية منذ العام ١٩٩٦، حيث كان من المفترض إجراء هذه الانتخابات في مطلع عام ٢٠٠٠، ولكنها تعطلت بسبب اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) وظروف الاحتلال، إضافةً إلى تخوف حركة فتح بزعامة عرفات من نفوذ حماس المتنامي على مستقبل قوتها في المجلس التشريعي. ففي إعلان القاهرة بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥ تم الاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية، وبحضور رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على إجراء الانتخابات التشريعية في تموز/ يوليو من العام نفسه. إلا أن الانتخابات قد تأجلت حتى كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٦، ويعزو العديد من المحللين أسباب التأجيل إلى رغبة حركة فتح انتظار نتائج الانتخابات البلدية، أملاً في تحقيق نتائج جيدة تشكّل حافزاً للحركة، ومن ثم تجاوز فترة التهدئة المتفق عليها، والضغط على الفصائل الفلسطينية لتمديدها بهدف إجراء الانتخابات.

وقد جرت هذه الانتخابات في ظل رفض إسرائيل، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي مشاركة حركة حماس فيها، وتهديداتها بقطع المعونات المالية عن الشعب الفلسطيني في حال فوز حماس واشتراكها أو تشكيلها للحكومة الفلسطينية القادمة.

ورغم انتهاء مدة التهدئة مع نهاية كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥ التي تم الاتفاق عليها بين كافة الفصائل الفلسطينية في سياق إعلان القاهرة، فإن حركة حماس قد التزمت بها عملياً بهدف المساعدة في تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات.

* مركز دراسات الشرق الأوسط.

يُعتبر النظام الانتخابي الفلسطيني الذي أقره المجلس التشريعي مؤخراً، من النظم الانتخابية المستخدمة في العديد من الديمقراطيات في العالم، فبعد أن كان النظام الانتخابي الفلسطيني يعتمد على نظام الأغلبية (الدوائر)، أصبح الآن يجمع مناصفةً بين نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)، ونظام التمثيل النسبي (القوائم) فيما يسمى (النظام المختلط)، والذي يعد استجابةً لاتفاق القاهرة الفلسطيني. حيث تم زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي من (٨٨) عضواً إلى (١٣٢) عضواً.

وقد بلغ عدد المسجلين للانتخابات ١,٣٤٠,٦٧٣ ناخب، منهم ٨١١,١٩٨ ناخباً في الضفة، و٥٢٩,٤٧٥ ناخباً في قطاع غزة. وتنافس في العملية الانتخابية ٤١٤ مرشحاً عن ١٦ دائرة انتخابية، و١١ قائمة تضم ٣١٤ مرشحاً على مستوى الوطن، موزعة كما يلي: قائمة التغيير والإصلاح- حماس، وقائمة فتح، وقائمة أبو علي مصطفى- الجبهة الشعبية، وقائمة البديل- تجمع وفدا من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب، وقائمة فلسطين المستقلة بزعامة مصطفى البرغوثي، وقائمة الطريق الثالث بزعامة سلام فياض وحنان عشراوي.

وقد جرت الانتخابات بإشراف نحو تسعمائة مراقب أجنبي يرأسهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، وتم نشر حوالي ١٣ ألف شرطي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حمايةً لأكثر من ألف مركز انتخابي.

في حين أجمع المراقبون والمحللون السياسيون كافة، على أن إجراء الانتخابات في ظل جو من الهدوء السائد، يسجل إنجازاً للشعب الفلسطيني بكافة توجهاته من سلطة وفصائل، لاسيما في ظل رهان العديد من الأطراف، وتشكيكهم في مقدرة الشعب الفلسطيني على إنجاح هذه التجربة الديمقراطية، وقدرته على إدارة شؤونه.

نتائج الانتخابات

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية بعد انتهاء عملية الاقتراع للانتخابات التشريعية، أن نسبة التصويت بلغت ٧٧,٧٪ في جميع الدوائر الانتخابية، وقد جاء

ذلك بعد إقفال باب الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية باستثناء مراكز البريد في القدس.

وبلغت أعلى نسبة إقبال للمقترعين ٨٩٪ في دائرة رفح الانتخابية، ووصل مجموع الناخبين في دوائر الضفة الغربية ٥٨٥,٠٠٣ ناخباً، بنسبة ٧٤,٢٪، في حين بلغ مجموع الناخبين في دوائر غزة الانتخابية ٣٩٦,٠٧٩ ناخباً، بنسبة ٨١,٧٪، من المجموع الكلي للناخبين، ليصل بذلك المجموع الكلي للمقترعين ٩٨١,٠٨٢ ناخباً في جميع الدوائر الانتخابية.

في حين بلغ مجموع المقترعين في ضواحي القدس ٢٢,٦٦١ ناخباً من أصل ٤٧,٧٤٢ ناخباً بنسبة ٤٧,٥٪، وبلغ عدد الناخبين المقدسيين الذين اقترعوا في مراكز الاقتراع التي افتتحتها اللجنة لهم في ضواحي القدس ١٥,٣٠٦ ناخباً.

وقد فازت قائمة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة حماس بـ (٧٤) مقعداً في المجلس التشريعي الفلسطيني لعام ٢٠٠٦، وبذلك شكّلوا ما نسبته ٥٦,١٪ من أعضاء المجلس، أما على مستوى الدوائر الانتخابية، فقد تمكنت قائمة التغيير والإصلاح من الفوز بـ (٤٥) مقعدا مشكلين ما نسبته٦٨,٢٪ من مقاعد الدوائر، وعلى مستوى القوائم الانتخابية، فقد فازت هذه القائمة بـ (٢٩) مقعدا ويشكلون ما نسبته٤٣,٩٪ من المقاعد المخصصة للقوائم الانتخابية.

من جهة أخرى، فقد قامت حركة حماس بدعم أربعة مرشحين مستقلين حققوا النجاح في هذه الانتخابات، لتصبح المقاعد الموالية لحركة حماس٧٨ مقعداً أي ما نسبته٥٩,١٪ من مجموع مقاعد المجلس التشريعي.

أما حركة فتح فقد منيت في هذه الانتخابات بخسارة، حيث لم تتمكن من حصد سوى (٤٥) مقعدا ويشكلون ما نسبته ٣٤,١٪ من هذا المجلس، حيث حصلت على مستوى الدوائر الانتخابية على (١٧) مقعداً، ويشكلون ما نسبته ٢٥,٨٪ من مقاعد الدوائر الانتخابية، في حين تمكنت الحركة من الفوز بـ (٢٨)

مقعدا على مستوى القوائم الانتخابية، ويشكلون ما نسبته ٤٢,٤٪ من المقاعد المخصصة للقوائم الانتخابية.

أما قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، فقد فازت بـ (٣) مقاعد ويشكلون ما نسبته ٢,٣٪، في حين فازت قائمة كل من: البديل، وفلسطين المستقلة، والطريق الثالث بـ (٢) مقعدا لكل منها، ويشكل كل منها ١,٥٪ من عدد مقاعد المجلس.

قراءة في الأسباب التي أفضت إلى نتائج الانتخابات

تُرجع مجمل التحليلات التي تناولت نتائج الانتخابات الفلسطينية الأخيرة، أسباب تقدم حماس وتراجع فتح إلى ثلاثة مستويات من الأسباب، أولها ما يتعلق بحركة فتح ذاتها، أما ثانيها فيتعلق بحركة حماس، وثالثها يتعلق بالظروف المحيطة فلسطينياً، وعربياً، ودولياً.

أما عن الأسباب التي تتصل بحركة فتح، فتعود إلى هلامية الحركة، وعدم تجانسها في ظل غياب شخصية (كاريزمية) على شاكلة (ياسر عرفات) قادرة على جذب الجمهور، يُضاف إلى ذلك الصراعات العلنية بين أجنحة الحركة وغياب الديمقراطية داخلها، وعدم تجديد قيادتها، ووجود فجوة بين قيادتها وقواعدها. ومن الأسباب الأخرى الفساد المستشري في أوساط الحركة والسلطة، والتي تحتكر الأولى معظم مناصبها. وأخيراً يتحدث البعض عن مواقف السلطة الضعيفة إزاء مواضيع مصيرية وحاسمة، مثل محاولات الحفر الإسرائيلية تحت المسجد الأقصى، وبناء الجدار العازل.

أما الأسباب التي تتصل بحركة حماس، فتأتي التحليلات على ذكر الفعل الجهادي المميز للحركة، والذي كان على درجة من الكفاءة. كما أن نظافة العمل السياسي، والخدمات الاجتماعية، والتعليمية المميزة التي قدمتها الحركة للمجتمع الفلسطيني، قد أسهمت إلى حد كبير في بناء رصيد شعبي جيد للحركة. ومن الأسباب الأخرى في هذا السياق الانضباط الواضح في أوساط حركة حماس،

واستيعاب كوادرها للتحولات الجارية في الحركة، والتفاعل معها بالشكل المناسب. يُضاف إلى ذلك قدرة الحركة على فتح علاقات مع العديد من الأنظمة والمؤسسات العربية، والاتصالات الدولية المستمرة رغم إدراجها على قائمة المنظمات "الإرهابية".

أما الظروف المحيطة التي أسهمت في الوصول إلى هذه النتائج، فتعزوها التحليلات أولاً: إلى نزاهة الانتخابات التي أفرزت رأي الشارع بدقة، فيما يتحدث البعض عن الموقف الأمريكي والإسرائيلي من حركة حماس، والإصرار على عدم مشاركتها في الانتخابات والحكومة الفلسطينية القادمة، في ظل التهديد بقطع المساعدات المالية عن الفلسطينيين.

ويرى بعض المحللين بأن التحولات الإقليمية الجارية في المنطقة، قد أثرت بطريقة مباشرة على النتائج فيما يخص الإصلاح والانتخابات والديمقراطية.

تداعيات التحول السياسي الفلسطيني

أكدت نتائج الانتخابات، أن المجتمع الفلسطيني قد شهد تحولات هامة، وبرزت فيه قوى اجتماعية جديدة لم تكن معروفة، مثل منظمات المجتمع المدني، والتي أثرت في العملية الانتخابية بقوة. ومن المتوقع في أعقاب النتائج أن ترتد فتح على نفسها لتزيل العوائق وتحارب الفساد، وقد تخرج النخب الفتحاوية من فتح من العمل الفلسطيني خلال الفترة القادمة. وسيكون على حماس التعامل مع عدد من الاستحقاقات، فهناك استحقاق قانوني سياسي وهو أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد، ولابد لحماس أن تقدر هذا الاستحقاق، فالمجلس التشريعي لا يغير في الاتفاقيات، لأن من وقعها هو منظمة التحرير، وليس السلطة أو المجلس. فهناك إشكالات بين المجلس وصلاحياته، فالحل ينبغي أن يكون في دخول حماس إلى المنظمة، ومعالجة قضية الميثاق الوطني الذي ألغي ولم يُقترح له البديل.

أما على المستوى الإسرائيلي، فقد يؤدي فوز حماس إلى زيادة ميل المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين الذي يعتقد أنه سيواجه حماس، بحجة أن عملية السلام سوف

تتوقف بوجود حماس. وستعمل القيادة الإسرائيلية على زيادة تطرفها في التعامل مع الفلسطينيين، لتظهر بمظهر المدافع عن عملية السلام، مدعيةً أن وجود حماس يمنع استمرارها في تقديم المبادرات، على قاعدة عدم وجود الشريك، وخيار فك ارتباط أحادي الجانب في الضفة يعمل على تحديد حدود إسرائيل بناءً على أسس ديمغرافية.

وعلى المستوى العربي، فمن المتوقع أن تنتشر ظاهرة الخوف من الانتخابات في الدول العربية، وأن تعمل هذه الحكومات على وضع العراقيل أمام العملية الانتخابية، خشية انتشار ظاهرة الديمقراطية الفلسطينية الحرة، والتي قد تُوصل إلى البرلمان من يخالفون الحكم واتجاهاته العامة.

أما على الصعيد الدولي، فعلى الرغم من التصريحات الأمريكية والإسرائيلية والأوربية المتخوفة من فوز حماس، إلاّ أن الولايات المتحدة قد صرّحت في أكثر من موقف، بأنه يمكن إقامة السلام بوجود حماس، وصرّح (جورج بوش) بأنه حريص على قبول حكومة تقودها حماس، مشترطاً تهديد إسرائيل. ومع الاعتقاد أن حماس ستتعامل مع المجتمع الدولي بحكمة، فإنه من المتوقع، أن يعيد النظام الدولي النظر في موقفه من حماس، خصوصاً بعد استقرار الحكم لها، واتضاح برنامجها السياسي والإصلاحي الواقعي خلال الأشهر الثلاثة الأولى لتولي الحكومة.

تشكيلة وبرنامج الحكومة الفلسطينية الجديدة

أعلن رئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية السبت ١٨ آذار/ مارس التي ضمت ٢٤ وزيراً بينهم ثمانية نواب والباقين من خارج المجلس التشريعي، ومن بين الوزراء هناك ١٠ من قطاع غزة، و١٤ من الضفة الغربية. وقد شغل حقيبة الداخلية الأستاذ سعيد صيام، بينما شغل حقيبة الخارجية د. محمود الزهار. وتولى النائب د. عمر عبد الرازق حقيبة المالية، والنائب نايف الرجوب حقيبة الأوقاف، وسمير أبو عيشة حقيبة التخطيط، فيما تولى النائب المستقل جمال الخضري حقيبة وزارة الاتصالات تكنولوجيا المعلومات، ود. يوسف رزقة حقيبة الإعلام، بينما تولى د.

مريم صالح وزارة شؤون المرأة، ود. عطا أبو السبح وزير الثقافة. وتولى د. ناصر الشاعر نائب رئيس الوزراء وزارة التربية، ود. محمد شبير وزارة التعليم العالي، ووصفي كبها وزارة شؤون الأسرى والمحررين، وخالد أبو عرفة وزارة شؤون القدس، وجودة مرقص (مسيحي من بيت لحم) وزارة السياحة، فيما تولى وزارة الاقتصاد علاء الأعرج. أما وزارة الزراعة فتولاها د. عبد الرحيم الحنبلي، ووزارة العدل تولاها د. أحمد الخالدي، ووزارة الشؤون الاجتماعية فخري تركمان.

لقد استند برنامج الحكومة الفلسطينية الجديدة إلى مجموعة من النقاط الأساسية، تمثل أبرزها بإزالة الاحتلال، والمستوطنات، وهدم جدار الفصل العنصري، والعمل على بناء الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ورفض الحلول الجزئية، وسياسة الأمر الواقع، وكل مشروع ينتقص حقوق الشعب الفلسطيني. كما دعا البرنامج الحكومي إلى التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم باعتباره حقاً فردياً وعاماً غير قابل للتنازل عنه. وكذلك العمل على تحرير الأسرى ومواجهة إجراءات الاحتلال على الأرض من اغتيالات واعتقالات واجتياحات. واعتبار المقاومة بأشكالها المختلفة حق مشروع للشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال واستعادة حقوقه الوطنية.

في السياق العربي والدولي ستعمل الحكومة الفلسطينية على إقامة علاقات طيبة إيجابية، وودية، ومتوازنة، قائمة على الاحترام المتبادل مع الدول العربية والإسلامية ومختلف دول العالم، والمؤسسات الدولية. وستعمل على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إزالة الاحتلال والمستوطنات والانسحاب الشامل من الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، حتى تنعم المنطقة بالهدوء والاستقرار في هذه المرحلة. كما ستتعامل الحكومة مع الاتفاقيات الموقعة بمسئولية عالية وبما يحمي المصالح العليا لشعبنا ويصون حقوقه ولا يمس ثوابته.

أما فيما يخص عملية الإصلاح الداخلي، فستعمل الحكومة على محاربة الفساد، وحل مشكلة البطالة، وبناء مؤسسات الشعب والمجتمع على أسس

ديموقراطية تكفل العدالة والمساواة والمشاركة. وحماية أمن المواطن والوطن، والممتلكات العامة والخاصة. وإصلاح القضاء، وتعزيز استقلاله ونزاهته، ورفع كفاءة الأداء، وصون قراراته وإنفاذها، وحماية الحريات العامة والخاصة، والتأكيد على حرية الرأي، وتشكيل الأحزاب، وتحريم الاعتقال السياسي.

ورشة

"السياسات والبرامج اللازمة فلسطينياً وعربياً لتوجيه السيناريوهات المحتملة للصراع العربي-الإسرائيلي حتى عام٢٠١٥"*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة ورشةً أكاديميةً لمدة يوم واحد في العاصمة المصرية بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير، وذلك تحت عنوان "**البرامج والسياسات اللازمة فلسطينياً وعربياً لتوجيه السيناريوهات المحتملة للصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥**"*.

يأتي عقد هذه الورشة المتخصصة لبحث هذا الموضوع بشكل معمق استناداً إلى السيناريوهات والتوصيات التي توصل إليها مؤتمر "**العرب وإسرائيل عام ٢٠١٥.. السيناريوهات المحتملة**" الذي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥ في عمان، للإجابة عن تساؤل: "كيف يمكن أن تحول هذه الرؤية الاستراتيجية إلى مشاريع عمل وخطط وسياسات على الصعيدين العربي والفلسطيني"؟

---

* ورشة أكاديمية، القاهرة، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، والتقرير من إعداد مركز دراسات الشرق الأوسط.

* شارك في تقديم مداخلات رئيسية في أعمال الورشة السادة (الأسماء مدرجة حسب ترتيب الجلسات): أ.د. نادية مصطفى، أ. سمير الشمايلة، السفير محمد صبيح، أ.د. مصطفى علوي، د.محمد عبد السلام، د. محمد قدري سعيد، د. محمود عبد الظاهر، أ.د. حسن أبو طالب، د. أحمد ثابت، د.محمد خالد الأزعر، أ.د. حسن نافعة، أ. أمجد جبريل، د. وحيد عبد المجيد، أ. زينات أبو شاويش، د.سيف الدين عبد الفتاح، د. عمرو دراج، د. أحمد البرصان، د. عبد الله شحاتة، أ.د.يوسف رزقة، أ. هبة رؤوف. إضافة إلى مجموعة من الأساتذة والمهتمين والسياسيين في مصر.

توزعت أعمال الورشة على ثلاثة من المحاور أو المستويات فيما يخص رسم السياسات والبرامج لتوجيه السيناريوهات، **أولها: المستوى العربي الشعبي** (الأحزاب، مؤسسات المجتمع المدني، المؤسسات التعليمية،..)، حيث تعرض المشاركون للصعيد السياسي والجماهيري والإعلامي والبرلماني، والصعيد الثقافي والاجتماعي والفكري، وصعيد دعم الشعب الفلسطيني وصموده ومقاومته للاحتلال. **وثانيها: المستوى العربي الرسمي** وقد تناول المشاركون هذا المحور على الصعيد السياسي والعلاقات الخارجية والدبلوماسية والإعلام، وعلى الصعيد العسكري والأمني والاستراتيجي، وعلى صعيد الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً على صعيد دعم الشعب الفلسطيني وصموده ومقاومته للاحتلال). **أما آخر هذه المحاور فقد فصل في المستوى الفلسطيني، مقارباً** صمود الشعب الفلسطيني ووحدته الداخلية، ومن ثم السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية واتفاقات السلام، والانتفاضة والمقاومة، بما في ذلك الجانب العسكري والأمني، والإصلاح والتنمية الداخلية، وأخيراً الإعلام والعلاقات الخارجية العربية والدولية.

وقائع الورشة

برز منذ بداية الورشة الاتجاه الذي يؤكد على أهمية العمل الاستشرافي لتوفير رؤية جديدة في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي تعمل على توسيع المشاركة السياسية للقوى العربية المختلفة وصولاً إلى الدفع باتجاه السيناريو الرابع* الخاص بتقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني، خصوصاً أن الطرف الآخر

* انتهى المؤتمر إلى تحديد أربعة سيناريوهات: يمثل السيناريو الأول استمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة، ويمثل الثاني تدهور الوضع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني. أما السيناريو الثالث فأساسه تقدم عملية التسوية. ويشير السيناريو الرابع إلى تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني.

–أي إسرائيل– يعكف منذ سنوات على دراسة مستقبل الصراع واحتمالاته من خلال عدة مشروعات بحثية.

وقد تركزت النقاشات والمداخلات في الورشة حسب المحاور المقترحة في عدة أبعاد، أبرزها:

أولاً: السياسات والبرامج المقترحة على الصعيد العربي الشعبي والرسمي

أ. المستوى الشعبي العربي

أثار كثير من المشاركين قضية مهمة وهي تراجع مركزية القضية الفلسطينية على أجندة النظام العربي بشقه الرسمي. وفى مواجهة ذلك اقترح البعض إعادة بناء الإدراك العربي الجمعي لخطورة المشروع الصهيوني على المنطقة العربية بأسرها، وتأثير مستقبل القضية الفلسطينية على مصير المنطقة. حيث طُرحت فكرة إحياء ثقافة الممانعة أو المقاومة والسعي لتغيير الواقع القائم بهدف رسم خط أحمر يمنع المفاوض العربي من تقديم المزيد من التنازلات مستقبلاً.

أكدت أعمال الورشة على أن البعد العربي الشعبي بحاجة إلى استراتيجية إعادة البناء الثقافي والفكري والمعنوي. وأن هذه الاستراتيجية بحاجة إلى جهود عملية متواصلة ومتناسقة بين مكونات المجتمع المدني والمجتمع السياسي وسياسات حكومية عبر مناهج التعليم وسياسات الإعلام الرسمي، وكذلك الإعلام الخاص والمستقل.

وقد خلص المشاركون إلى مجموعة من المقترحات لبناء استراتيجية تهدف إلى إعادة البناء الثقافي والفكري والمعنوي المتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، توزعت في ثلاثة اتجاهات، أولها الأحزاب العربية، وثانيها النقابات المهنية، وآخرها ما يتصل بالإعلام والفنون.

على صعيد الأحزاب، وإدراكاً لحجم القيود التي تعمل بها في الدول العربية المختلفة، فهي مطالبة أمام المنتسبين إليها، بجعل القضية الفلسطينية محوراً مركزياً في عمليات التنشئة الحزبية، عبر كتيبات حزبية وحلقات نقاشية دورية مفتوحة لأعضاء

الحزب ولغيرهم من الجمهور الأوسع تُذكِّر بتاريخ فلسطين، ونشأة المشروع الصهيوني، ومخاطره المتزايدة على العالم العربي ككل، على أن يتم تغطيتها بقدر الإمكان بصورة موسعة في وسائل الإعلام الخاصة بالحزب من صحف ومنشورات مختلفة. مع ربط هذه الجوانب بالتطورات الجارية، على أن تكون زوايا التحليل مستهدفة التعبئة الحزبية والجماهيرية ومزودة بالحقائق والأرقام والإحصاءات المختلفة، في الوقت نفسه زيادة الوعي الحزبي بمكامن الضعف الهيكلية الكامنة في المشروع الصهيوني نفسه، وبحيث يظل الوعي الحزبي العام مدركاً للمخاطر من جهة ومدركاً أيضاً لإمكانات المواجهة والمقاومة من جهة أخرى.

وإذا ما توافر لحزب عربي أو أكثر إمكانية العمل المشترك على صعيد أكثر من بلد، من خلال مؤتمر سنوي يعقد في بلد عربي كل عام، ويحشد له الرموز الفكرية والسياسية والفنية العربية، يكون له شعار واحد يتم التركيز عليه مراراً وتكراراً وهو "قضية فلسطين قضية العرب جميعاً"، تخصص فيه جلسات متواصلة حول القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة، بحيث يعكس عناصر الفكر المقاوم في إطار عربي وفق أسس علمية مستديمة وليست دعائية عاطفية.

وما ينطبق على حركة الأحزاب يمتد أيضاً إلى حركة النقابات المهنية، واللجان الثقافية فيها، التي يمكن أن يكون أحد محاور عملها الثابتة والمتكررة هو شرح وتحليل قضية فلسطين وبناء وعي لدى أعضاء هذه النقابات بأن فلسطين هي قضية محورية في المستقبل العربي ككل. ويمكن لأكثر من اتحاد نقابي عربي أو مهني عربي أن يعقد دورة سنوية في بلد عربي حول تطورات القضية الفلسطينية وكيفية مساندتها بكل السبل. وهنا يقع عبء خاص على بعض الاتحادات المهنية والنقابية العربية، كاتحاد المحامين العرب مثلاً.

على صعيد الإعلام والفنون، فثمة ضرورة إلى زيادة إنتاج الأعمال الفنية والدرامية الخاصة بتطور القضية الفلسطينية، وأن يشارك فيها فنانون عرب من كل البلدان العربية، وإقامة أكبر عدد ممكن من المناقشات العامة عنها بما تحويه من

معلومات إلى جانب الأطر الفنية، وتغطيتها إعلامياً بأكبر مساحة ممكنة، في النقابات والمنظمات الجماهيرية المختلفة، وتجاوز حالة المنافسة الفنية التي تؤثر في مثل هذه الحالات على أسس قطرية، إلى أن تكون لصالح القضية الفلسطينية وإحياء مركزيتها في الوعي العربي الشعبي. كما يمكن لاتحاد الإذاعات العربية أن يشترك في إنتاج أكثر من عمل إذاعي فني عربي يشترك فيه نجوم عرب من أكثر من بلد عربي يغطي تاريخ فلسطين وفق رؤية تمزج بين كشف المخاطر وربط المواجهة بالمقاومة العامة بكل أشكالها، وليس فقط بالعمل العسكري المباشر. وباعتبار أن تنمية وتكامل العالم العربي هو جزء أساسي من المواجهة الشاملة مع المشروع الصهيوني.

وقدم المشاركون مقترحات أخرى، أهمها:

- ابتداع منافسات ومسابقات فنية مختلفة على طول العالم العربي تدور الأبعاد المختلفة للقضية الفلسطينية، رسوم ومسرحيات وروايات قصيرة وأشعار وأفلام تسجيلية وروائية طويلة وغير ذلك من الأعمال الفنية، على أن تُغطى إعلامياً على أوسع نطاق عربي ممكن. وأن ترصد لها جوائز مالية قيمة، وأن تكون مفتوحة المشاركة لكل الفئات العمرية المختلفة.
- أن يُخَصَّص مهرجان سنوي عربي في موعد محدد من كل عام للأفلام العربية والأعمال الدرامية التي تعالج القضية الفلسطينية، ومهرجانات أخرى للشعر والرسوم وهكذا، على أن تُعقد بصفة دورية في البلدان العربية، لتكون موجودة طوال العام.
- أن تُنتج أعمال فنية بتقنيات الكومبيوتر عن القضية الفلسطينية، وتكون موجهة لفئات عمرية مختلفة، وتطبع على الأسطوانات المدمجة "سي دي"، وتوزع مجاناً مع المطبوعات الشهيرة مرة كل شهر أو كل شهرين.
- أن تشترك منظمات المجتمع المدني المعنية بالقضية الفلسطينية وبحقوق الإنسان العربي في أكثر من بلد عربي لتشكيل اتحاد عربي لجمعيات مدنية يكون مخصصاً للدفاع عن الإنسان الفلسطيني ومخاطبة المنظمات المدنية المناظرة في

البلدان الغربية عموماً، لشرح مختلف أوضاع القضية الفلسطينية والانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي. وأن يكون له اجتماع سنوي في بلد عربي كل عام يخصص لمتابعة تطورات الوضع الفلسطيني.

- أن يقوم اتحاد الصحفيين العرب بتعميم مفاهيم موحدة للمصطلحات المستخدمة في شرح القضية الفلسطينية إعلامياً.
- أن يكون هناك يوم محدد يتم اختيار تاريخه بدقة، تقوم فيه القنوات الفضائية العربية بشرح مكثف للقضية الفلسطينية وتاريخها ومخاطر المشروع الصهيوني، وبما يمثل عمل إعلامي جماعي ذي طابع تعبوي على النطاق العربي ككل.

ب. المستوى الرسمي العربي

توصل المشاركون في الورشة إلى عدد من المقترحات بخصوص الآليات والبرامج التي من الممكن اقتراحها على الصعيد العربي الرسمي بهدف توجيه السيناريوهات المتوقعة للصراع العربي الإسرائيلي حتى العام ٢٠١٥، ونورد فيما يلي أبرز هذه المقترحات:

- استمرار تقديم الدعم والمساعدات للشعب الفلسطيني وإظهار أهمية التجاوب مع المطالب الفلسطينية لامتصاص الغضب الشعبي على المستوى العربي والإسلامي.
- توجيه الرأي العام لإظهار مساحة من الاستياء مما يحدث داخل الأراضي الفلسطينية من اعتداءات إسرائيلية متواصلة وتداعيات ذلك على الاستقرار العالمي والإقليمي. مع قيام حملات إعلامية لاستثمار ذلك في تجسيد استياء الرأي العام تجاه الممارسات الإسرائيلية وضرورة التجاوب مع المطالب الفلسطينية.
- بلورة آلية لتعبئة القوى الإقليمية واستثمار ثقلها للمشاركة في تأييد ودعم الجانب الفلسطيني.

- التهدئة واحتواء النزاعات العرقية والطائفية من خلال الحوار والشفافية والاتصال بقوى المعارضة وإظهار أهمية هذا الأمر للجانب الفلسطيني للوصول لقناعات تقضي على الفتنة والنزاعات.
- أهمية تحديد المخاطر والتهديدات للتوجهات الأمريكية الأمنية فيما يتعلق بإعادة ترتيب وتشكيل المنطقة في ظل المشروعات المطروحة، والتي سوف تؤدي إلى زيادة نعرات الطائفية وضياع الهوية والثوابت الدينية ونشوء مجتمعات جديدة تتصف بعدم الولاء والتفكك الاجتماعي والثقافي وتبتعد عن الاهتمام بالقضية.
- محاولة استعادة دور الجامعة العربية وتعظيمه وعدم التخلي عنها حتى لو كان هذا من قبل البعض وليس بإجماع عربي لدعم القضية الفلسطينية.
- تذكير الأممية الدولية بأهمية دورها في المنطقة وخاصة على الجانب الفلسطيني حتى لا يحدث استفراد إسرائيلي كامل بالفلسطينيين في ظل محدودية التأثير العربي ارتباطاً بمواقف التراجع المفترضة بها، مع تنامي الدعم الأمريكي لإسرائيل.
- التوجه العربي إلى الدول المانحة لإظهار أهمية دعم الموقف الداخلي الفلسطيني وحثها لاستمرار تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية. مع التركيز على المخاطر والتداعيات في حال وقف هذه المساعدات.
- أهمية التحرك العربي للضغط على الجانب الإسرائيلي.
- التحرك العربي تجاه الدول الأوربية والأمريكية للتخلي عن الضغوط التي تمارس ضد الحكومة الفلسطينية الجديدة وعدم تعطيلها.

ج- على الصعيد الأمني والعسكري والرسمي

أما في سياق السياسات والآليات المقترحة على الصعيد الأمني والعسكري الرسمي العربي، فقد خلصت الورشة إلى اقتراح مجموعة من الآليات قياساً على تجارب إقليمية أخرى ناجحة، ونذكر هنا أهم ما أشار إليه المشاركون في هذا السياق:

١- آلية للحوار العسكري والأمني العربي

حتى الآن ومنذ بداية الصراع العربي-الإسرائيلي لم تتوفر آلية دائمة للحوار العسكري بين الدول العربية على المستوي الرسمي أو غير الرسمي. ويواجه مفهوم

"الحوار" بما يمثله من نشاط جوهري وضروري لأي تعاون عسكري جماعي خلاق مشاكل عملية وثقافية. فمن الناحية العملية ونتيجة لطبيعة نظم الحكم العربية هناك حساسيات كثيرة يمكن أن تقف عقبة في طريق أي حوار جماعي في المجال العسكري؛ ومن الناحية الثقافية هناك حالة عدم إلمام بفكرة الحوار والنظر إليه بوصفه "مجرد كلام"، خاصة وأن "العصف الذهني" و"ورش العمل" كانت معظمها مفاهيم ومهارات غربية ولم تكن نتاجاً عربيا في أي وقت من الأوقات وهو أمر متعلق بنمو ثقافة الديموقراطية وكيفية التعامل مع الآخر. وفى هذه النقطة يجب التركيز على إطلاق حوار عسكري وأمنى عربي على المستويين الحكومي وغير الحكومي. فعلى المستوى الحكومي يجب أن يكون هناك لقاء دوري بين وزراء الدفاع العرب وبين رؤساء الأركان وأيضا على المستويات الأقل لتبادل الرأي وتحديد برامج التعاون واستشراف المستقبل. وقد يُدعي إلى هذه اللقاءات رسميون ومفكرون استراتيجيون من دول الجوار غير العربية. ومنذ شهور قليلة، وفى إطار منتدى الحوار (٥+٥) المتوسطي، التقى بالفعل وزراء دفاع الدول العربية الخمس مع نظرائهم الأوروبيين، ونفس الشيء حدث بصورة غير رسمية حيث تكرر مؤخرا اللقاء على غداء عمل بين وزراء دفاع حلف الناتو ورسميين عسكريين من دول جنوب المتوسط. أما على المستوى غير الحكومي، فيمكن إطلاق مؤتمر دوري للشئون العسكرية والأمنية لمناقشة هذه الأمور على نمط مؤتمر "دافوس" الاقتصادي وجنيف الأمني.

٢- بناء آليات تدريب مشتركة

بدون تدريب مشترك يصعب العمل المشترك خاصة في المجال العسكري والأمني. ولا يسعى أي تدريب مشترك إلى اكتساب مهارات فنية معينة فحسب، ولكن اكتساب مهارة العمل مع الآخرين، وهذا الهدف له جانب فني وثقافي لا يمكن تجاهله. إلا أن المشاركات العسكرية العربية اتسمت في المقابل بأنها أخذت صورة الاستدعاء في أوقات الأزمة بدون تدريب مشترك مسبق، ولذلك عمل كل جانب بمفرده حتى بعد أن وقف الجميع معا على خط النار. وفى حالة حرب أكتوبر

١٩٧٣، اقتصر التعاون بين مصر وسوريا على مستوى التخطيط العام للحرب، ولم يستمر هذا النشاط بعد انتهاء الحرب. كما ظل التدريب المشترك غائبا باستمرار عن العمل العربي الجماعي إلا في حالات ضئيلة، وهو ما يحدث حاليا على المستوى الثنائي أو في وجود أطراف أجنبية. وفى هذا الإطار يجب أن تمتد هذه الآلية إلى مراجعة دور الأكاديميات العسكرية والتنسيق بينها وتطوير مناهج الدراسة فيها. ولا يجب أن يحجب التعاون العربي في مجال التدريب المشترك أي فرص أخرى جماعية أو فردية للتدريب مع الدول الأخرى.

٣- صناعة حربية عربية مشتركة

بعد حل "الهيئة العربية للتصنيع" لم يعد أحد يفكر في موضوع صناعة حربية عربية مشتركة. وجاء حل الهيئة وانسحاب الدول العربية منها نتيجة لتوقيع مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل، وهو الأمر الذي تم على افتراض أن مصر قد خرجت من مجال الصراع إلا أن الدول العربية لم تتبنى الفكرة بعد ذلك بعيدا عن مصر. ولا تعنى الصناعة الحربية الاهتمام بالقطع الكبيرة المكلفة مثل الطائرات والدبابات والسفن الحربية فقط ولكن هناك آلاف الأنواع من الذخائر والتفاصيل الصغيرة التي يمكن ضمان توفيرها ذاتيا وبدون الاعتماد على الخارج. ومن المطلوب إقامة حوار عربي مشترك في موضوع الصناعة الحربية، خاصة أن إسرائيل أصبحت من كبار المصدرين للسلاح على مستوى العالم. وفي كل الأحوال يجب إعادة النظر في فكرة إحياء صناعة حربية عربية مشتركة، ومدى إمكانية تحقيق ذلك في الوقت الحالي، أو البحث عن صور أخرى للتنسيق وتبادل الخبرات بدون الدخول في مؤسسات مركزية تكون معرضة للانهيار بسبب المتغيرات السياسية.

٤- إنشاء آلية لتطوير التكنولوجيا العسكرية

يجب أن يمتد التعاون في هذا المجال إلى تطوير التكنولوجيات المتقدمة من خلال أنشطة البحث المشترك. وفى الحقيقة لا يوجد "فضاء تكنولوجي عربي" لتبادل الخبرات والبناء فوق ما تم إنجازه في دولة معينة بواسطة الدول الأخرى. ومن هنا

يكتسب التركيز على تطوير التكنولوجيا ذات التطبيقات العسكرية أهمية خاصة لكسب أي صراع عسكري مستقبلي ومعظم هذه التكنولوجيات لحسن الحظ له تأثير على التقدم المدني في مجالات كثيرة. ومن الواضح أن التقدم في مجال الصواريخ والطائرات بدون طيار والذخيرة الذكية ونظم الاتصالات سوف يكون له عظيم الأثر في حروب المستقبل.

٥- آلية للتعاون في المجال النووي وأبحاث الطاقة

لقد بدأ التعاون الأوروبي أول ما بدأ في التطوير والبحوث في المجال النووي نظراً لأهميته المدنية والعسكرية. وفى هذا الخصوص يجب تنشيط آليات الجامعة العربية في هذا الشأن. فالمنطقة العربية تقع وسط محيط يتسع تسلحه النووي كل يوم (الهند، باكستان، إسرائيل، إيران)، ولذلك يجب أن تتبنى الدول العربية برنامجا "للاستعداد التكنولوجي" يقصر له الطريق إذا اضطر في وقت ما إلى التفكير في هذا الموضوع خاصة أن معاهدة انتشار الأسلحة النووية أصبحت معرضة للانهيار.

٦- إقامة آلية للحوار الأمني والعسكري مع الجوار الأمني

هذه الآلية من آليات الحوار تنظر إلى الخارج وتبحث عن الحلفاء وتقوى العلاقات مع الأصدقاء وتتعرف على كيفية تفكير الأعداء المحتملين. ومن شأن وجود حوار أمنى وعسكري بين النطاق العربي والنطاق الإقليمي الأوسع (عدا إسرائيل) أن يحقق هذه النتيجة الأساسية والمهمة لكل السيناريوهات المقترحة في مؤتمر عمان.

٧- تفعيل الاهتمام المشترك بأمن الممرات البحرية

يمثل أمن الممرات البحرية العربية أهمية استراتيجية قصوى للأمن العربي وللعلاقات الأمنية الأوسع مع الدول الكبرى، لذلك يجب ألا تترك هذه الممرات لسيطرة القوى الغربية، ولا بد من تواجد عربي فعَّال من خلال تنسيق مشترك يأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية لكل دولة، آخذين في الاعتبار أن إسرائيل قد ركزت خلال العقد الماضي على تقوية سلاحها البحري، وبذلك عوضت القصور الناتج عن صغر مساحتها، كما وضعت نفسها على خريطة العمليات الاستراتيجية الكبرى على المستوى العالمي في أية أزمة ذات بعد دولي واسع.

ثانياً: السياسات والبرامج المقترحة إزاء البعد الفلسطيني

استأثر هذا البعد بالحيز الأكبر من النقاش، وبرز في سياقه عدد كبير من القضايا الفرعية التي أكدت على اعتبار العامل الفلسطيني هو المحرك الرئيسي لتحسين الوضع العربي في الصراع. من هذه القضايا:

أ. أهمية إعادة الاعتبار لوحدة الشعب الفلسطيني بكافة فئاته (سكان الضفة والقطاع، فلسطينيو ٤٨، فلسطينيو الشتات).

ب. إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها مرجعية السلطة الفلسطينية والعمل الوطني الفلسطيني برمته بعد إعادة البناء والإصلاح.

ج. مواصلة وضمان استمرار الحوارات الفلسطينية الداخلية بهدف صياغة برامج عمل مشتركة.

د. ترسيخ فكرة المقاومة كأداة لاستعادة الحقوق. والمقاومة المقصودة لها شقان: عسكري يهدف لإجبار إسرائيل على إنهاء الاحتلال، ومدني مجتمعي يهدف إلى تمتين البناء المجتمعي الفلسطيني وتحسين أوضاعه المعيشية بما يحقق له الصمود.

هـ. إعادة الاعتبار لقضية اللاجئين، تنشيط البعد القانوني والحقوقي الخاص بها.

أما بخصوص الآليات والبرامج المقترحة على الصعيد الفلسطيني فقد اقترح المشاركون الآليات التالية:

- إيجاد حد أدنى من التوافق لتشكيل حكومة قادرة على إدارة الدولة الفلسطينية.
- تقديم مشروع للإصلاح الفلسطيني من قبل الصمود الفلسطيني مع استمرار الحوار البيني وتنمية العلاقات البينية بين شرائح المجتمع الفلسطيني. والوصول إلى صيغة توافقية لتفويت الفرصة على عمليات الاقتتال الفلسطيني الفلسطيني.
- تشكيل لجنة أو مجموعة تضم جميع أطياف الداخل الفلسطيني كمرجعية للحفاظ على وحدة الداخل.
- آلية للتواصل مع الخارج الفلسطيني لدعم صمود الداخل.

- ألا تُستدرج الحكومة الفلسطينية المقبلة بقيادة حركة حماس إلى ركن صغير يحصر كافة مجهوداتها في إطار العمل الداخلي لمواجهة الفساد وتوفير معيشة لائقة للفلسطينيين في الداخل، على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا الأمر، بمعنى أن الحكومة المقبلة يجب ألا تُدفع دفعاً للاقتصار على لعب دور السلطة المحلية على حساب الدور السياسي الأكبر والأكثر أهمية للقضية الفلسطينية بمفهومها الشامل، في إطار الخط السياسي الثابت لحركة حماس، والتي اختارها الناس على أساسه، فالتركيز على الشأن الداخلي مع إهمال القضايا الرئيسية يصب في واقع الأمر في الوعاء الذي أرادت أوسلو أن تحققه (سلطة حكم ذاتي تتحمل الأعباء الداخلية ولا تحقق أية مكاسب سياسية استراتيجية).

البعد الاقتصادي

ركز المشاركون في الورشة لدى مناقشتهم للشأن الفلسطيني على البعد الاقتصادي، موضحين أهميته الكبيرة في توجيه الأحداث، وقدموا لذلك عدداً من الاقتراحات كان أبرزها:

- القضاء على الفساد وتحديد مناخ جديد للتنمية الاقتصادية.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني على أسس علمية تراعى الاعتبارات الموجودة في فلسطين حالياً.
- الشفافية في عرض الإمكانيات والموارد وأوجه الإنفاق.
- أهمية تحديد المطالب الضرورية وأولوياتها بالنسبة لرفع مستوى المعيشة للشعب الفلسطيني وتنميته اقتصادياً واجتماعياً.
- إنشاء شركات استثمارية بمبادرات من رجال أعمال عرب، وتطرح أسهمها على المواطنين للاكتتاب العام، على أن تقوم هذه الشركات باستثمار أموالها في فلسطين في مشروعات تكفل احتياجات الشعب الفلسطيني وتعمل على تشغيل أكبر قدر من الأيدي العاملة.

- إنشاء شركات لتسويق منتجات الشعب الفلسطيني، التي ينتجها وفق آليات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تتناسب مع وضع الشعب الفلسطيني وظروفه في الوقت الراهن.
- تقديم الخبرات العربية لتذليل الصعاب وحل المشاكل، وذلك مثلاً بأن تعمل الجامعات العربية كبيوت خبرة تقدم الاستشارات الفنية للشعب الفلسطيني في مجالات التنمية والعمران والبنية التحتية.. الخ، أو أن يتم إنشاء جمعيات أهلية تعمل كوسيط بين الخبرات العربية والاحتياجات الفلسطينية، إلى غير ذلك من الآليات المبتكرة التي تكفل تقديم دعم نوعي للشعب الفلسطيني بمبادرات أهلية، بعيداً عن الأطر الرسمية.

الشرق في تركيا
تحذير من الانفجار بسبب الضغط الإمبريالي الصهيوني

أقامت مؤسسة مؤتمر الشرق* برعاية بلدية استنبول مؤتمراً بعنوان (مؤتمر الشرق) في تركيا من ٩-١٣ تشرين ثاني من العام ٢٠٠٥، ترأس لجنته التحضيرية محمد بيكار أوغلو، حيث تناول المؤتمر مجموعة من القضايا المهمة التي تمس المنطقة بمشاركة نخبة من المفكرين والباحثين.

وقد ناقش المجتمعون موضوعات عدة، أهمها: قضية فلسطين و"المقاومة" و"الإرهاب" و"الإمبريالية الجديدة" و"الشرق الأوسط"، و"الديمقراطية"، و"حقوق الإنسان" وإحقاقها ومشكلة وضع المرأة في الشرق؟ حيث تم تقسيم الباحثين إلى مجموعات عمل، استطاعت أن تخرج بتصورات وبرامج جديدة.

وقد ناقشت المجموعة الأولى بإدارة عبد النبي اصطيف، معنى العيش في منطقة الشرق ومعنى الانتماء إلى هذه البقعة، وما حدود الشرق ومن هو الشرقي، وقد تناقش الباحثون في هذه المجموعة في إمكانية التحدث عن هوية عليا مشتركة، والدروس المستفادة من التاريخ من عهد العصور التقليدية إلى الحداثة ومن الأممية إلى القومية.

أما المجموعة الثانية التي رأستها هبة رؤوف عزت، فقد تناولت مشكلات الإدارة في المنطقة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات ومشكلة المرأة.

---

* **مؤتمر الشرق**: مجموعة تأسست من دول عربية واسلامية مثل تركيا وإيران،وتضم أدباء ومفكرين وسياسيين وتهدف إلى تأكيد هوية الشرق العربية الإسلامية ومناهضة المشروع الصهيوني والهيمنة الأمريكية في المنطقة.

في حين ناقشت المجموعة الثالثة بإدارة محمد نور الدين، العلاقة بين الشرق والغرب، وسيطرة الإمبراطورية الأمريكية، ومدى الاختلاف بين السياسات الأوروبية والأمريكية، كما تدارس المجتمعون أسباب الصراع بين الشرق والغرب.

وناقشت المجموعة الرابعة بإدارة جم صوم أل، التحديات التي تواجهها المنطقة، وعرج المشاركون على موضوع المقاومة ومشروعيتها وأنواعها، وخطورة ربطها بالإرهاب دولياً.

وقد شارك في المؤتمر مدير مركز دراسات الشرق الأوسط جواد الحمد، في ندوة "فلسطين"، حيث تحدث عن طبيعة الجرح والكارثة والضحايا والتضحيات التي يقدمها الشعب الفلسطيني يومياً، وتطرق إلى محاولات التصفية العسكرية والسياسية للقضية.

ثم تحدث الحمد عن المرحلة القائمة اليوم المتمثلة بالاندحار من غزة، وبناء الجدار وغياب أي أفق سياسي وفشل عملية السلام، مع الحديث عن التصور الإسرائيلي للسلام القائم على الأمن الإسرائيلي أولاً، وتحدث عن إشكالية برنامجي المقاومة والتفاوض.

ثم تطرق مدير مركز دراسات الشرق الأوسط إلى المستقبل الاستراتيجي المتمثل بصمود الشعب الفلسطيني، وفشل المشروع الصهيوني، ودعا إلى حصار إسرائيل ووقف التطبيع معها، وبلورة الاتجاهات المناهضة لها بين الشعوب.

واقترح الحمد في مجموعات العمل المختلفة وبخاصة المجموعة الرابعة، أن يتخذ المؤتمر مساقين في إطار حضارته الجامعة للعرب والأتراك والإيرانيين، مع الاعتراف بحضارات إثنياته وإسهاماتها.

واقترح كذلك تجميع جهود وأفكار نخبة مثقفة ممثلة للمجتمعات الشرقية، ليأخذ الشرق مكانة دولية مكافئة للغرب وعلى قدم المساواة، ويسهم في بناء النظام الدولي على أسس الحق والعدل والمساواة والحرية والتعددية، ويدعم حوار الحضارات. وأن يقوم المؤتمر بتبني قضايا المنطقة والدفاع عنها، مع مواجهة

التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية بشكل جماعي وعبر مختلف الوسائل المتاحة.

وطالب الحمد المؤتمر، أن يعتمد الأسلوب السلمي بالحوار والدبلوماسية والاتصالات والأعمال الفكرية والسياسية والثقافية.

وحول انعقاد المؤتمر مستقبلاً اقترح مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، أن ينعقد المؤتمر سنوياً، وأن تجدد العضوية برسوم سنوية، وأن يتم تشكيل لجنة صندوق دائم لجمع المال اللازم لأعمال المؤتمر.

وطالب بإنشاء موقع على الانترنت بلغات أربع هي التركية والعربية والفارسية والإنجليزية، وإعداد الأبحاث والدراسات والمسوح التي تتناول اهتمامات الناس في الشرق، وتشكيل مجموعات عمل لنشر المفاهيم الخاصة بالمؤتمر ومشاريعه.

وقد خرج المجتمعون في المؤتمر ببيان خلصوا فيه عبر الحوار الجاد والتفكير المشترك، إلى ضرورة استعادة وحدة شعوب الشرق القائمة على تجربة العيش المشترك ضمن الجغرافية الطبيعية للمنطقة، وإلى ضرورة تعزيز مكونات المجتمع المدني في بلدان الشرق، وتوجيهها لتستجيب على نحو ايجابي للتحديات الداخلية والخارجية.

وأكد المجتمعون على ضرورة تعبئة القوى والطاقات والإمكانيات التي تنطوي عليها مكونات المجتمع المدني، من أجل المقاومة الشاملة بكل صورها وأشكالها للهجمة الشرسة للإمبريالية الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها، بحجة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والعدالة، بحسب تعبير البيان.

وأكد البيان على ضرورة تأكيد مسؤولية شعوب المنطقة ومجتمعاتها المدنية عن بناء مجتمعات ديمقراطية، والسعي لضمان العدل الاجتماعي والتمسك بثقافة الديمقراطية، وأكد على التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي، ولكل أشكال القمع والظلم الاجتماعي وبين الإرهاب الذي يهدد أمن الشعوب ويدمر بنيانها.

ودعا المجتمعون إلى سيادة مبادئ القانون الدولي في مختلف المؤسسات الدولية التي باتت مجرد أدوات لإضفاء الشرعية على سياسات الدول الكبرى بحسب تعبير البيان، وحث على مد يد التعاون لكل قوى الخير والعدل والتقدم في المجتمعات التي تؤمن بقيام نظام عالمي على أساس من الاحترام المتبادل بين الشعوب وسيادة القانون الدولي. ويذكر أن المؤتمر أدير من خلال الجلسات العامة والجلسات الموازية لمجموعات العمل.

هذا وقد شارك في المؤتمر عدد من السفراء العرب من مصر، وإيران، وسورية، ولبنان، إضافة إلى العديد من الباحثين والمفكرين من أمثال الدكتور محمد بيكار أوغلو رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وحسن حنفي، وفهمي هويدي، وأحمد عبد الله، وهبة رؤوف، ومحمد سيد إدريس، وحسن أبو طالب من مصر، ومحمد خيري قلباش أوغلو، وعبد الرحمن أرسلان، وعلي بولاق من تركيا، وجواد الحمد من الأردن، وسهيل الناطور، ووفا حطيط من لبنان، وعدنان عمران، وعبد النبي اصطيف، وعلي عقلة عرسان من سورية، وعصام الراوي من العراق.

ردود الفعل الإسرائيلية حيال فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦*

اتفقت مواقف التكتلات السياسية المختلفة في إسرائيل، على وصف فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بالزلزال السياسي من جهة، وعلى رفض التفاوض مع الحركة طالما أنها لا تعترف بالدولة اليهودية، وبقيت محتفظةً بسلاحها من جهة أخرى.

ومع ذلك، فقد اختلفت هذه التكتلات في تحديد أسباب هذا الزلزال. فبينما عزت أحزاب إسرائيلية أسباب فوز حماس إلى الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة، الذي عزز القناعة –حسب هذا الرأي– لدى لجمهور الفلسطيني، بأن أسلوب "العنف" هو الطريقة الأفضل لانتزاع ما يراه الفلسطينيون حقوقاً من الإسرائيليين.

ومن جانب آخر، ركز حزب كديما وحزب العمل على انعدام الشريك في الطرف الآخر، في محاولة لفرض حلٍّ أحادي الجانب في الضفة الغربية في المرحلة القادمة، على غرار ما جرى في غزة، وتحديد حدود الدولة العبرية، وفق أسس ديمغرافية على ما يبدو.

ردود الفعل الإسرائيلية الأولية

أعلنت إسرائيل موقفها الرسمي من فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية، على لسان القائم بأعمال الحكومة (إيهود أولمرت) الذي أوضح، بأن إسرائيل لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية تضم وزراء من حماس (**هآرتس** "**بالعبرية**"، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٦).

* مركز دراسات الشرق الأوسط.

وأضاف (أولمرت)، بأن الدولة العبرية ستسعى إلى إقناع المجتمع الدولي بتجريد حماس من سلاحها، ودفعها إلى التخلي عن دعوتها لتدمير الدولة العبرية (Ynetnews, ٢٧/ ١/ ٢٠٠٦).

ومن جهة أخرى قال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، (شمعون بيرس) من حزب (كديما) أنه: يتوجب على حماس الاستعداد لوقف المساعدات الدولية للفلسطينيين (**هآرتس**، ٢٦/ ٠١/ ٢٠٠٦).

وعقّب رئيس حزب العمل، (عمير بيرتس) أن على إسرائيل أن تنتظر وترى ماذا سيجري في السلطة الفلسطينية، وإذا ما كان (أبو مازن) سيبقى رئيساً للسلطة الفلسطينية! وأضاف بيرتس: "إذا أُجبرنا فسنقوم بخطوات أحادية الجانب، ولن نوافق على تجميد العملية السياسية، لأن هناك موضوعات متعلقة بنا فقط، والتغييرات في السلطة الفلسطينية لن تقلبنا إلى رهائن". وأعلن أن حزب العمل لن يتفاوض مع حماس، ولن يسهم في تعزيز حماس وجعلها المنظمة المركزية التي تحرك إيقاع المنطقة (**معاريف "بالعبرية"**، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٦).

من ناحيته، قال بن إليعزر وزير الدفاع السابق (من حزب العمل): يجب الانتظار لمعرفة الكيفية التي سينظم الفلسطينيون فيها أنفسهم، ذلك أن الدستور الفلسطيني لا يُلزم الرئيس، تكليف أكبر الكتل بتشكيل الحكومة. مضيفاً بأن إسرائيل مستعدة للحديث مع أيٍّ كان، شرط اعترافه بالأخيرة بوصفها دولةً يهوديةً (Ynetnews, ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦).

كما عقّب رئيس حزب "الليكود" (بنيامين نتنياهو) في مقال له بعنوان (حركة طالبان هنا): "لقد قامت دولة "حماستان" تابعة لإيران. وكل هذا يجري على بعد ١٠٠٠ متر عنا، وعلى مقربة من مطار اللد والقدس. ويجري الحديث عن قيام دولة إسلامية أيدي كل قادتها ملطخة بالدماء". وأضاف نتنياهو: "حماس ستظل نفسها حماس. ولا يمكن التوصل معها إلى تفاهمات، لأن الحركة تدعو إلى إبادة دولة إسرائيل. وعلينا

إعادة سياسة تحصين الحدود والأمن التي قادها الليكود، ووقف سياسة الانسحابات في المقابل التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية" (**يديعوت "بالعبرية"**، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٦).

وفي حديث للإذاعة الإسرائيلية، قال رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، (يوفال شطاينيتس) من حزب الليكود: إنه كان بإمكان إسرائيل، منع حركة حماس من تحقيق إنجازات في انتخابات السلطة الفلسطينية عن طريق منع إجراء الانتخابات.

وتابع قائلا: فشلت الحكومة فشلاً ذريعاً في حربها مع حماس، واصفاً فوز الحركة في الانتخابات بالزلزال. وأضاف كان بالإمكان منع إجراء الانتخابات حتى لو كان الثمن مواجهة مع الولايات المتحدة (Haaretz, ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦).

وكان نُقِل عن مصادر في حزب الليكود في أول رد فعل له، بأن فوز حماس هو نتيجة مباشرة لفك الارتباط، ذلك أن الفلسطينيين أدركوا بأن "الإرهاب" والعنف هو الطريق إلى تحقيق إنجازات سياسية. وأضافت المصادر ذاتها، بأن أولمرت وكديما يؤسسان لدولة "إرهاب" (حماسية)، ستكون تابعة لإيران على بعد كيلومترات معدودة من المراكز السكانية في إسرائيل (Ynetnews, ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦).

وقال عضو الكنيست، (رافي إيتان) من الاتحاد القومي "اليميني المتطرف" إن على (محمود الزهار) أن يرسل باقةً من الورد (لإيهود أولمرت)، ووزراء حكومته الذين فضّلوا الاستسلام أمام "الإرهاب"، وأضاف: بدلاً من العمل على تصفية قادة حماس، اختارت الحكومة طرد اليهود من أرضهم، لتثبت للفلسطينيين أن طريق حماس و"الإرهاب" تنتصر على إسرائيل (Ynetnews, ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦).

وأكد (زفلون أورليف) من الحزب القومي الديني (المفدال)، على أن انتصار حماس كان نتيجةً للانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة. بينما ذهب (أفيغدور ليبرمان) من يسرائيل بيتنو "يميني متطرف" إلى أن نتائج الانتخابات الفلسطيني، تُعدّ نصراً للإسلام الراديكالي (Jerusalem Post, ٢٦/ ١/ ٢٠٠٦).

ومن جهته قال رئيس حزب ميرتس اليساري (يوسي بيلين)، في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية: بأن انسحاب إسرائيل أحادي الجانب من قطاع غزة، قد ساهم كثيراً في تقوية حركة حماس، لأن ذلك أضعف السلطة الفلسطينية. وأضاف بأنه: لا تزال إمكانية التوصل إلى تسوية مع العناصر المعتدلة قائمةً، وطالب (بيلين) القائم بأعمال رئيس الحكومة (إيهود أولمرت)، بإطلاق مفاوضات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وأضاف أنه في حال عدم التوصل إلى تسوية في الفترة المقبلة، فإن حماس ستنتصر في الانتخابات القادمة (Haaretz, ٢٦/ ٠١/ ٢٠٠٦).

انعكاس فوز حماس في برامج الأحزاب الإسرائيلية

تزامن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، مع إنجاز الأحزاب الإسرائيلية الكبرى، المتنافسة على تولي الحكم في الثامن والعشرين من الشهر القادم، آذار/ مارس، برامجها السياسية والإعلان عنها، مما اضطرها إلى سحبها وإجراء تعديلات فيها، رغم أن بعض الأحزاب تدعي أنها لم تجر أي تغيير.

إلا أن خطابها السياسي طغى عليه المتغير الجديد على الساحة الفلسطينية، فبدلاً من الحديث مطولاً عن شروط مفاوضات الحل الدائم، فإن التركيز بات أكثر على تنفيذ مخططات أحادية الجانب وهي الفرضية التي كانت "الخيار الأخير" بالنسبة لحزبي "كديما" و"العمل".

١- كديما- المظلة الدولية

ظهر سعي الحكومة الإسرائيلية برئاسة أولمرت، إلى إنشاء مظلة دولية في أول بيان صدر عن الحكومة، والذي جاء فيه "أن إسرائيل ستواصل التنسيق مع الأسرة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، في بلورة الموقف من فوز حركة حماس"، وهذا التنسيق نجم عنه التهديد في إعاقة تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية، وهو أيضاً موقف مساند لموقف الحكومة الإسرائيلية.

وعملياً فإن موقف حزب "كديما" من فوز حركة حماس انعكس في المواقف الرسمية الصادرة عن الحكومة، ولم تكن أية حاجة لانفعال زائد على الحلبة الحزبية، وهو أيضاً ما ساعد أولمرت على تخطي حقل ألغام آخر، في الحملة الانتخابية الجارية، وهو ما سجل له نقاطاً إضافية في هذه المعركة.

٢- الليكود- محاولة استغلال

يعد حزب الليكود "الصارخ" الأكبر على الحلبة السياسية في أعقاب فوز حماس، اعتقاداً منه، أن هذا الفوز سيخلق حالة من الرهبة في الشارع الإسرائيلي تصب في نهاية الأمر لصالحه، لذلك فقد اتبع طريق الترهيب، وقام باستبدال شعاراته المركزية في الحملة الانتخابية لتتأقلم مع الوضع الناشئ.

وقد اتبع الليكود سلسلة من الشعارات في أعقاب نتائج الانتخابات الفلسطينية، ومنها: "الليكود أقوى أمام حماس" و"حقيقة: حماس هنا.. إيران هنا"، و"حماس دخلت إلى القدس" و"سياسة الانسحابات المجانية انهارت" و"الليكود ونتنياهو- هما أمنك".

وحسب مصادر إعلامية متخصصة، فإن الطاقمين الاستراتيجي والإعلامي يتوخيان من فوز حماس "إعادة الروح" لليكود، وأن هذا سيعيد الخطاب الانتخابي إلى القضية السياسية الأمنية. ويقول رئيس طاقم "الردود" في حزب الليكود، النائب جلعاد أردان: "الآن بات بإمكاننا العودة إلى الموضوع المركزي الذي خططنا منذ البداية التركيز عليه في حملتنا الانتخابية، وهو الموضوع السياسي الأمني".

٣- "العمل"- محاولة تجاهل

إلا أن حزب "العمل" وقادته، يعلمون أنهم الخاسرون في أجواء الهيجان السياسي والأمني، وأمام الحملة التي شنها "الليكود"، فقد اختار حزب "العمل" تجاهل الوضع القائم والاستمرار في البرنامج الانتخابي المحدد سلفاً، فقد عقد بعد ثلاثة أيام من صدور النتائج مؤتمراً صحافياً خصصه لرؤية الحزب في قضايا التربية والتعليم، وأعلن أن مرشحة الحزب لمنصب وزيرة التعليم هي النائبة يولي تمير.

ويقول حزب "العمل" إنه يجب الانتظار لرؤية كيف ستتصرف حماس مستقبلاً، وأعلن قادته أنه لا حاجة لتغيير البرنامج السياسي، لأن البرنامج أصلاً نص على أنه في حال تعثر المفاوضات، فإن إسرائيل ستبادر إلى إجراءات انفرادية، وتفرض حدودها مع الضفة الغربية من جانب واحد.

مؤتمر "العرب وإسرائيل عام ٢٠١٥ السيناريوهات المحتملة" يرسم ملامح السنوات العشر القادمة في الصراع*

انطلاقاً من سياسة مركز دراسات الشرق الأوسط القائمة على دعم قضايا المنطقة العربية، من خلال ما يقدمه من أنشطة ودراسات بحثية وعلمية، وبما يعقده من ندوات ومؤتمرات مختصة بقضايا منطقة الشرق الأوسط، جاء انعقاد مؤتمر "العرب وإسرائيل عام ٢٠١٥ السيناريوهات المحتملة" الذي أنهى أعماله في العاصمة الأردنية عمان أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، في الفترة الواقعة ما بين ٢٧-٢٩/ ١١/ ٢٠٠٥، بهدف المساهمة في صياغة عدد من السيناريوهات المستقبلية للصراع العربي- الإسرائيلي حتى العام ٢٠١٥ خلال العشر سنوات المقبلة، للمساهمة في خدمة صنّاع القرار العربي لاتخاذ القرار المناسب بما يخص الصراع العربي- الإسرائيلي، وبيان التحديات والفرص التي تواجه الأمة العربية، والتي تساعد في بلورة منهج جديد في إدارة شؤون الصراع العربي الإسرائيلي، ورفع مستوى الوعي بالتحديات والفرص التي يحملها المستقبل.

وبما أن دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي اتسعت حتى طالت مختلف الدول العربية، فقد جاءت المشاركة في أعمال المؤتمر عربية وعلى أوسع نطاق، وذلك لأن صياغة المشروع العربي ينبغي أن تنطلق من الداخل ولا تتجاوزه، ومن هنا جاءت مشاركة أكثر من خمس وستين باحثاً وسياسياً وإعلامياً عربياً من مختلف الدول العربية، قدموا على مدار ثلاثة أيام أربعين بحثاً علمياً، تناولت أبحاثهم مختلف محاور الصراع العربي- الإسرائيلي في أحد عشر محوراً أساسياً، إضافةً إلى خمس كلمات في الجلسة الافتتاحية قدمها كبار الشخصيات السياسية المشاركة في حفل الافتتاح الذي

* إعداد مركز دراسات الشرق الأوسط.

ضم عدداً كبيراً من السياسيين والمفكرين والباحثين والإعلاميين العرب من أصحاب الخبرة والدراية السياسية في شؤون الشرق الأوسط، كان من بينهم الدكتور سليم الحص، رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، الذي ألقى كلمة في الافتتاح دعا فيها إلى ضرورة تضامن المواقف العربية في التعامل مع الصراع من أجل إحقاق الحقوق العربية، ووقف العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.

وقد أشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية، الأستاذ عمرو موسى، في كلمته الافتتاحية التي ألقاها نيابةً عنه مساعده لشؤون فلسطين السيد محمد صبيح، بأهمية الدور الذي تقوم به مراكز الأبحاث والدراسات في رسم السياسات وتوجيه صناع القرار العربي، مؤكداً على أهمية محاور المؤتمر والدراسات والأبحاث المقدمة فيه، لوضع صانع القرار العربي أمام الرؤى الصحيحة والبدائل التي يمكن أن يتبناها لدرء الأخطار التي تتعرض لها حقوق العرب، داعياً إلى ربط نتائج المؤتمر واستكماله بمؤتمر آخر يعالج قضية القدس، والتي هي في قلب كل الاستراتيجيات المتعارضة.

وفي الكلمة التي ألقاها الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني نبّه إلى أن الدور الذي تقوم به أمريكا وإسرائيل حالياً في المنطقة، بإعادة تخطيطها وتقسيمها ينبئ بسايكس-بيكو جديدة، ودلل على ذلك بسياسة العدو الإسرائيلي بالانسحاب أحادي الجانب، ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري، وسياسة التطبيع مع الدول العربية، وهي سياسات ترمي إلى إعادة تقسيم المنطقة العربية سياسياً وعسكرياً من جديد، وأمام هذا الخطر المحدق بالأمة العربية، لابد من وضع سيناريوهات تعيد للأمة العربية تماسكها وتحفظ كيانها.

وقد أشار الأستاذ جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، رئيس المؤتمر، في كلمته التي ألقاها في حفل الافتتاح، إلى أن المؤتمر يُمثل استجابةً واعيةً للتحديات والمخاطر التي تواجه مصير الأمة ومستقبل قضية فلسطين، خصوصاً في ظل غياب الرؤية العربية الواحدة، ونزوع الولايات المتحدة إلى تغيير الخرائط السياسية في المنطقة وبناء منظومات إقليمية جديدة تحقق الأمن والاستقرار لإسرائيل، دون أن توفر الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني.

أما الأستاذ عبد الهادي المجالي، رئيس مجلس النواب الأردني، فقد بيّن في كلمته بأن مجمل التطورات، في العلاقات البينية العربية منذ قيام الجامعة العربية وحتى اليوم، يشير إلى بروز حالة القطرية المصلحية على حساب المصالح القومية العربية، وهو أمر ترك أثره السلبي عربياً على العلاقات العربية - الإسرائيلية، الأمر الذي يستدعي تدارس سيناريوهات الواقع الذي سيكون عليه هذا الصراع بعد عقد من الزمن، وهو ما تتدارسه أعمال هذا المؤتمر الهام.

وقد شهد حفل الافتتاح حضوراً كثيفاً للخبراء والسياسيين، إضافة إلى جمع غفير من الصحفيين العرب ووسائل الإعلام العربية الرئيسية، ما مثّل تدشيناً لمشروع تطوير الفكر السياسي العربي في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي وفق رؤية علمية منهجية متوازنة.

وقائع المؤتمر

اتسمت نقاشات المؤتمر بطابع الجدية والتخصصية في تناول المحاور الأساسية التي هدف المنظمون إلى تناولها. وقد تمثلت في دوائر الصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيراته في القرن العشرين،و الأبعاد الفكرية والحضارية في الصراع حتى عام ٢٠١٥، والإطار الإقليمي والعالمي المرتبط بالصراع، وتجربة عملية السلام ١٩٧٧– ٢٠٠٥ وأثرها في الصراع. والمواقف والتصورات الأساسية المؤثرة في مستقبل الصراع، والتحولات الدولية والإقليمية وتأثيرها في الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥، والتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه طرفي الصراع والعوامل المؤثرة فيها حتى عام ٢٠١٥، ومستقبل الميزان الاستراتيجي التقليدي وغير التقليدي بين طرفي الصراع حتى عام ٢٠١٥، ودور المؤسسات الشعبية والإعلامية العربية في الصراع العربي– الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥، ومحددات بناء سيناريوهات الصراع العربي – الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥، وسيناريوهات الصراع العربي– الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥... خيارات الأطراف وبدائلها.

وقد توزعت النقاشات حول المحاور أعلاه على مدار إحدى عشر جلسة امتدت على مدى ثلاثة أيام شارك فيها نخبة من السياسيين والخبراء والمفكرين، والأكاديميين والإعلاميين العرب.

في الجلسة الأولى التي حملت عنوان دوائر الصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيراته في القرن العشرين، أوضح أ. د. رشاد الشامي (أستاذ الأدب العبري في جامعة عين شمس في مصر) في تناوله لموضوع "المشروع الصهيوني في قرن: الإنجازات، الإخفاقات، الاتجاهات الجديدة" أن تقييم المشروع الصهيوني يعتمد على الربط بين الأهداف الرئيسية التي حددتها الصهيونية في بداياتها كأهداف تطمح في تحويلها إلى واقع ملموس في أرض فلسطين، وبين الإنجازات التي تحققت من هذه الأهداف، مع رصد الإخفاقات التي اعتورت مسار هذا المشروع، ورصد التوجهات الجديدة له. وخلص الشامي في بحثه إلى أن المشروع الصهيوني يمر في مرحلة سماها بـ "الانكماش الصهيوني الجبري الإقليمي (١٩٧٩ – ٢٠٠٥)". موضحاً أن المشروع الصهيوني على المستوى البشري والسكاني، لم يحقق ما كان يصبو إليه، وذلك بسبب نضوب هجرة يهود أوروبا بسبب "الضائقة"، وعزوف يهود كثيرين عن الهجرة بسبب تحقيقهم لمستوى معيشة ممتاز في مجتمعاتهم، وبسبب شيوع حالة انعدام الأمن في إسرائيل بسبب الحروب المتوالية والانتفاضات الفلسطينية، إضافة إلى تدني مستوى الحوافز التي تقدم للمهاجرين الجدد عن سابقيهم في الأجيال السابقة، وعلاوة على هذا فقد زادت نسبة النزوح من إسرائيل بشكل لافت للنظر خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. ولا شك أن هذا البعد يشكل خيبة أمل كبيرة للمشروع الصهيوني بعد ٥٣ عاماً من إقامة الدولة. وهو ما يشير إلى اتجاه التراجع والتقهقر الذي قد يتزايد في المشروع الصهيوني وقوة إسرائيل واستقرارها خلال الأعوام العشرة القادمة.

وفي ورقة أخرى في سياق نفس الجلسة بيّن أ. د. نظام بركات (أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك في الأردن) حول دوائر الصراع العربي–الإسرائيلي

وتأثيرها على الجانبين أن العالم ينقسم إلى مناطق جغرافية ودوائر حضارية تضم كل منها دولاً تشغل موقعاً محدداً، وحين النظر للدوائر الإقليمية والدولية المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي فإن منطقة هذا الصراع تقع على نقطة الالتقاء بين عدة دوائر ومناطق جغرافية وحضارية. وحدد بركات في ورقته أهم الدوائر الخاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي سواء على الصعيد الأيديولوجي والحضاري أو على الصعيد السياسي والحركي، مقدماً تقييماً لدور هذه الدوائر وموضحاً أسباب القوة والضعف في موقف كل دائرة، ومدى تفاعلاتها مع الدوائر الأخرى، والتي تقرر في النهاية سلوك الدول المعنية ومواقفها من الصراع، مما ينعكس بالتالي على مستقبل الصراع في السنوات القادمة.

أما في الجلسة الثانية بعنوان الإطار الإقليمي والعالمي المرتبط بالصراع، فقد خلُص د. محمد البشر (أستاذ الإعلام السياسي في جامعة الإمام محمد بن مسعود بالرياض) في بحث له حول انعكاس التغيرات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م على مكونات واتجاهات الصراع العربي-الإسرائيلي إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م والحرب الأمريكية على "الإرهاب" جاءتا لتلقيا بظلال قاتمة على الصراع العربي- الإسرائيلي بعد أن طالت شبهة الأحداث العرب والمسلمين. ولهذا كان العالم العربي والإسلامي أوّل من اكتوى بنيران تداعيات الحادي عشر من سبتمبر (الحرب على أفغانستان ٢٠٠١ واحتلال العراق ٢٠٠٣). وهي أحداث أدّت إلى تهميش الصراع وتراجع الاهتمام الدولي به، بل لم يعد ذلك الأمر الذي يتربع على أولويات أجندة اجتماعات الهيئات الإقليمية والدولية كما كان الأمر في السابق. وأكد البشر أن الفترة التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وحتى اليوم لم تشهد أي جهود دولية جادة لتسوية النزاع فيما ظلت المبادرات الجزئية أمريكية خالصة. وحتى المبادرة التي يمكن أن نطلق عليها دولية، والتي عرفت بخارطة الطريق التي صاغتها الولايات المتحدة إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا لم يُكتب لها النجاح.

وفي الجلسة الثالثة بعنوان تجربة عملية السلام ١٩٧٨-٢٠٠٥ وآثارها على الصراع حتى عام ٢٠١٥، يؤكد أ. د. جورج جبور (أستاذ العلاقات الدولية وعضو مجلس الشعب السوري) في ورقته حول مؤتمر مدريد للسلام: تحول جديد للعملية السلمية، على أن المؤتمر المذكور قد حمل رسالةً مبشرةً أكبر بكثير من حجمه وإمكاناته، حيث اصطدم منذ أيام الإعداد الأولى بالإرادة السياسية الإسرائيلية للمماطلة في تنفيذ القرارات الدولية أرقام (٣٨٣/ ٢٤٢/ ٤٢٥). ويشير جبور إلى أن دور الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن نزيهاً في الوساطة، وأن عملية السلام التي حملها المؤتمر استمرت خمسة عشر عاماً دون أن تنشئ سلاماً واستقراراً وأمناً في المنطقة، وإن وصلت مساراتها التفصيلية إلى حدود معينة أبرزها فيما يخص المسار الأردني – الإسرائيلي بتوقيع معاهدة سلام، فيما تردد المسار الفلسطيني وتوقف المساران السوري واللبناني.

وفي سياق متصل أوضح د. ذياب مخادمة (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية) في بحثه اتفاقيات أوسلو ووادي عربة واستمرار المحاولات السلمية، أن الأطراف المباشرة المعنية في الصراع العربي– الإسرائيلي لم تذهب إلى التسوية برغبة منها، بل إن ظروفاً خارجة على إرادتها دفعتها إلى ذلك، وبالتالي فقد تم توقيع اتفاقيات بقيت غامضةً عائمةً غير محددة وقابلة لأكثر من تفسير. حيث أخذ كل طرف يفسرها وفقاً لصالحه عند الانتقال إلى عملية التنفيذ. ويخلص مخادمة إلى أن الظروف الإقليمية والدولية تغيرت اليوم عما كانت عليه وقت توقيع اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأكد أن هذه الاتفاقات لم تعد مساراً مناسباً ولا تحمل أيّ أمل بتحقيق الحقوق العربية، بل أضرّت بقضية فلسطين والشعب الفلسطيني.

ومن جانبه أكد د. رائد نعيرات (أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح في فلسطين) في ورقة له بعنوان النتائج العملية للمفاوضات وآفاق عملية السلام، أن مستقبل العملية السلمية مرهون بمدى قدرة الشعب الفلسطيني على إقامة نظام

سياسي مبني على التعددية، وبنظرة الفصائل الفلسطينية وصانعي القرار السياسي الفلسطيني إلى العملية السلمية باعتبارها أولويةً خاصةً خلال المرحلة المقبلة، أو باعتبارها أحد مكونات الصراع، كما أبرز الضعف الذي يعتري مخرجات عملية السلام مما جعل خيار المقاومة والانتفاضة بديلاً عملياً وواقعياً وجيهاً على الصعيد الفلسطيني.

وفي الجلسة الرابعة بعنوان الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية في الصراع العربي – الإسرائيلي، خلص أ. سلمان ناطور (مدير معهد إميل للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية في فلسطين المحتلة عام ١٩٨٤) في بحثه الصراع الاجتماعي والثقافي بين الطرفين والعوامل المؤثرة فيه، إلى أنه حتى إذا تم الاتفاق على كل المواضيع المتنازع عليها، فإن مسألة قبول إسرائيل ستظل بؤرة الخلاف. ذلك أن الدولة اليهودية، بصيغتها الحالية ذات الطابع الكولونيالي، لا يمكن أن تبقى جسماً غريباً في هذا الشرق، فهي لن تصمد كدولة صغيرة في قلب مجموعة كبيرة من الدول المتجانسة حضارياً وسياسياً، بل عليها أن تتجانس مع هذه الدول، وإلا فإن وجودها سيكون قائماً على القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية ومحاولة الهيمنة -كما يحلم شمعون بيرس- وعلى عطف الدول العربية، ولكن لا الهيمنة تبقى، ولا العطف يصمد في العلاقات بين الدول والشعوب، بل المساواة والاحترام المتبادلان، وهو ما لا تظهره اتجاهات السياسة الإسرائيلية القائمة، والمستقبلية خلال السنوات العشر القادمة.

وفي سياق الجلسة ذاتها عرض أ. د. عزيز حيدر (أستاذ علم الاجتماع الاقتصادي في جامعة القدس) في تناوله لموضوع مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل: الاستراتيجية الإسرائيلية، ثلاثة احتمالات حول مستقبل العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية حسب احتمالات السلام الممكنة. الأول: سلام حار- ينتج عنه تعاون في المجال الصناعي، تبادل تجاري، عبور القوى العاملة في الاتجاهين، توظيف أموال من العالم لتطوير المنطقة....إلخ. هذا السيناريو هو تجسيد

رؤيا "الشرق الأوسط الجديد" لِشمعون بيريس. ملخص السيناريو نهاية الصراع والتكامل الاقتصادي بين إسرائيل وجاراتها. وأكد أن هذا الاحتمال لم يعد وارداً لدى السياسيين والمحللين الإسرائيليين. الثاني: سلام عنيف- توقيع اتفاقية سلام على المستوى الرسمي واستمرار الصدامات العنيفة المتقطعة بمستويات مختلفة. هذا السيناريو يعني عدم تطور علاقات اقتصادية بين إسرائيل وبين الدول العربية والدولة الفلسطينية. تستمر إسرائيل في العزلة عن الشرق الأوسط وتبقى وحدة اقتصادية وسياسية منفصلة عنه وتتطور اقتصادياً بحسب المقومات الاقتصادية التي تملكها: تطوير الصناعات المتطورة، استغلال التكنولوجيا الزراعية وخاصة التحسين الجيني....إلخ. الثالث: سلام بارد- هو الاحتمال الوسط. في حالة السلام البارد تبقى فرص القوى الاقتصادية محدودة ولا تتمتع بحرية واسعة. في ضوء هذه التوقعات فليست هناك فرصة لتطور حيز شرق أوسطي يتسم بعلاقات اقتصادية واسعة لدرجة تطور تبعية متبادلة بين وحداته المختلفة خلال السنوات العشر القادمة عام ٢٠١٥.

أما أ. د. عبد الإله بلقزيز (المفكر والمحلل السياسي المغربي) فقد أوضح في ورقته حول البعد الثقافي والحضاري في الصراع العربي- الإسرائيلي، بأن الصراع العربي - الإسرائيلي يختلف عن غيره من الصراعات الإقليمية من قبيل الصراع الهندي– الباكستاني على كشمير، ويعود هذا الأمر بدرجة كبيرة إلى أن إسرائيل ليست مجرد دولة استعمارية، ولكنها مشروع إحلالي لا تقوم لكيانها قائمة إلا باختطاف أرض الشعب الذي أخضعته للاحتلال. ويخلص بلقزيز إلى أن المشروع الصهيوني يشبه في طبيعته الاحتلالية الاقتلاعية المشروع الاستيطاني الأوروبي للقارة الأمريكية، في شمالها على نحو خاص، إذ يشتركان في مبدأ الغزو العنيف، والسطو المسلح على الأرض، وإبادة السكان الأصليين، أو اقتلاعهم بالقوة وإجبار من تبقى حياً منهم على تقديم السخرة في زراعة الأرض...إلخ. ولذلك يرى أن البعد الحضاري والثقافي هو أساس المواجهة بين الطرفين، بين ثقافة غازية عدوانية،

وحضارة إسلامية عريقة أصيلة، ولذلك فإن السنوات العشر القادمة سوف تمكن الحضارة الأصيلة من تجاوز الثقافة الغازية خلال السنوات العشر القادمة.

وفي اليوم الثاني من المؤتمر الذي افتتح أعماله في جلسة بعنوان: مستقبل الميزان الاستراتيجي التقليدي بين طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي، تحدث العميد الركن د. إلياس حنّا (الخبير الإستراتيجي العربي والأستاذ في الجامعة اللبنانية في بيروت) عن مستقبل الميزان الاستراتيجي التقليدي بين طرفي الصراع العربي-الإسرائيلي في العام ٢٠١٥، موضحاً ما أسماه "السيناريو الستاتيكو" حيث يستمرّ وضع المنطقة على ما هو عليه. لا حلّ للمشكلة الفلسطينيّة. لا حلّ لمشكلة "الإرهاب". استمرار صراع الدول الكبرى على المنطقة وثرواتها، مع تقدّم نوعي للولايات المتحدة على غيرها من الدول. تستمرّ إسرائيل كعدو لبعض الدول، وصديق للبعض الآخر. تتحوّل أميركا لدعم الأنظمة الدكتاتوريّة، فقط لأن هذه الأنظمة تعتبر قادرةً على التعاطي مع "الإرهاب"، وتخطّي الخطوط الحمر فيما يخصّ حقوق الإنسان والحريّات. تبقى إيران في سعيها للحصول على السلاح النووي. كما تستمرّ مشكلتها مع أميركا وأوروبا. تحاول الدول الكبرى –خاصة الصين وروسيا- إزعاج أميركا في المنطقة عبر دعم ومحاولة تبنّي بعض الدول العربيّة الممانعة للمشروع الأمريكي. تظهر أكثر فأكثر الفوارق الإثنيّة، الدينيّة كما المذهبيّة، لتتحضّر الأرضية لمزيد من الاقتتال المذهبي في المنطقة.

أما اللواء الركن موسى الحديد (الخبير في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية) فقد أكد في ورقته حول تطورات التوازن العسكري التقليدي العربي– الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥ على أن الميزان العسكري التقليدي بين الدول العربية وإسرائيل، منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، يتجه بشكل مطرد لصالح الأخيرة، وذلك بفعل عوامل داخلية وخارجية مؤثرة على الطرفين. ويُمايز الحديد بين النظرة الاستراتيجية للصراع بين الدول العربية وإسرائيل، فبينما تنظر الدولة العبرية إليه باعتباره صراع

وجود لا يحتمل الخطأ مهما كان طفيفاً، تنظر الدول العربية إليه، في المقابل باعتباره صراع حدود ونزاع على أراضٍ يمكن استعادتها.

وفي الجلسة السابعة: تصورات طرفي الصراع حول مستقبل الصراع وتداعياته حتى عام ٢٠١٥ آفاق المستقبل، يرى د. عماد جاد (الباحث في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) في بحثه حول تصورات الدول العربية حول مستقبل الصراع وتداعياته حتى عام ٢١٠٥ إيماناً منه بأهمية العمل العربي المشترك بأن السيناريو الراهن يمثل خطراً شديداً على الأمن القومي العربي، وأن الركون إلى اللافعل إنما يعني مساهمة في مسيرة اللاعودة بالنسبة للعمل العربي المشترك، وبما أن هذا السيناريو لن يصب في مصلحة أي دولة عربية، وأنه سوف ينتقل بعد ذلك من إطار العمل المشترك على المستوى العربي إلى المستوى التالي له وهو التأثير السلبي على أوضاع الدول العربية منفردة، وهو الذي بدأ بالقضية الفلسطينية، وطال العراق، وسوريا على الطريق، ويمكن أن يطول بعد ذلك كل دولة عربية مهما قدرت قياداتها أنها بمأمن عن مثل هذا السيناريو، فإن الرؤية العقلانية الملتزمة بالمصلحة القومية والتي تتحقق من خلالها المصلحة الوطنية لكل الدول العربية تقتضي إعمال العقل في كيفية الانتقال من سيناريو التفكك إلى سيناريو التوافق والتنسيق المشترك، والذي بدوره عند مرحلة معينة يمكن أن يقود إلى التصور الأمثل الخاص بالعمل المشترك.

وفي الجلسة التاسعة: دور المؤسسات الشعبية والإعلامية العربية في الصراع العربي-الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥، رسم أ. عبد القادر الزريع (رئيس حركة المبادرات الديمقراطية) ثلاثة سيناريوهات ممكنة لمستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني العربية الأخرى في الصراع حتى عام ٢٠١٥: أولها سيناريو الانصهار أو الذوبان في الآخر، وهو الأخطر على مستقبل دور مؤسسات وهيئات المجتمع المدني العربي. وثانيها سيناريو الاستمرار والتقوقع، وهو سيناريو يضمن الاستمرارية بدون فعالية. أما آخرها فسيناريو التجديد والمقاومة الذي يتأسس على جدلية التجديد والمقاومة،

وهو السيناريو الذي يسمح بتوفير إمكانية انطلاقة جديدة متجددة لمؤسسات وهيئات المجتمع المدني العربي في مواجهاتها لتحديات العصر.

في الجلسة العاشرة: محددات بناء سيناريوهات الصراع العربي - الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥ أوضح أ. د. مجدي حماد (رئيس الجامعة اللبنانية الدولية) محددات بناء سيناريوهات الصراع العربي - الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥- المحددات من وجهة النظر العربية بأن عنصر الزمن يشكل أهمية خاصة بالنسبة لعملية صياغة محددات بناء سيناريوهات الصراع، أي صراع، لأن هذه العملية تتعامل بالضرورة مع استشراف المستقبل، وتنطلق من نقطة زمنية إلي نقطة زمنية أخرى. ولهذا العنصر أهمية مضاعفة في حال الصراع العربي– الإسرائيلي؛ نظراً لأن قضية فلسطين تفجرت في زمان غير مؤات من ناحية توازن القوى الخارجية، ومستوى التهيؤ العربي الذاتي، ومستوى الوعي السياسي العربي، وبالمقابل مستوى تهيؤ العدو وقدرته على استثمار كل ما هو متاح له من إمكانات استثماراً أفضل.

خلاصة السيناريوهات المحتملة

انتهى المؤتمر إلى تحديد أربعة سيناريوهات محتملة لهذا الصراع تهدف إلى المساهمة عربياً في إعطاء تصورات مستقبلية تساعد في ترتيب أولويات التعامل مع المستقبل، وصياغة منهج وأدوات لمتخذي القرار، وكذلك رفع مستوى الوعي بالتحديات. وقد مثلت هذه السيناريوهات خلاصة مهمة لإبراز التحولات الممكنة الوقوع في ضوء التحليلات المستقبلية التي قدمها الباحثون في المؤتمر، وتم حصرها في أربعة سيناريوهات رئيسة لكل منها تفرعاته الجزئية، وعولج كل سيناريو من خلال وصف السيناريو، وتحديد شروط تحققه، وانعكاسه على الصراع في مستوياته المختلفة.

يمثل السيناريو الأول استمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة، ويمثل الثاني تدهور الوضع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني. أما السيناريو الثالث فأساسه

تقدم عملية التسوية. ويشير السيناريو الرابع إلى تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني.

التغطية الإعلامية للمؤتمر

وأمام هذا الجمع من النخبة العربية المختارة من مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية والفكرية والعلمية، والتي التأمت في عمان لدراسة مستقبل الأمة العربية خلال العشر سنوات المقبلة، وفي ظل هذه الأجواء العلمية التي سادت المؤتمر، وروح الحوار والنقاش الموضوعي الذي أثرى الجلسات، حظي المؤتمر بحضور إعلامي مكثف وعلى مدار أيامه الثلاث، حيث تواكبت مختلف وسائل الإعلام المرئي والمقروء والمسموع على تغطية أخبار المؤتمر وفعالياته في رسائل يومية، حيث تم تناقل أخبار المؤتمر في أكثر من ثلاثمائة جهة إعلامية متنوعة ما بين صحف عربية وأجنبية، ووكالات أنباء عربية وغربية، ومواقع إلكترونية إخبارية، ومحطات إذاعية وفضائية، فقد حرصت العديد من القنوات الفضائية على بث وقائع المؤتمر وفعالياته ضمن نشراتها الإخبارية الرئيسية.

وبُث فعاليات المؤتمر على شاشة القنوات الفضائية الأخبارية منها: الجزيرة، الجزيرة مباشر، العربية، الإخبارية، MBC، دبي، أبو ظبي، المجد، إقرأ، المنار، New TV، ANB، التلفزيون الأردني.

ولم يقتصر الأمر على بث أخبار حول المؤتمر ضمن نشرات الأخبار، بل انفرد المؤتمر بتغطية فعالياته ومحاوره الهامة في حلقات من برامج إخبارية خاصة تم تسجيلها داخل موقع المؤتمر، في سبعة برامج سياسية متميزة، حيث تم تسجيل حلقة خاصة حول موضوع المؤتمر، من برنامج بلا رقيب (New TV) من داخل موقع المؤتمر باستضافة نخبة من المفكرين والسياسيين العرب.

في حين انفردت قناة المنار الفضائية ببث حلقة خاصة وعلى الهواء مباشرةً من استوديوهات التلفزيون الأردني، ناقشت محوراً هاماً من محاور المؤتمر حول "دور

المؤسسات الشعبية والإعلامية العربية في الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥".

كما قدمت قناة المجد الفضائية ضمن برامجها السياسية والإخبارية باقةً من الحلقات الخاصة بالمؤتمر على شاشتها، وقامت ببث ثلاث حلقات من برامجها حول موضوع المؤتمر، من بينها برنامج خبر وتعليق، ومن فلسطين مع التحية.

ندوة العلاقات العربية-الصينية*

بكين ١١-٢٠٠٦/١٢/١٢

شهدت العاصمة الصينية بكين انعقاد الندوة الأولى لبحث العلاقات الصينية-العربية وحوار الحضارات، في إطار منتدى التعاون العربي-الصيني، الذي تم تدشينه في أبريل ٢٠٠٤ بين الجامعة العربية والحكومة الصينية. وقد استمرت الندوة على مدى يومين (١١-١٢ من شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، وبمشاركة أكثر من أربعين خبيرا وباحثا ومفكرا عربيا، مقابل أكثر من ثلاثين من أمثالهم من الصينيين، وتليت فيها أربعون بحثاً من الحضور المشاركين.

جلسة الافتتاح

بدأت أعمال الندوة بجلسة الافتتاح التي تحدث فيها كل من السيد يانغ فوتشانغ (نائب وزير الخارجية الصينية السابق) رئيس الجانب الصيني، والسيد تشاي جيون مدير دائرة غرب آسيا في الخارجية الصينية، والسيد تيمور داواماتي رئيس جمعية الصداقة الصينية-العربية في بكين، والسيد دجميل الدين قرين، سفير جمهورية الجزائر في الصين عن الجانب العربي، كما تحدثت الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السيدة نانسي باكير، والسيد عبد الله الحوسني، سفير دولة عمان عميد السلك الدبلوماسي العربي في الصين.

وقد ركزت كلمات المشاركين، على أهمية انعقاد هذه الندوة والآمال المعقودة عليها في تجسير الفجوة بين المثقفين والمفكرين من الطرفين، وبناء القدرة على تقديم

* إعداد جواد الحمد، عضو منتدى الفكر العربي وممثله في الندوة، ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

البرامج والاقتراحات والأفكار التي تنهض بالعلاقات بين الجانبين، وتنمي حوار الحضارات المشترك بوصفه جزءا من حوار الحضارات في العالم، مؤكدين على الجهود التي بذلها كل طرف لإنجاح إعلان المنتدى وبدء باكورة أعماله.

الجلسة الرئيسة العامة الأولى

أُعْلِن عن بدء أعمال الندوة بالجلسة الرئيسية العامة الأولى، التي تحدث فيها عشرة خبراء من الجانبين، وكان أبرزهم من الجانب الصيني كل من: السيد وانغ تشانغيي مساعد وزير الخارجية الصيني السابق، حيث تحدث حول تنشيط حوار الحضارات ودفع العلاقات بين الجانبين، والسيد يانغ جيميان نائب رئيس معهد الدراسات الدولية بشنغهاي الذي تحدث حول الأبعاد الدولية للعلاقات الصينية-العربية، والسيد آن هويهو عضو صندوق الصين للدراسات الدولية والتبادلات الأكاديمية، وتحدث حول الأسس الاستراتيجية للتعاون الصيني-العربي في القرن الجديد. كما تناول السيد تشونغ جبكون رئيس الجمعية الصينية لدراسة الآداب العربية، موضوع الحوار والتواصل الثقافي بين الصين والدول العربية.

وشارك من الجانب العربي، السيد جمال الضمور عضو مجلس النواب الأردني الذي تناول قضية تدعيم وتطوير العلاقات الدولية من منطلق حوار الحضارات، كما تحدث السيد سايد طربيه، مدير إدارة حوار الحضارات في الجامعة العربية، حول أهمية حوار الحضارات ودور هذه الندوة في تفعيل دور كل من الصين والعرب فيها.

كما شارك السيد عبد العزيز بن سلمة أستاذ العلوم في جامعة الملك سعود بالرياض في الحديث حول أسس التعاون الثقافي بين الجانبين، وتحدث السيد علي ماهر أمين عام مؤسسة الفكر العربي حول المصالح المشتركة بين العرب والصين، ثم اختتمت أعمال الجلسة الرئيسة بتقديم السيد جواد الحمد عضو منتدى الفكر العربي ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، ورقة علمية حول محددات

واتجاهات تطوير العلاقات الصينية-العربية في القرن الجديد. زمن ثم تم تقسيم المشاركين إلى مجموعتي عمل للفترة المسائية.

مجموعة العمل الأولى

انقسمت جلسة المجموعة إلى فترتين، شارك في الأولى من الجانب العربي كل من السيد علي عقلة عرسان الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب من سوريا، حيث تناول أهمية منتدى التعاون، وشرح تطور العلاقات بين الحضارتين على مر السنين، وقدّم بعض الاقتراحات المستقبلية لتدعيم هذه العلاقات على الصعيد الثقافي، كما تناول السيد علي مفتاح (سفير قطري سابق) أهمية انعقاد الندوة، وأهمية تطوير علاقات الصين بالعرب، وشارك السيد كمال شاتيلا رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني، بكلمة تناول فيها جذور العلاقات والآفاق المتاحة أمامها خلال القرن الجديد.

وشارك عن الجانب الصيني، كل من السيد وانغ تيتشنغ عميد معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة شيبي بورقة حول تاريخ وحدود العلاقات العربية-الصينية، واتجاهات الدبلوماسية متعددة الأطراف فيها، كما تحدثت السيدة لي وونغ عن الفرص والتحديات التي تواجه التعاون الصيني-العربي.

وفي الفترة الثانية شارك من الجانب العربي كل من السيد العارف أحمد أبو حجر نائب مدير عام إدارة الشئون الآسيوية في الخارجية الليبية، متناولا أهمية العلاقات العربية-الصينية، وضرورة وضع الأسس العلمية والعملية لتطويرها، كما تحدث السيد جمال زهران رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة قناة السويس، الذي تناول طبيعة العلاقات ودورها في بناء تعاون دولي متميز، والآفاق التي تقف أمامها ولوازم إنجاحها. كما تحدث السيد عبد الحافظ الإبراهيم مدير إدارة الشئون الآسيوية بوزارة الخارجية السودانية حول أهمية حوار الحضارات بين الطرفين، وقدم عددا من المقترحات لتطوير العلاقات المتعددة بين الجانبين.

وعن الجانب الصيني تحدث السيد ولي الأستاذ في كلية العلاقات الدولية بجامعة يوننان حول التعاون الصيني-العربي في مجال الطاقة، والسيدة تشيان شيويمي أستاذة العلاقات الدولية بجامعة بكين، حول الإسلام السياسي ودوره في تقييد الحوار بين الولايات المتحدة والحضارة الإسلامية.

مجموعة العمل الثانية

انقسمت جلسة مجموعة العمل الثانية إلى فترتين أيضا، شارك في الأولى من الجانب العربي كل من السيد محمد خير عبد الله محمد، نائب وكيل وزارة المالية السوداني، حيث تناول العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، ثم تناولت السيدة انتصار الوزير عضو المجلس التشريعي الفلسطيني قضية فلسطين ودور الصين فيها، والتطلعات التي ينشدها الشعب الفلسطيني من الحكومة الصينية في إطار هذا المنتدى، لدعم صموده وحقوقه الوطنية دولياً.

كما تحدث السيد عدنان الراشد نائب رئيس تحرير جريدة الأنباء الكويتية حول سبل دعم الحوار بين الحضارتين، مشيراً إلى أهمية اعتبار البعد الإسلامي ودور المسلمين الصينيين في المجتمع الصيني، وإعطاء المسلمين الصينيين دوراً في بناء هذه العلاقات.

وتحدث من الجانب الصيني السيد تانغ جيتسان من وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) حول الآفاق التي تحيط بالعلاقات العربية-الصينية، والسيد هوا ليمينغ السفير الصيني السابق لدى الإمارات العربية حول العامل الأمريكي ودوره في العلاقات العربية-الصينية، كما تناول السيد شيه يانغجيوي أستاذ في معهد الدراسات الفكرية والثقافية الصينية بجامعة شيبي فلسفة لاوتسي الفيلسوف الصيني القديم المعروف، وقيمتها الواقعية ودورها في تمتين العلاقات بين الجانبين.

وفي الفترة الثانية، تحدث من الجانب العربي كل من السيد أحمد الأطرش أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الفاتح بليبيا، حيث تناول في ورقته العملية دور

الدبلوماسية في تطوير العلاقات العربية-الصينية، منطلقا من حالة دراسية حول علاقات الصين وليبيا. وشارك من الجانب الصيني السيد وانغ سولاو الأستاذ بكلية العلاقات الدولية بجامعة بكين، حيث تحدث حول واقعية تنوع الحضارات ودورها في بناء العلاقات الدولية المتناغمة، كما تحدث السيد وانغ يويوتغ نائب عميد كليات اللغات الشرقية في جامعة الدراسات الأجنبية بشنغهاي، متناولا أوجه التعاون في مجال التربية والتعليم بين الجانبين.

وقد شهدت أعمال المجموعتين مداخلات متعددة من جانب الحضور حول مجريات كل منهما.

الجلسة الرئيسة العامة الثانية

وقد شهد اليوم الثاني للندوة انعقاد الجلسة الرئيسية العامة الثانية، حيث تحدث فيها من الجانب العربي السيد هاني خلَّاف مساعد وزير الخارجية المصري للشئون العربية حول تشكل صورة الآخر لدى الجانبين، في إطار بناء العلاقات العربية-الصينية، حيث قدم التشوهات التي تعتريها الصورة، ودعا إلى تبني العديد من الوسائل والبرامج التي تصحح هذه الحالة، كما تحدث السيد أسلم ولد عبد القادر وزير التجارة الموريتاني السابق، الذي تناول سبل تفعيل منتدى التعاون العربي-الصيني، كما تحدث السيد عماد رزق الباحث اللبناني في الشؤون الاستراتيجية حول تنمية العلاقات بين الجانبين على الصعيد الاستراتيجي. وتحدثت كاتبة الدولة السابقة الوزيرة المغربية السيدة نجيمة طايطاي غزالي حول تاريخ العلاقات بين الجانبين، شارحة فلسفة العلاقة وآفاقها وتطلعاتها المستقبلية فيها، وشارك من الجانب الصيني كل من السيد بان قوانغ عميد معهد دراسات أوروبا وآسيا بأكاديمية شانغهاي للعلوم الاجتماعية، حيث تناول الأسس الاستراتيجية والإمكانات المتاحة لتطوير العلاقات الصينية-العربية في القرن الجديد، والسيد تشو ويليه عميد معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة الدراسات الأجنبية بشنغهاي،

والذي ركز على الآفاق الممكنة للتعاون الصيني-العربي في القرن الجديد أيضا، كما تحدث السيد ليو باولاي نائب رئيس جمعية الشئون الخارجية للشعب الصيني حول توقعاته لمستقبل العلاقات العربية-الصينية، مبشرا بعلاقات قوية ومتينة.

وتولت السيدة نانسي باكير الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، عرض أهم ما ورد في البيان الختامي الذي توصلت إليه لجان الصياغة بين الطرفين، ثم اختتمت الندوة بكلمة السيد وانغ فوتشانغ نائب وزير الخارجية الصينية السابق ورئيس الجانب العربي السفير الجزائري لدى الصين السيد دجميل قرين.

البيان الختامي للندوة

شهدت أروقة الندوة قبل إصدار البيان الختامي، حوارات ماراثونية ساخنة بين الجانبين لإعداد وصياغة البيان الختامي، وبرغم الاتفاق الكبير بين الصيغتين المقترحتين من الجانبين العربي والصيني، ومن الناحية المبدئية في الإطار العام، إلا أن عددا من المسائل الهامة لقيت نقاشا موسعا، استلزم ساعات من التفاوض على العبارات والجمل وما يتضمنه البيان، ولاسيما تلك المتعلقة بالجانب السياسي، وقد تم التوصل في الختام إلى صيغة توفيقية بين الطرفين للبيان الختامي، أكدت أهمية الالتزام بالثوابت والمبادئ التي نص عليها المنتدى، ودعا البيان إلى تعزيز دور المنتدى وتطوير أدائه وشمول ذلك الأداء مجالات جديدة على رأسها المجالين الثقافي الحضاري والعلمي التقني.

كما أكد البيان الختامي على ضرورة صيانة الاستقلال والسيادة، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتغيير جغرافيتها السياسية، واختيار طرق تنموية بإرادة ذاتية خالصة دون ضغط أو تدخل من أي نوع. وتدعم الصين القضايا العادلة للشعوب العربية في الحفاظ على حقوقها الوطنية ومصالحها المشروعة، واستعادة أراضيها المحتلة كافة، والتوصل إلى حل عادل للقضايا العربية العادلة، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قضية فلسطين، كما تدعم الدول العربية كافة مبدأ الصين واحدة.

وفي مجال تطوير التعاون دعا البيان إلى التنسيق والتعاون لحماية مصالح الدول النامية في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المحافل الدولية المعنية بالقضايا القانونية والاقتصادية والمالية، وفي حوار جنوب – جنوب وجنوب – شمال، والتوصل لنظام دولي جديد يضمن حقوق الدول النامية، ويضع حداً للفقر والمرض والجهل والجوع، وللهيمنة والاستغلال والتدخل في شؤون الآخرين.

كما بين المشاركون في البيان الختامي، أن الحوار الثقافي مدخل أساس من مداخل التعارف والتفاهم والتواصل البناء، واستشعار أهمية هذا الحوار بالدرجة نفسها التي يستشعر فيها مدى الحاجة لاستمرار الحوار بين الطرفين.

وأكد المشاركون في البيان الختامي على أهمية الحوار الحضاري بين الطرفين، وإعطاء الثقافة والمثقفين دوراً مناسباً للمهام الجسيمة في بناء العلاقات العربية – الصينية.

واقترح المشاركون توصيات عدة، مثل: استمرار الحوار الحضاري في إطار المنتدى، وعقد ندوة للحوار سنوياً أو مرة كل سنتين، وحث القطاع الخاص لدى الطرفين على زيادة نشر وترجمة وتوزيع نشرات عربية–صينية مشتركة، و تشجيع القطاعات المدنية والأهلية على إقامة علاقات تعاون مشتركة، و تأسيس جمعية صداقة عربية صينية، تحت إشراف الجامعة العربية، ولقد لقي البيان ترحيباً عاماً من المشاركين.

أنشطة وفعاليات أخرى

على هامش الندوة قام الجانب الصيني بإعداد برنامج متكامل، شمل دعوات العشاء والحوارات واللقاءات، وكان من أهم هذه البرامج، اللقاء الهام والحوار البناء مع مستشار رئيس الدولة نائب رئيس الوزراء السيد تانغ جياشيوان، حيث أبدى حميمية واضحة في تناوله للعلاقات العربية-الصينية، وبادلته السيدة نانسي باكير الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية بدورها مشاعر مشابهة، مما أضفى طابعاً حوارياً هاماً على اللقاء الذي استغرق أكثر من ساعة في القصر الرئاسي في بكين.

وأقام مساعد وزير الخارجية الصيني السيد ليوي قوتسنغ مأدبة عشاء في قصر دياو يويتاي للضيافة. كما تم ترتيب زيارة إلى متحف القصر الإمبراطوري، ومتحف تماثيل الجنود والخيول للإمبراطور في مدينة شيان منطلق طرق الحرير التاريخي، وزيارة متحف التاريخ لمقاطعة شانشي، حيث تم عقد ندوة مفتوحة مع خبراء من المقاطعة، وزيارة المسجد في المدينة، وذلك خلال رحلة سياحية خاصة استغرقت يومين بعد الندوة. إضافة إلى عرض فقرات فنية وشعرية وخطابات من قبل الطلبة الذين يدرسون اللغة العربية في جامعة اللغات الأجنبية في بكين، والذين أبدعوا في مخارج الحروف العربية والتعبيرات على الوجوه، والذين يتَسمَّون بأسماء عربية عادة.

وقد ساعدت مختلف البرامج على تعميق التعارف وتبادل الرأي بين أعضاء الوفد العربي ذاته، وبين أعضاء الوفد الصيني، بما يخدم مزيداً من توطيد العلاقات بين الجانبين.

بين يدي الندوة والزيارات

كان لافتاً للنظر مدى التطور الذي شهده التفكير الصيني قياساً بالعقود الماضية، حيث يتسم بالانفتاح، واعتبار السياسة الدولية، وتوازن القوى، والذي يعبر عن الصين بوصفها اليوم دولة نامية كبرى، أو دولة إقليمية عظمى، وليس دولة عالمية عظمى، في محاولة لتجنب تحمّل المسؤوليات الدولية من جهة، ولعدم إثارة الجانب الأمريكي والأوروبي من جهة ثانية، كما أظهرت الحوارات الجماعية والفردية مع المشاركين من الجانب الصيني مدى التحول الفكري والسياسي الذي شهدته السياسة الصينية، المتعلق بالتركيز على الجانب الاقتصادي والثقافي والفكري، والابتعاد قدر الإمكان عن الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية، في العلاقات مع العرب، الأمر الذي يثير الانتباه، ويحتاج إلى مراجعة جادة من الجانب العربي.

من جهة ثانية لفت انتباه الحضور المجاملات واللطف والحميمية التي تعامل بها الجانب الصيني مع الوفد العربي، والقدرة على بناء علاقات شخصية واجتماعية معه، خاصة في ظل حضور أكثر من نصف أعضاء الوفد الصيني، ممن يتكلمون اللغة العربية بطلاقة، ويدرُسُونها في بلدهم، علماً أن لغة المؤتمر الرسمية كانت العربية والصينية، ولم تستخدم اللغة الإنجليزية إلا في بعض الحوارات الثنائية.

من جهة أخرى فقد جنّدت الخارجية الصينية طاقماً ضخماً ومدرّباً للقيام بأعمال المؤتمر التي انتظمت إلى حد كبير وفق برنامجها الأساسي.

وقد اتفق الحضور على عقد الندوة القادمة للخبراء والمفكّرين في المغرب في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، حيث سيتم تحديد الموعد والتراسل والدعوات لاحقاً من الجانب المغربي، الذي مثّلته السيدة نجيمة طايطاي غزالي، كاتبة الدولة سابقاً في المملكة المغربية، وذلك تحت رعاية جامعة الدول العربية وبالتنسيق مع الخارجية الصينية.

كما يشار إلى الأهمية التي أولتها معظم السفارات العربية في بكين للمشاركين من دولها على تفاوت فيما بينها، وكذلك الحضور النشط لعدد من السفراء العرب، حيث عقد الجانب العربي قبل بدء فعاليات الندوة، اجتماعاً موسعاً مع السفراء والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، للاتفاق على التوجهات العربية.

كما أشار عدد من أعضاء الوفد العربي، إلى أن تفعيل دور المسلمين الصينيين الذين يشاركوننا الثقافة والدين والعادات إلى حد ما، في مؤسسات ومناشط هذه العلاقات، سوف يلعب دوراً هاماً لصالح تحقيق تطلعات الجانب العربي في العلاقات مع الصين، ويقلّل مخاوف الصين السابقة، مما تسميه بالأصولية الإسلامية المتنامية لديها، والتي تعتقد أنها تستهدف مصالح الصين واستقرارها، حيث يكون للجانب العربي دور في إشراك هذه القيادات المسلمة في العلاقات والمصالح المشتركة، بما يغنيها عن أي توجهات عنفية داخل الصين، ويوفر وضعاً اجتماعيا واقتصادياً وسياسياً أفضل للمسلمين هناك، بوصفهم امتداداً حضارياً للأمة العربية.

ويبدو أن ثمة إمكانية لعقد مؤتمر شبابي صيني-عربي، يقترح أن يقوم منتدى الفكر العربي، بالدعوة إليه خلال العام الحالي ٢٠٠٦، للطلبة الذين يدرسون الأدب واللغة العربية في بكين وشنغهاي، والتي أقمنا علاقات هامة مع أساتذتها باسم المنتدى، والقابلة للتطوير والتفعيل.

وعلى صعيد أوراق العمل المقدمة، فقد غلبت عليها الأفكار العمومية، والمجاملات، وتقديم التطلعات المستقبلية، دون مناقشة علمية معمقة للجوانب التي تقف حائلاً دون تطوير العلاقات بين الجانبين، والفرص المتاحة أمامها. ولذا فإن زيادة جرعة الخبراء والمتخصصين والأكاديميين ومراكز البحث العربية والصينية، ستساهم بشكل فعّال في تنمية مطّردة وجادّة لهذه العلاقات في زمن أقصر وبفعالية أعلى.

وعلى صعيد الجانب العربي، فقد كان موفقاً في الخروج ببعض الإنجازات، غير أن تركيبته لم تكن تتناسب مع مستوى تركيبة الجانب الصيني، الذي حشد عدداً كبيراً من الخبراء في الشؤون العربية، الذين يتقن كثير منهم اللغة العربية، فيما لم يشارك أي من المتخصصين العرب بالشؤون الصينية، كما لم يكن أحد من المشاركين العرب يتقن اللغة الصينية، وهو أمر ملفت، ويحتاج إلى مراجعة جادّة، في ظل التوقعات المتفائلة إزاء تعاظم الدور الصيني خلال العقد الحالي على الصعيدين الدولي وفي منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل تنامي الاعتماد المتبادل التجاري والنفطي بين العرب والصين.

كما يبدو أن ندوة بين الإعلاميين من الطرفين أصبحت أمراً ملحاً لتحسين الصور النمطية عن الآخر، التي يتحكّم فيها الإعلام الغربي لدى الطرفين.

وفي ضوء هذه الندوة، وأهمية العلاقات العربية-الصينية، يمكن الخروج بمقترحات إلى الجانب العربي لتطوير العلاقات مع الصين في المستقبل، والتأكيد على أنه بإمكان الطرف العربي المساهمة في بلورة علاقات أكثر فاعلية مع بعض البرامج الإستراتيجية، مثل:

- إرسال بعثات طلابية عربية لدراسة الثقافة الصينية، والتعرف على التكنولوجيا المتوفرة في الصين.

- فتح مراكز دراسات أو وحدات دراسة شرقية تتناول الصين، كونه متغيرا دولياً هاما للجانب العربي.
- توسيع دائرة تدريس اللغة الصينية للقطاعات التجارية والأكاديمية والسياسية.
- إفساح المجال لمساحات مناسبة حول الصين وتطورها ودورها في الإعلام العربي.
- تيسير استيراد البضائع الصينية، وتزويد الصين بالطاقة المتوفرة في الوطن العربي لحاجاتها الصناعية.

نص البيان الختامي

نتائج ندوة العلاقات العربية – الصينية

والحوار الحضاري العربي – الصيني

في إطار منتدى التعاون العربي – الصيني، وبدعوة من وزارة الخارجية الصينية، عقدت في بكين يومي ١٢، ١٣ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٥ ندوة العلاقات العربية-الصينية والحوار الحضاري العربي – الصيني بحضور مسؤولين من وزارات الخارجية الصينية والعربية، وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومجلس السفراء العرب في بكين، وبمشاركة باحثين وخبراء مختصين من الصين وسبع عشرة دولة عربية، ومن مؤسسة الفكر العربي ومنتدى الفكر العربي، وتركز البحث في محورين أساسيين:

أ- آفاق العلاقات العربية – الصينية.

ب- الحوار الحضاري العربي – الصيني.

قدم في الندوة أربعون بحثاً موزعة في المحورين، اتسمت بالرصانة والجدة والتنوع، وغطت جوانب هامة في الموضوع. والمشاركون إذ يقدمون شكرهم لوزارة الخارجية الصينية وجامعة الدول العربية ومنتدى التعاون والسفراء العرب في بكين، ويؤكدون أهمية المنتدى وبرنامجه العملي، وما أسفر عنه حتى الآن من نتائج مشجعة في مجالات عدة، ويعلقون أهمية بالغة على الالتزام بالثوابت والمبادئ التي نص عليها، ويدعون إلى تعزيزه وتطوير أدائه وشمول ذلك الأداء مجالات جديدة على رأسها المجالين الثقافي الحضاري والعلمي التقني، ويؤكدون على تنفيذ خططه وبرامجه بدقة وسرعة، تلبية لتطلع الأمتين العربية والصينية استناداً منهما إلى علاقات تاريخية وحضارية تعود إلى ما يزيد على ألفي سنة كان لها دور بالغ التأثير في التقدم العلمي والحضاري للبشرية.

ويشيرون بصورة خاصة في نهاية أعمال هذه الندوة الهامة، إلى الآتي:

أولاً: أنه في ظل تنامي العولمة الاقتصادية بوتيرة متسارعة، فإن الاعتماد المتبادل بين الدول يأخذ في الازدياد. وتتمثل المهام المشتركة لدول العالم في تفعيل دور الحوار، والتعاون لمواجهة التحديات بكل أنواعها، وتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتدعيم السلام والتنمية. وبما أن الصين، باعتبارها أكبر دولة نامية، والدول العربية يشكلان قوة مميزة في العالم النامي، فإن تعزيز التضامن والتعاون بينهما له أهمية بالغة في توطيد السلام وتحقيق الازدهار في العالم.

ثانياً: أن العلاقات الصينية العربية الموغلة في القدم، تجددت في نضال مشترك لمقاومة الإمبريالية ونيل الاستقلال والتحرر الوطني، وتبادلت الصين والدول العربية الدعم والتعاون لمواجهة النزوع الاستعماري والعنصري، مما وطد أواصر الصداقة بينهما، ومهد لاتفاق تعاون يستند إلى ثوابت ومبادئ مشتركة. وفي هذا الإطار يؤكدون ضرورة صيانة الاستقلال والسيادة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغيير جغرافيتها السياسية، واختيار طرق تنموية بإرادة ذاتية خالصة من دون ضغط أو تدخل من أي نوع. وتدعم الصين القضايا العادلة للشعوب العربية في الحفاظ على حقوقها الوطنية ومصالحها المشروعة، واستعادة أراضيها المحتلة كافة، والتوصل إلى حل عادل للقضايا العربية العادلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قضية فلسطين، كما تدعم الدول العربية كافة مبدأ الصين واحدة، كل ذلك وفق ما ورد في إعلان منتدى التعاون العربي الصيني وبرنامج العمل الموقعين من الطرفين.

ويدعون الحكومات في كلا الجانبين، إلى مواصلة توطيد العلاقات السياسية وتطويرها وتنسيق المواقف في المحافل الدولية والتشاور السياسي على المستويات كافة، وتكثيف الزيارات الرفيعة المستوى بين الجانبين، والتواصل البرلماني والحزبي والنقابي المهني، وتمكين المؤسسات الأهلية من التواصل والتعاون والقيام بمشاريع

مشتركة في إطار ملتقى التعاون وتحقيقاً لأهدافه، وبما يعزز الثقة المتبادلة والاعتماد المتبادل بين الجانبين.

ثالثاً: تطوير التعاون في مجالات: الطاقة، والتكنولوجيا العالية، والاتصالات، والمواصلات، والموارد المائية والكهربائية، والعلوم، والزراعة، والسياحة، والتجارة، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، والتبادل التجاري الحر. ووضع أسس وترتيبات واتفاقيات للتجارة الحرة الثنائية، والتنسيق والتعاون لحماية مصالح الدول النامية في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المحافل الدولية المعنية بالقضايا القانونية والاقتصادية والمالية، وفي حوار جنوب – جنوب وجنوب – شمال، والتوصل لنظام دولي جديد يضمن حقوق الدول النامية، ويضع حداً للفقر والمرض والجهل والجوع، وللهيمنة والاستغلال والتدخل في شؤون الآخرين.

رابعاً: تركز هذه الندوة على العلاقات الثقافية لترسخ بواسطتها صلات وعلاقات وصداقة تصمد في وجه تقلبات السياسة، وتوازن بين منطق المصالح والمبادئ، وتعلي القيم الحضارية والإنسانية على سواها. ونرى أن الحوار الثقافي مدخل أساس من مداخل التعارف والتفاهم والتواصل البناء، ونستشعر أهمية هذا الحوار بالدرجة نفسها التي نستشعر فيها مدى الحاجة لاستمراره بيننا، لأننا لا يعرف أحدنا الآخر بصورة كافية ولا يعرف عنه معرفة تليق بدورنا الحضاري وبالعلاقات التاريخية التي تربط بيننا، وبما نتطلع إليه من تعاون. والثقافة في عصر العولمة، تخوض معارك ضاربة دفاعاً عن الهوية والشخصية الثقافية والخصوصية الوطنية والقومية.

من هنا نؤكد بوصفنا مشاركين في الندوة، أهمية الحوار الحضاري بيننا، وإعطاء الثقافة والمثقفين دوراً مناسباً للمهام الجسيمة في بناء العلاقات العربية – الصينية، وفي أداء مهام هذا المنتدى الذي يرعاها وينميها ويريد لها أن تتقدم وتنمو بسلامة وقوة.

لذا نقترح التوصيات المحددة الآتية في هذا المجال، لتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها:

١- استمرار الحوار الحضاري في إطار المنتدى، وعقد ندوة للحوار سنوياً أو مرة كل سنتين، يحدد لها موضوع ملائم وهذا بالتناوب بين الطرفين.

٢- تشجيع وضع مؤلف مشترك يعمل فيه باحثون عرب وصينيون وفق خطة لوضع عمل موسوعي شامل عن العلاقات العربية الصينية عبر التاريخ.

٣- السعي لوضع كتب ترصد العلاقات العربية – الصينية المعاصرة: إنجازاتها ونموها وتطورها، في إطار منتدى التعاون العربي – الصيني.

٤- حث القطاع الخاص لدى الطرفين على زيادة نشر وترجمة وتوزيع عربية – صينية مشتركة، والسعي لإنشاء مؤسسة في هذا المجال.

٥- تشجيع تقديم منح أو بعثات للمترجمين من الطرفين، وحث الجهات المعنية على تكوين مترجمين متخصصين في مجالات الترجمة الأدبية والفكرية على الخصوص، وإيجاد الحوافز والجوائز للمبدعين منهم.

٦- تشجيع القطاعات المدنية والأهلية على إقامة علاقات تعاون في مجال الإنتاج المشترك سينما وتلفزيون... الخ، وتشجيع عقد ورش عمل لإعلاميين عرب وصينيين في إطار المنتدى لتعزيز التعاون في المجال الإعلامي وتطويره.

٧- مشاركة مثقفين ومختصين ومحللين سياسيين، في ندوات عبر الفضائيات العربية والصينية لتعزيز المعرفة المتبادلة، ودعوة صحف الطرفين لاستكتاب كتاب ونشر مقالات تتعلق بالقضايا والاهتمامات المشتركة.

٨- تشجيع إقامة معرض متجول للآثار الصينية في الدول العربية، وآخر للآثار العربية في الصين.

٩- تأسيس جمعية صداقة عربية صينية، تحت إشراف الجامعة العربية، وفي المكان الذي تحدده حسب آلية عملها مع الدول العربية.

١٠- تنظيم أسابيع ثقافية ثنائية بالتناوب في إطار المنتدى شاملة للفنون وأشكال النشاط الثقافي الأخرى.

إن المشاركين في الندوة يعبرون عن رضاهم عن نتائج الندوة، ويكررون شكرهم لوزارة الخارجية الصينية وجامعة الدول العربية ومجلس السفراء العرب في بكين، ويؤكدون على عقد الندوة القادمة في المملكة المغربية، حيث أبدت استعدادها لاستضافة الدورة القادمة خلال عام ٢٠٠٦ تحت مظلة جامعة الدول العربية وبالتنسيق مع وزارة الخارجية الصينية ومجلس السفراء العرب في بكين، وذلك في إطار منتدى التعاون العربي–الصيني. ويؤكد المشاركون أهمية وضرورة إصدار كتاب باللغتين العربية والصينية يتضمن أعمال الندوة ونشره على نطاق واسع.

بيجينغ في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٥

المشاركون في ندوة

العلاقات العربية–الصينية

والحوار الحضاري العربي–الصيني

المراجعات

مراجعات

عرض لكتب صدرت حول حماس باللغة الإنكليزية*

إن النـصر المـدهش الـذي حققتـه حركـة حمـاس في كـانون الثـاني ٢٠٠٦ في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، يعد الحجر الأساس المعلِن عن حقبة جديـدة للسياسات الوطنية الفلسطينية. حيث أن "كل المقاعد قـد ذهبـت إلى حمـاس"، ولايعـد هذا الأمر مبالغاً فيه، فقد حصلت الحركة على ٨٠ مقعدا من ١٣٢ مقعداً.

وحول موضوع حماس وتطورها كحركة سياسية وحركة مقاومة، صدرت كتـب عديدة منذ التسعينيات، سنتناول بعضها الآن، وبالأخص تلك التي صدرت مـا بعـد عام الألفين.

نذكر أنه قد تبادر إلى مسامع الأكاديميين المختصين بموضوعات الشرق الأوسط، أنه سيصدر قريباً، وتحديداً في شهر أيار ٢٠٠٦ كتابٌ هـامٌ بعنـوان "حمـاس: الـسياسة والمساعدات و"الإرهاب" في خدمة الجهاد" للكاتب متذو لفت، الذي صدر عن مطبعـة جامعة يال، وبلغ عدد صفحاته: ٣٣٦ صفحة.

يقدم الكتاب نظرة فاحصة حول فوز حماس في المجلس الفلسطيني التشريعي لعام ٢٠٠٦، لافتاً النظر إلى تطور المنظمة الإسلامية في غزة، وخـلال وقـت قـصير، بعـد الانتفاضة الأولى، لتصبح بذلك "قوة قيادية" ضمن السياسات الفلسطينية السائدة.

ومن المعروف عن الكاتب أنه يعد من خـبراء العـالم المختـصين بدراسـة حركـة حماس، وتختص معظم كتاباته عنها، كمـا أنـه مخـتص بالموضـوعات المتعلقـة بـشكل رئيسي "بالإرهاب"، الذي ربما كان السبب في حصوله على إطراءات متألقة من القـادة في واشنطن، ومن بينهم دانييل بنيامين، العضو السابق في رئاسـة كلنتـون في المجلـس

* إعداد: د.مروان الأسمر، دكتوراة في العلوم سياسية.

الأمني الوطني، إضافة إلى جيمز وولسي المدير السابق للمخابرات المركزية، والذي قال عن الكاتب "إنه أفضل من تناول هذا الموضوع، ولأبعد الحدود. فكتابته متقنة ومتأنية ومحترفة ومدهشة".

وكما هو واضح من عنوان الكتاب، فإن الكاتب يتحرى كيف استخدمت حماس مفاهيم السياسة والمساعدات و"الإرهاب" في خدمة الجهاد.

وحول الموضوع ذاته يقول الكاتب والخبير فيما يعرف "بالإرهاب": "إن حماس من خلال مفهومها الخاص تمتلك أهدافاً "إرهابية"، وإن السياسة والخدمات الاجتماعية هي وسيلة لتحقيق تلك الأمور".

إن المشكلة في هذا التحليل، أن حماس قد حصلت على أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني، وتلعب الآن دوراً عملياً في التنفيذ، وتقود اليوم المقعد السياسي في الحكومة. كما أن الكثير مما ذكر في الكتاب، يمكن أن يكون قد تم الاعتماد فيه على المعلومات الواردة في تقارير المخابرات.

ومن ناحية أكاديمية، فقد أدهش النجاح الذي حققته حماس الكثيرين، -بعيداً عن الحملة الإعلامية-، حيث يميل معظم الأكاديميين والإسرائيليين في الغرب، وعدد محدد من العرب ممن كتبوا عن الحركة، إلى فهم تركيبها التنظيمي والسياسي، أو الأهداف الأيديولوجية، كما يميلون إلى النظر إليها كمنظمة "إرهابية" ومتعصبة، ولا تملك أي شيء من البراغماتية، وأنها تملك كل شيء عن "الإرهاب" والعنف.

على أية حال، فقد تم تقديم عرض مثير حول الموضوع في كتاب آخر للكاتب ستيفن بليتير، يتعلق بـ (حركة حماس وحزب الله: التحدي الأساسي لإسرائيل في الأراضي المحتلة)، والذي صدر عن مطبعة جامعة السلم، في العام ٢٠٠٤، ومكون من ٥٦ صفحة)، والذي حاول فيه الكاتب تسليط الضوء على صعود هذه الحركات الراديكالية على المسرح السياسي في الشرق الأوسط.

إذ يقول الكاتب: إن هذه الحركات تستفيد من السخط، وعدم الرضى الموجود في العالم العربي، كي تنمو وتصبح قوة موثوقة، كما إن العديد من العوامل

الاقتصادية السلبية كانت الأرضية المشتركة لهذه المنظمات، مثل تزايد البطالة والإحباط.

ويقول بليتر: ينبغي أن لا ينظر إلى حماس وحزب الله من منظور الخطف والتفجيرات فقط، ولكن يجب أن ينظر إليهما كحركة تحاول أن تجعل العالم العربي بأكمله راديكالياً.

ولكن من سوء الحظ فإن الكتيب يحتوي على ٥٦ صفحة فقط، حول تحليل وتقديم ملخص لعوامل الراديكالية المختلفة.

من جهة أخرى، وبعد هجوم ١١ أيلول على واشنطن ونيويورك، فقد أصبح العالم متطرفاً في مواقفه تجاه كل "متعصّب" بشكل أكبر، حيث ينظر إليه "كإرهابي"، كما أصبحت لغة العصر تركز على ما يسمى بـ"مكافحة الإرهاب"، والتغلب على ما يسمى بـ"الخلايا الإرهابية" في مختلف أنحاء العالم، وإنهائها.

والكتاب التالي قد ينظر إليه من خلال هذه البيئة، وعنوانه "الإرهاب الديني الفلسطيني": حماس والجهاد الإسلامي" للكاتب يونا ألكسندر، الصادر عن مؤسسة الناشرون الانتقالية، في العام ٢٠٠٢، حيث يتحدث عن منظمتين "مكرّستين لإزالة دولة إسرائيل" من خلال استخدام "الإرهاب" والعنف السياسي.

ويذكر أن الكاتب مدير المركز الوطني للدراسات "الإرهابية" (معهد بوتوماك للدراسات السياسية، ومدير مركز جامعة انتر للدراسات "الإرهابية")، ويلخص القول حولهما: إن هناك منظمتين يجب على العالم مواجهتهما في القرن الواحد والعشرين.

وعلى أية حال، فإن الكاتب قد يحتاج الآن إلى مراجعة كتابه، والعناوين وبخاصة ما يتعلق منها بحماس، ودورها الجديد في الحياة السياسية، ومشاركتها في المؤسسات الوطنية، والانتخابات والتصويت.

وعلى أية حال فقد قوبلت النسخة الحالية من هذا الكتاب من قبل المؤيدين، ومن قبل الذين ينتقصون من قيمته تبعاً لوجهة النظر السياسية الخاصة لكل منهم.

إذ يقول أحد المهتمين بالموضوع ممن طالع الكتاب: "إن الكتاب يقدم معلومات قوية، وبأكاديمية وموضوعية"، ويقول آخر: "إنه محاولة غير موفقة في مقاربة أهم جماعتين من الجماعات الإسلامية الفلسطينية. حيث اعتمد فيها الكاتب على خليط من المواثيق والفتاوى والوثائق، التي فشل معها في تقديم تحليل حقيقي عن عمل تلك الحركات في الواقع، وعن سياساتها، وتكتيكاتها، خاصة على المسرح السياسي الفلسطيني".

ومن وجهة نظر مغايرة للكتاب السابق، تم إصدار كتابين، وُضِعَ أحدُهما من قبل أكاديمي فلسطيني تحت عنوان "حماس: الفكر والممارسة السياسية" للكاتب خالد حروب، يقدم فيه تحليلاً شاملاً ومحكماً للحركة الإسلامية وبدايتها.

والكتاب الآخر من قبل مجموعة من الكتاب الإسرائيليين، حيث حوى القليل من التاريخ، وقدم رؤية تحليلية، إضافة إلى تفاصيل عن سياسة حماس.

وقد صدرت الطبعة الأصلية للكتاب الأول باللغة العربية، وترجم إلى الإنكليزية بلغة عصرية، حيث تتبع تطور الحركة السياسي، واستراتيجيتها المتعلقة بالصراع الفلسطيني، ومن ثم عالج وجهة نظر قادة حماس للظروف الدولية التي تعمل وفقها الحركة، ومن ثم علاقاتها مع الدول والأنظمة العربية.

وعلى الجانب المحلي، يشرح الكتاب مفاهيم حماس للممارسة السياسية على الأراضي الفلسطينية، ومفهوم التعددية السياسية، والمشاركة الانتخابية فيها، إضافة إلى المشاركة في الانتخابات، والعمل العسكري.

لقد قوبل الكتاب عند صدوره بكثير من المراجعات والنقد من المفكرين في هذا المجال، فعلى سبيل المثال كتب البروفسور جون ايسبوسيتو مدير مركز التفاهم المسيحي الإسلامي في جامعة جورجتاون على غلاف الكتاب: "يجب أن يُقرأ: دراسة أكثر شمولاً وأهمية حول حماس من بين أصدر حتى اليوم".

وتقول "سارة روي" من مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد عن كتاب خالد حروب حول حماس: إنه كتاب ممتاز، يقدم تحليلاً مفصلاً ومنظماً

للحركة، وقد ذهب بعيداً وراء الأمور الحسية والتقارير المشوهة عن هذه الحركة، ودورها في السياسات الفلسطينية.

وبذلك، فإن دراسة حروب تقدم ما يُحْتَاج إليه من البحث والمراجعة، وينبغي أن يقرأ من قبل صناع القرار والدارسين والسياسيين والطلاب في الشرق الأوسط.

إن هذا الرأي تؤيده وجهات نظر عدة، تقول: إن مقابلات الكاتب مع قادة حماس في المقام الأول، واستعراض الوثائق المكتوبة، تظهر التطبيق العملي الموجود في تفكير وممارسة الحركة.

لقد أبدى (إريك هوجلند) الزميل في مركز الشرق الأوسط لكلية انتوني في جامعة أوكسفورد بعد إصدار الكتاب، رأياً يقول فيه: إن من يقرأ هذا النص، سيقدِّر -ببساطة- لماذا لا يمكن اعتبار حماس حركة متطرفة، أو "إرهابية"؟

إن قيمة الكتاب الحقيقية، قد تكون في اعتماده على مواد أساسية معظمها باللغة العربية، وخمسة ملاحق من وثائق حماس التاريخية، والتي قد لا نجدها في الكتب الأخرى، بسبب حاجز اللغة، أو إمكانية الاتصال بالمصادر.

ويعود نجاح الكتاب إلى تعدد منابع ثقافة الكاتب حروب، حيث ولد ونشأ في مخيم الدهيشة ببيت لحم، ودرس مؤخراً في الجامعة الأردنية، ويقدم الدكتوراة حالياً في جامعة كامبردج ببريطانيا.

أما الكتاب الثاني فقد أُصْدِر من قبل إسرائِيْلِيِّيْن أكاديمِيِّيْن، في ذات السنة التي أُصْدِر فيها الكتاب السابق. وقد شهدت آراء عدة بموضوعية هذا الكتاب.

منها رأي البروفسور راشد خالدي، البروفسور في دراسات مركز الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا، والذي قال في معرض تعليقه حول الكتاب: "إن الدارِسَيْنِ الإسرائيليين، يطرحان فكرة مثيرة، تبيّن حجم "الحكم الخاطئة" مما أثير حول الموضوع.... إنه تدخل مقنع في جدال العامة حول حماس".

وحول الموضوع نذكر كتاباً آخر بعنوان "حماس الفلسطينية" (غلاف ورقي)، مكون من ٢٧٢ صفحة، ومن إصدار مطبعة جامعة كولومبيا، بتاريخ ١٥-أيار-٢٠٠٠، للكاتب شول ميشالو وأفراهام سيلا.

حيث تم استعراض هذا الكتاب في مجلة واشنطن للشرق الأوسط،وقيل عنه: "هذا العمل يقدم مساهمة هامة تأخرت عن موعدها، إنها دراسة عن حماس والجماعات الإسلامية بشكل عام... لقد قدم ميشيل وسيلا مساهمة ممتازة في هذا المجال، من خلال تقديم دراسة فكرية وتحليل عميق، وبتوثيق جيد، وقد ذهبا بعيداً في كشف الواقع الحقيقي لحماس".

وقد كشف الكتاب عن كثير من التفاصيل، حول تحري تركيب المنظمة ورؤيتها في مبدأ التفاوض المشترك، ومفهوم الجهاد، والقيادة، والجهاد الدفاعي، والعمليات "الفدائية"، والتحريض الديني، والأداء العسكري.

ورغم أن الكاتبين، قد أظهرا درجة من التحيّز، إلا أنهما يظهران تأثيراً متبادلاً ومعقداً بين السياسة والدين، والذي يعد ضرورياً في البنية الأساسية لحماس.

وفي هذا المجال، يقدم الكاتبان دراسة عن حماس في الوقت الذي كان يكتب فيه عن الحركة أنها كانت تعيش في قفر سياسي، وهاهي اليوم تشكل الحكومة، وتمتلك، وتحْصُل -وإن بشكل بطيء- على الاحترام الدولي.

في الختام نذكر أنه لم يكن الهدف في هذه المراجعة استعراض كل ما صدر من كتب، وإنما نكتفي بالإشارة إلى أنه يجب النظر إلى نماذج تمثل نمو الدراسات المكتوبة خلال العقد الماضي باللغة الإنكليزية، والتي تستعرض السياسات الإسلامية من رؤى سياسية مختلفة.

ومن دون شك فإن لدى البعض توجهاً عقائدياً أكثر من البعض الآخر، فالبعض يرى حماس بوصفها منظمة "إرهابية" يجب أن تتوقف، بينما ينظر آخرون إليها بوصفها جزءاً من المجتمع المدني، وإحدى تنظيماته ومؤسساته، ولها نظرتها نحو القوة السياسية.

ويبدو أن الذين نظروا لحماس بوصفها منظمة "إرهابية"، سيخسرون بوضوح الطرح الذي قدموه.

Four possible scenarios were formulated for dealing with the conflict and give the Arab decision-maker, official, politician and planner the leeway and ability to deal effectively with the changing situation on the ground. Future perspectives are crucial to help change Arab priorities and provide practical tools for action.

Symposium "Chinese -Arab Relationship" **in Beijing 2005**

The first symposium on Arab-Chinese relations and the civilizational dialogue was held in the Chinese capital within the framework of the Chinese-Arab Cooperation initiative which started in 2004 between the Arab League and the Chinese government.

The symposium was for two days (11-12 December, 2005) with the participation of 40 academics, experts and researchers from the Arab world and around 30 from China itself.

The symposium was held to achieve greater understanding and create programs, seminars and channels of dialogue to enhance the relationship between China and the Arab world and firmly establish a civilizational dialogue, discuss the implications of the new international relations in the new century and Millennium.

The meeting place played a critical role in supporting dialogue and cultural continuity between both the Arab world and china, emphasizing their joint interest and the importance of shedding light on these through the presentation of academic and scientific research papers about what should be the directions of the Arab-Chinese relationship in the new century and in forging better cooperation based on economic exchange.

doesn't recognize Israel on the one hand and if it still insists on having its own weapons on the other.

Symposium on "Arab-Israeli conference through to 2015: Possible scenarios", Perspectives of the conflict through 10 years

The conference on Arab-Israeli scenarios was organized by the Middle East Studies Center in Amman, 17-29 November 2005 with the participation of more than 65 researchers and politicians from different Arab countries. They presented 40 scientific research papers which addressed 11 pivotal aspects of the Arab-Israeli conflict and the likely ways of dealing with them in the next 10 years, in addition to five speeches in the opening session. The conference set out plans to draw scenarios through the next 10 years to help Arab decision makers to formulate effective plans and make decisions regarding the Arab-Israeli conflict.

The conference addressed in depth the different pivotal problems of the Arab-Israeli conflict and their impact on the last century proceeding to the 21st century. The conference firstly ironed out the intellectual and civilizational aspects of the conflict and how these are likely to develop through till 2015, and provided a rigorous futuristic analysis of how resolutions to the Conflict are likely to develop in the next decade in the light of the regional and international transformations rapidly happening in the world.

Participants also tackled the political, social and economic challenges of both sides of conflict, the future of the conventional and unconventional strategic balance of forces, the role of public organizations like the media, the problematics of building the Arab-Israeli scenarios through till 2015… and the options of both parties and their alternatives.

These internal factors and inputs were contextualized within the relationship between East and West, and the challenges facing the region dovetailed through recurring factors of resistance, legitimacy and terrorism which is seen as external impinging itself on the region.

Jawad Al-Hamad, director of The Middle East Studies Center, discussed the perspectives of the next stage and the Israeli conception of peace as underpinned by her parochial view of putting her security first and went on to talk about intractable issues of resistance and negotiations.

A communiqué was issued in the end calling for serious dialogue and the development of shared ideas based on the unity of eastern nations who live within one geographical region and emphasizing the strengthening of Middle East civil societies to direct them to respond positively to internal and external challenges.

The participant emphasized the importance of mobilizing the abilities and energies of these civil societies to resist in the strongest possible way what is seen as a new "savage imperialism" led by the American state and her western allies in cooperation with Israel.

Israeli Reactions to Hamas Victory in Palestinian Legislative Elections 2006

This report sheds light on the initial Israeli reactions to the victory of the Hamas movement in the last Palestinian legislative elections carried out on 25 January. It also addresses the impact of the Hamas victory on the election programs in Israel. The report concluded that the positions of the different political forces in Israel described the Hamas victory as a political earthquake. They unanimously refuse to negotiate with the Islamic movement if it

the Palestinian arena. The report also showed the consequences of the election results on the local, regional and international levels. In conclusion, it discusses the formation of the Palestinian government and its political agenda program which it would try to execute.

Arab & Palestinian Pollicies needed to Direct Possible Scenarios of The Arab–Israeli conflict through 2015:

An Academic Workshop – Cairo- 23 February, 2006

The report displayed the most important conclusions of the academic workshop under the title of "The required programs and policies for Palestinians and Arabs to direct the possible scenarios of the Arab-Israeli conflict through 2015". The workshop was organized by the Middle East Studies Center in cooperation with the Political Research and Studies Center in Cairo on 23 February, 2006. The workshop presented many recommendations to develop the Arab position and support the best scenario for the resolution of the Arab-Israeli conflict in the future.

Perspectives from the "East Conference" in Turkey

The so-called "Conference of the East" was held in Turkey under the patronage of the Istanbul Municipality, 9-13 November 2005, addressing critical issues facing the region through the eyes of experts and analysts.

Participants discussed what it's like to living in the Middle East today under the domination of the American system. The venue presented an in depth look into the problematics of bureaucracy in the region, the issues of democracy and human rights and in addition to the prevailing situation of women.

The researcher sheds light on the new Palestinian political system after the second parliament elections, showing the changing relations in the balance of forces and emphasizing the political conditions that prevailed during the polls.

But the study was forward looking as well, concentrating on different issues facing Hamas, especially its relationship with the Palestinian Liberation Organization, its relationship to the Palestinian Presidency, the Islamic view to the prevailing political, social and economic situations, and finally how the new government looks to the international community, and wants to establish links with it.

The research addressed the reasons for the Fatah retreat and the nature of the relationship between it and the new government while analyzing what happened to the Palestinian left and its failure to become a credible alternative either to Hamas or to the Fatah movement.

Such analysis however must be seen in its totality, relaying on a social formation that influenced the political authority and affected social forces and civil society institutions, women organizations and student movements in the Palestinian arena which in turn impacted the second legislative elections on a large scale.

Palestinian Democracy Establishes Peaceful "Rotation of Authority" inThe Arab World

The report analyzed in depth the Palestinian legislative elections carried out in 25 January, since it is being seen as a live example of the rotation authority in the Arab World that is evolving peacefully. At first, the report displayed the results of the elections in results, then it addresses the reasons for the Hamas victory and the Fatah retreat in

other. The second kind is the external challenge that of the occupation and of western support to Israel, and this is in addition to the stresses posed by the Palestinian political system and forces.

The third perspective is the view of Hamas to the peace process, especially the program and policy of the new Palestinian government, and how the Islamic movement intends to deal with the coming situation. The research points out that it is essential to have a political system based on plurality and multiplicity to keep alive the Palestinian collective experience and cause.

- **Articles & Reports**

New Political Map Through The Second Palestinian Legislative Elections 2006

The 25 January date is considered a distinct shift in the Palestinian movement and the future of the Palestinian political system. The changes were produced by the second parliamentary elections in Palestine, where the Hamas movement received the majority of the Legislative Council seats (74), and which led to a reformulation of the Palestinian political map and shake up of the balance of forces in the Palestinian arena.

Hamas won the mandate to become the next elected Palestinian government and now has the responsibility for providing solutions for the burdens of the Palestinian Authority accumulated over the last decade. The elections signaled the retreat of Fatah to second place after dominating the Palestinian political leadership in the last

four decades, controlling all three branches of government, the executive, legislative and judicial authorities.

cause is affected by other factors including its own internal problems, the Israeli-Russian relationship and American-Russian rapport in addition to other regional factors. Also, Russia aims at remaining a vital actor in the international arena to maintain its position and not to dwindle into obscurity. Thus it sees the Palestinian Cause as vital factor in that.

Hamas Leads Palestinian Cause … Changes and Future Prospects

Dr. Raed Nairat

This research discusses the most critical change of the Palestinian cause before the Palestinian legislative elections, analyzing the consequences of the Hamas victory since it received the majority of the seats in the Legislative Council. And hence the research discusses the debate of progress and retreat for achieving the interests of the Palestinian people under the Hamas leadership.

The research addresses in depth these changes and its future prospects under three perspectives; the first discusses the impact of the legislative elections on establishing democracy in Palestine, discussing the most important challenges that faced the political system before the elections. It also showed the effects of these elections in overcoming these challenges and creating a political environment for developing a Palestinian society based on interaction, rotation in authority and leadership and administrative organization.

The second perspective discusses the most important challenges that might face Hamas in leading the Palestinian cause; the research divided the challenges into two kind: First, internal challenges relate to Hamas itself as a resistance movement on the one hand, and entering the political arena and involved in political practice on the

Strategic Petroleum Reserves (SPR) and use it to control oil market and pricing.

The paper also tackles the distribution of oil rent between oil exporting countries and oil importing countries. Having imposed nearly 70% of taxes on oil products consumption, oil consuming countries, specially in Western Europe, have been able to capture more than 80% of net oil rent, leaving only a minor share for oil producers.

In a move to correct the imbalance between the two sides, the writer explores the possibility of upgrading oil price based on objective criteria. A current price of $50 for OPEC Basket Barrel (ORB) at present should be allowed to escalate according to a complex rate of growth composed of three elements: the rate of inflation, the rate of demand growth, and the change of dollar value vis-à-vis other basic currencies.

The paper finally investigates the anticipation of growing oil scarcity over the foreseeable future, together with diminishing number of oil exporting countries. If these come true, which the writer concurs with, oil markets will get tighten and require rational policies of production and pricing. No doubt, this will be the major responsibility of a small number of oil producers, the core of which are Arabs. However, those Arabs should not be left alone to face Western pressure, and they have to be supported by non-oil Arabs who have leverages in other areas. The case of October War is recalled as an example of real consolidation. The ultimate outcome of both development and enhanced Arab role in world politics and economics will depend on whether the fruits of such consolidation in oil policies will be reinvested in pan-Arab integrated projects or migrate again to Western banks where they become subject to inflation and other political risks.

Foreign Russian Policy Towards the Palestinian Cause

Belal Al-Shoubaki

The researcher investigates the new Russian policy in the Middle East and Palestinian cause, contextualizing it in a historical perspective, and dwelling on the reasons for Moscow's return to the region and asks about its spicifity and likely effect on the political process in Palestine and Israel. The researcher indicates the Russian role has been in part minimized by American efforts and will to dominate relations, and in light of the fact of its special relationship with Israel.

The research investigates the following assumption: Russian foreign policy towards the Palestinian cause has been constant, and influenced by the changes on the international arena. Russia sees its role as critical as regards to the Palestinian issue in the region, and in spite of the sensitivities of the conflicting parties and their interests.

The Russian endeavor to be an independent international actor is far from the American vision, following a different policy and position. As such the Russian policy enhances the Palestinian position as underlined by her new policy in the Middle East. But in spite of this Russia has a wider flexible approach, maneuvering to sustaining its relationship with the United States and Israel to serve her own interests but unfortunately not those of Palestinians.

As a result the researcher states that Russian foreign policy in the Middle East and towards the Palestinian Cause is not stable. However, this does not mean there is an absence of balance in Russian policy and positions. Also, and at the same time, Russian policy maintains a balance in the relationship with all parties.

In conclusion, the historical review indicates Russian policy is specified by her own interests. Her policy toward the Palestinian

The case of Iran failure to nationalize oil was mentioned. By contrast the Arab victory in October War, which liberated the Arab political will and regained Arab dignity, is explained in some detail. The shock received by Western countries was immediately reflected on the negotiation that was going on in Geneva over the period 8-12 October 1973 between the Gulf oil producers and the International Oil Companies (IOCs). The IOCs, which were in continuous consultation with major oil importing countries, could not raise the price of $3 by more than 46 cents. Supported by news of the miraculous cross of Suez Canal and battles on its East Bank, the Gulf oil producers withdraw from Geneva negotiation and met in Kuwait, joined by Egyptian oil delegation, to raise the price of oil, for the first time by producing countries, from $3 to $6 and, few days later, to $12 beginning 1974. Furthermore, the US was oil embargoed for providing Israel with $2.2 billion in military assistance, and likewise Holland and Portugal for their hostile attitude during the War. The major war gain of Arab oil procurers was great jumps of oil revenues from $14 billion in 1972 to peak at $213 billion in 1980. The Arab oil industry was also restructured in such a way as to restore from the IOCs national sovereignty rights over oil industries.

Unfortunately, these gains could be maintained for long. A series of energy policies adopted by Western countries, individually, and collectively under the umbrella of the International Energy Agency, succeeded to pressure OPEC to close nearly half of its producing capacity and bring oil price down from $18 to $13 in 1986. Hovering around $18 over the period 1987-2000, the price of oil was actually dropping over this period to $4.50 in the 1973 dollars; the year which witnessed the adjustment of price from $3 to $12. Part of the blame is attributed to OPEC oil policy which was trapped in over-production starting 1979, thus, allowing Western counties to build a huge

- **Research & Studies**

Arab Oil: An Effective Development Role Vs. a Role in World Politics and Economics

Dr. Hussein Abdallah*

The paper covers the past, present and expected future of Arab oil. It explains how harmful were the policies adopted by Western oil companies to the legitimate rights of Arab oil producing countries over a quarter of a century, specifically from the end of WW II to the War of October 1973. One feature of such harm was the very low revenue obtained by oil producers which did not exceed 30 cents per barrel valued in 1947 dollars. Other harmful aspect was the deprivation of oil producers from the benefits of oil refining industries which oil importing countries opted to locate in their territories. Likewise, oil producers were not allowed to develop their capabilities in petrochemical industries which provide generous value-added to GDP. Such value-added is estimated at $36 per barrel in the basic petrochemicals, and could be as high as $2600 if a barrel of oil is processed to final petrochemical products. Moreover, huge amount of Arab oil, which grew from one million barrel per day in 1950 to 22 million b/d in the mid-1970s, were moved to feed Western industries (in US, Europe and Japan) at such a negligible price of 30 cents valued in 1947 dollars.

The paper further explains the inseparable relationship between the freedom of political will and the freedom to carry out oil policies that serve the real interests of the people in oil producing countries.

* Consultant on Energy and Petroleum Economics, Former Senior Undersecretary at the Egyptian Ministry of Petroleum and its Representative at the Executive Bureau of OAPEC (1974-1992), and Former Professor of Petroleum Economics at Kuwait University (1969-1974).

grim and likely to be exacerbated by the following factors: The US failure in Iraq, the possible strike against Iran, the denial of democracy in Palestine, the support for Israel and the reduction of popularity of the American president which means he is likely to be more tough in the immediate future.

All this is likely to embroil the region in further conflict because of the popular frustration surrounding the Palestinian issue, the nature of the occupation and the dismay against American policy and some of the Arab and Islamic countries who support this.

The next stage requires political stability, especially in enhancing support for the new Palestinian government, Iran, and Syria due to the following facts;

1- Relaying on American policy proved its failure in the last century.

2- Supporting the new Palestinian government is seen as a major requirement to avoid dangerous popular uprisings that may threaten the rest of the Arab regimes.

3- Supporting the new Palestinian government will enhance security and cooperation in the Arab and Islamic worlds.

4- Increasing the investments of oil revenues in the Arab world proved it's more worthwhile than investing in western countries.

5- It is critical to establish strategic balance of forces with China, Russian and others.

- **Editorial**

American Policies Prepare The ME for Explosion

United States President George Bush emphasizes that the main American message since the occupation of Iraq has been to spread democracy and establish peace in the Middle East. But when Hamas won the elections to the Palestinian Legislative Council which was fair and square according to international observers, the United States began working against the Hamas government regardless of any consideration to democracy or popular representation. It started plotting against the new government, urging the European Union and some of its friends in the region to stifle Hamas and work against its program. Washington is fearful that the Hamas victory could create a domino effect and allow other Islamic movements in the region to take power through democratic means.

Indeed, USA promises for democracy in the region are becoming hollow because of what it sees as other emerging factors of instability. Take the question of Iran and its nuclear program for instance. Bush is exerting much pressure to send the Iranian file to the UN Security Council to close in on Tehran as it did when it leashed its military arsenal on Iraq and occupied the country. The American designs on the region can also be discerned from her friendship for Israel which includes secretly supporting her nuclear weapons program.

Presently the Israeli lobby in the US is exerting much effort to prompt the American administration to launch a military strike against Iran while squeezing the screws on Hamas to make certain it would collapse. And as such the immediate future for the region looks

153 ***Symposium on "Arab-Israeli conference through to 2015: Possible scenarios", Perspectives of the conflict through 10 years***
Hanan Shatat & Abdulhameid Kayyali

176 ***Symposium "Chinese -Arab Relationship" in Beijing 2005***
Jawad Alhamad

Reviews
185 *Marwan Al-Asmar*

English Abstracts
205 *Trans.:Nabila Khader*
Edited By Marwan Al-Asmar

Contents

Opening Article

7 ***American Policies Prepare The ME for Explosion***
Editorial Board

Research & Studies

15 ***Arab Oil : An Effective Development Role Vs. a Role in World Politics and Economics***
Abdallah Hussein

45 ***Foreign Russian Policy Towards the Palestinian Cause***
Belal Al-Shobaki

71 ***Hamas Leads Palestinian Cause … Changes and Future Prospects***
Ra'ed Ne'irat

Reports and Articles

93 ***New Political Map Through The Second Palestinian Legislative Elections 2006***
Maha Abdelhadi

121 ***Palestinian Democracy Establishes Peaceful "Rotation of Authority" in The Arab World***
MESC

129 ***Arab & Palestinian Pollicies needed to Direct Possible Scenarios of The Arab–Israeli conflict through 2015: An Academic Workshop – Cairo- 23 February, 2006***
Nadia Mustafa

143 ***Perspectives from the "East Conference" in Turkey***
Khader Mashaiekh

147 ***Israeli Reactions to Hamas Victory in Palestinian Legislative Elections 2006***
Abdulhameid Kayyali

The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ

First Edition

Amman – Winter & Spring-2006

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan
Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesj@mesj.com.jo
http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center
Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad El- Hamad

Editorial Board
Ahmad Al-Bursan ***Abdul Fattah Al-Rashdan***

Volume 10 **Nos. 34-35** **Winter & Spring-2006**